جامعة محمد خيضر
بسكرة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم العلاقات الدولية

التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها على الاستقرار الاقليمي 2011 – 2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاد الماستر LMD في العلوم السياسية
تخصص علاقا دولية

إعداد الطالب
فهد طالب

إشراف الأستاذ الدكتور
مصطفى اسعيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
البار أمين	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر	رئيسا
مصطفى اسعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر	مقررا
قطاس سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

إلى روح والدي الغالية، التي غادرت الجسد وبقيت تنبض في أعماق قلبي، رحمك الله رحمة واسعة، وجعل مثواك الجنة، وغفر لك بقدر ما أحببتنا وربيتنا وسهرت لأجلنا.

إلى أمي العزيزة، أطال الله في عمرك، يا من غرستِ في قلبي بذور الحنان والإيمان، وكنتِ دائمًا الدعاء المستجاب والظل الوارف في أوقات الشدة.

إلى زوجتي الحبيبة، رفيقة الدرب والموقف، من كانت إلى جانبي في الصعاب، فخففت وثاق الهم وشاركتني تفاصيل الحلم.

إلى إخوتي وأخواتي، دمتم لي سندًا لا يميل، وعائلة أعتز بها ما حييت.

إلى أبنائهم، زهور العائلة ومستقبلها، الذين يملؤون حياتنا أملاً وبهجة.

وإلى أصدقائي الأوفياء، الذين جمعتني بهم الأخوة في الله، والذكريات الجميلة، والمواقف الصادقة.

أهدي هذه المذكرة إليكم جميعًا، فهي ثمرة جهد وتعب، وما هي إلا لمسة وفاء أضعها بين أيديكم بكل محبة وامتنان.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

أما بعد فالشكر أولا واخيرا لله عز وجل على كل نعمة لا تعد ولا تحصى والذي وفقنا وأعاننا في انجاز واتمام هذا العمل المتواضع، ثم نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل ونخص بالذكر في هذا المقام الاستاذ المشرف **الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد** والذي كان دعما وعونا قويا لنا من خلال كل ما تقدم به من توجيهات وإرشادات قيمة طيلة مدة انجاز هذا العمل.

والشكر موصول أيضا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم هذا العمل وكل الأساتذة الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي كل باسمه وصفته.

ولا يفوتنا أن ننسى في هذا المقام العلمي أن نشكر الحضور على قبولهم الدعوة للحضور معنا في مناقشة هذه المذكرة.

تعد منطقة الشـــرق الأوســـط واحدة من أكثر المناطق جغرافياً وثقافياً واســـتراتيجياً تعقيـداً في العالم. فقد شكلت هذه المنطقة بؤرة للعديد من الأحداث والتحولات الجيوسياسية الكبرى التي كانت لها تأثيرات مباشــرة على اســتقرار الدول الإقليمية وعلى النظام الدولي ككـل.

إن موقعها الاســـتراتيجي بين قارات آســـيا وأفريقيا وأوروبا، واحتواؤها على موارد طبيعية ضخمـــــة، مثل النفط والغاز، جعـــــل منها نقطة جذب رئيسية للقوى الدولية والإقليمية، مما يفسر التدخـلات المستمرة والتنافسات التي شهدتها المنطقة طوال عقـود.

على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط قد شهدت تحولات جيوسياسية كبيرة عبـر تاريخها، إلا أن الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023 تعتبر واحدة من الفترات الأكثر تقلبًا في تاريخها الحديث.

فقد كانت بداية هذه الفترة مع "الربيع العربي" الذي اندلـــــع في عام 2011 ليشكل نقطة تحول محورية في تاريخ المنطقة حيث طالبت الشـعوب العربية بالتغيير الســياســي والاجتماعي والاقتصــادي. وقد أسـفر هذا الحراك الشـعبي عن تغيير حكومات في بعض الدول بينما شهدت دول أخرى نزاعات أهلية وصراعات مستمرة على السلطة.

هذه التحولات لم تكن محصـــورة في البلدان العربية فقط بل أثرت على ديناميكيات السياسة الإقليمية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط.

ومـــع تقدم السنوات زادت تعقيدات الوضع في المنطقة، حيث تداخلت العوامل الداخلية مثل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع الصراعات الإقليمية والدولية، فظهرت بـــؤر توتر جديدة في بلدان مثل سوريا واليمن وليبيا، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانيـة وزيـادة التدخـلات العسكرية الإقـليمية والدوليـة.

كمـا أدى تصـاعد الانقسامات الطائفيـــة والإيديولوجية، إضـــافة إلى هذا، لعبت القوى الدولية والإقليمية دورًا محوريًا في توجيه هـذه التحولات، حيث تنافس الولايات المتحـــدة، روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الـــــــدول الإقليمية مثل إيران، تركيا، والسعودية، على تعزيز نفوذها في المنطقة.

هذا التنافس أدى إلى خلق شبكة معقـدة من التحالفات والتحديـات الأمنية التي أثرت بشكل مباشر على استقرار الشرق الأوسط.

إن هذه التحولات الجيوسياسية لـــم تقتصر على تأثيراتها الداخلية فقط بـــل امتدت لتؤثر على الاستقرار الإقليمي حيث أحدثت تغييرات في موازين القوى الإقليميـــــة وزيّنت مشهـد الصراعات الإقليمية بنزاعات عنيفة وتوترات متواصلة.

علاوة على ذلك، كانت لهذه التحولات انعكاســـات اقتصـــادية واجتماعية بالغة الأهمية، مما جعل المنطقة تشـهد فترات من الارتباك والضـبابية في مسـتقبلها السـياسـي والاقتصادي.

-أهمية الموضوع:

تكتسب دراسة التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة في ظل التغيرات العميقة التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، لا سيما بين عامي 2011 و2023. يعتبر هذا الموضوع محوريًا لأسباب عدة، منها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، حيث أن التحولات الجيوسياسية في المنطقة ليست محصورة في نطاقها المحلي، بل تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي والدولي.

فيما يلي أبرز أبعاد أهمية هذا الموضوع:

1- التحولات الجيوسياسية وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والدولي :

منطقة الشرق الأوسط تعد من المناطق الأكثر تأثيرًا في العالم بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، واحتوائها على موارد طبيعية هائلة مثل النفط والغاز. وقد شهدت هذه المنطقة تحولات جيوسياسية عميقة منذ 2011 بدءًا من موجات الاحتجاجات الشعبية والثورات التي عرفت بالربيع العربي، مرورًا بالصراعات المستمرة في سوريا واليمن وليبيا، وصولًا إلى ظهور تنظيمات إرهابية مثل "داعش". كل هذه التغيرات كان لها تأثير مباشر على الأمن الإقليمي، إذ تعززت التوترات بين القوى الإقليمية الكبرى مثل إيران

والســـعودية، بالإضـــافة إلى التدخلات العســـكرية الأجنبية مثل تلك التي قادتها الولايات المتحدة وروسيا.

إن تحليل هذه التحولات يساعد في فهم الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار المنطقة وتأثيراتها على الأمن الدولي.

2- **تـأثيرات التـحولات علـى الاقتصـــــاد الإقـليـمـي والـدولـي :**

الشـرق الأوسـط يمثل أحـد أكبر مصادر الطاقة فـي العـالم مما يجعـل أي تغييـر جيـــوسياسي في المنطقة لـــه انعكاسات كبيرة على الاقتصاد العالمي، خاصة فـــي ما يتعلـــــق بأسواق النفط والغاز كما أن النزاعات والحروب الدائرة في بعض دول المنطقة تؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتوقف الإنتاج في بعض البلـــــــدان مما ينعكس ســـلبًا علـــى الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ذلك فإن الأزمات الاقتصادية الناجمة عن هذه التحولات تزيـــد مـــن تفـــاقم المشكلات الاجتماعية، مـثل البطالة والفقـر، فـي الدول التي تشهـد اضطرابات.

3- **تـأثير التحولات على العلاقـات الـدوليـة والتحـالفـات الإقليميـة :**

منذ عام 2011، شهدت المنطقة تغييرات كبيرة في التحالفات السياسية والعسكرية. على سبيل المثـال، يمكن ملاحظة التقارب غيـر المتوقع بين بعض الدول العربية وإسرائيل بعد اتفاقات "أبراهام" في 2020 فـــي الوقت الذي تزايد فيه الانقسام بين الدول الخليجية الكبرى مثل السعودية وقطر.

4- كما أن التحولات الجيوسياسية ساهمت في ظهور تحالفات جديدة بين القوى الإقليمية والدولية، مثل التعاون الروسي الإيراني في سوريا.

5- هذه الديناميكيات تساهم في تشكيل ملامح النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، وتؤثر على الاستراتيجيات الدولية تجاه المنطقة.

من هنا تنوعت أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة بين مبررات ودوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

- **المبررات الذاتية:**

1- **الاهتمام الشخصي بالمنطقة** :يعد الاهتمام الشخصي بمنطقة الشرق الأوسط واحدًا من الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع. إن المتابعة المستمرة للأحداث السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة بحكم تجربتي في الخليج واطلاعي على واقع المنطقة عن قرب حفزني في التعمق في فهم الديناميكيات الجيوسياسية التي أثرت بشكل كبير على استقرار المنطقة في العقد الأخير.

2- **الفضول الأكاديمي لإجراء تحليل شامل** :الرغبة في تحليل وفهم الأسباب والآثار التي أدت إلى التحولات الجيوسياسية في المنطقة، حيث تسهم هذه التحولات في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية. هذا الاهتمام

الأكـاديمي يعكس الرغبـة في تقـديم تحليـل معمق من خـلال الربط بين الأحـداث السياسية الكبرى في المنطقة ودراسة الآثار المترتبة على الاستقرار الإقليمي.

3- **الرغبة في تقديم إسهام أكاديمي عملي :** محاولتي مـن خـلال هـذا الموضوع إلـــى تقـــديم إسهام في تفسير الأحداث الجيوسياسية المعقدة في الشرق الأوسط كما أن هذا الموضوع يعد فرصة لفهم أكبر لأسباب النزاعات وحلول تعزيز الاستقرار في المنطقة.

- **<u>المبررات الموضوعية:</u>**

1- **أهمية المنطقة الجغرافية الاستراتيجية :**تعد منطقة الشـرق الأوسـط من أكثر المناطق أهمية على الصـــعيدين الجغرافي والاقتصـــادي بســـبب موقعها الاستراتيجي بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، واحتوائها على احتياطات ضخمة من النفط والغاز. هذا يجعلها محط اهتمام القوى الكبرى والمتنافســـين الإقليميين، مما يؤدي إلى تأثيرها البالغ في الاستقرار الإقليمي والدولي.

2- **التحولات الجيوسياسية العميقة في الفترة الزمنية :(2011 - 2023)**

3- شـهدت منطقة الشـرق الأوسـط خلال هذه الفترة تحولات جيوسـياسـية كبيرة، مثل الثورات العربية، النزاعات المسـتمرة في سـوريا واليمن وليبيا، ظهور التنظيمات الإرهابية مثل داعش، وتغيرات كبيرة في التحالفات الإقليمية.

4- هذه التحولات غيرت بشكل جذري الأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية في المنطقة، ما يجعل الموضـــوع ذا أهمية كبيرة لدراســـة تأثيرات هذه التغيرات على استقرار المنطقة.

5- **تأثير النزاعات الإقليمية والدولية** :تداخل الصـــراعات المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، مثل تدخلات إيران وتركيا في ســـوريا واليمن، ودور القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروســـيا في النزاعات، ســـاهم في زيادة تعقيد الوضـــع الأمني في الشـــرق الأوســـط. دراســـة هذه الصـــراعات وتحليل أســـبابها وانعكاساتها يمكن أن يعزز من فهم العلاقات الدولية والنزاعات الإقليمية.

- **أهداف الدراسة:**

تتناول هذه الدراســـة التحولات الجيوســـياســـية التي شـــهدتها منطقة الشـــرق الأوســـــط خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023، مع التركيز على تحليل العوامل الســـياســـية، الاقتصـــادية، العســـكرية والاجتماعية التي أدت إلى تلك التحولات، وتقييم انعكاسـاتها على الاسـتقرار الإقليمي. كما تدرس الدراسـة دور القوى الكبرى والإقليمية في تشـكيل تلك التحولات، وأثرها على الأمن الإقليمي، بالإضـافة إلى تقديم بعض التوصـيات السياسية والاقتصادية لتعزيز الاستقرار في المنطقة.

- **الدراسات السابقة:**

- اعتمدت الدراسة على كتاب "التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بعد 2011: دراسة في ديناميكيات السلطة" للباحث *عادل زكريا* الذي أبرز فيه الديناميكيات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 2011، وتتناول إعادة تشكيل تحالفات القوى في المنطقة. ركزت على تصـــاعد التوترات بين إيران والســـعودية، وكيف أن هذه التوترات أثرت على الأمن الإقليمي. كما تمت دراسة تداعيات النزاع السوري على استقرار المنطقة، لا ســـيما بعد تدخل القوى الكبرى مثل روســـيا وأمريكا في الصـــراع.

- كذلك دراسة بعنوان* التحولات السياسية في الشرق الأوسط وانعكاساتها الإقليمية 2011 * للدكتور *خالد بودهان* أطروحة مقدمة لنيل شـــهادة الدكتوراه في علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3 حيث تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التحولات السياسيـــة في منطقـــة الشرق الأوسط منذ سنة 2011، بأسلوب التقصي والمقارنة مع الاهتمام بتحليل الحالة السّورية.

- كذلك دراسة بعنوان * الشرق الأوسط.. التحولات الجيوسياسية وموازين القوى العسكرية * * للأستاذ الدكتور وائل صالح * حيث تستهدف هذه الدراسة رصد أهم هذه التحولات الجيوسياسية الحالية في الشرق الأوسط ثم تحليل تأثيراتها على موازين القوي العسكرية في هذه المنطقة الجغرافية.

– كما اعتمدت الدراسة على دراسة بعنوان "التحولات في العلاقات بين الدول العربية وإسـرائيل بعد 2011: اتفاقات أبراهام" للدكتورة *سـامية ناصـر* حيث تناولت من خلال هاته الدراسـة التحولات في العلاقات بين بعض الدول العربية وإسـرائيل بعد عام 2011، وخاصـة بعد توقيع اتفاقات أبراهام في 2020 كما ناقشـت دور هذه الاتفاقات في تعزيز الاسـتقرار في المنطقة وكيف يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في التحالفات الإقليمية وتؤثر على التوازن بين القوى الكبرى في المنطقة.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن بعض الجوانب الأساسية لم تحظَ بالاهتمام الكافي في فهم العلاقة بين هذه التحولات والاسـتقرار الإقليمي حيث تكمن أهمية التركيز على هذه الجوانب غير المدروسـة بشـكل كافٍ في أنها قد تقدم رؤى أعمق حول الديناميكيات المعقدة التي تشـهدها المنطقة وتعزز من القدرة على التنبؤ بالتحولات المستقبلية التي قد تشهدها منطقة الشرق الاوسط وكذا تداعياتها على الاستقرار الاقليمي والدولي.

– **<u>اشكالية الدراسة:</u>**

في ضـوء هذه التحولات المعقدة، تبرز الإشكالية الأساسية التي تتناولها هذه الدراسـة: **كيف أثرت التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بين عامي 2011 و2023 على الاستقرار الإقليمي؟**

- **التساؤلات الفرعية:**

من أجل تحليل التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي بشكل شامل، يمكن تقسيم الموضوع إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد في بناء فهم عميق لمختلف الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية.

فيما يلي بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن تناولها في إطار هذه الدراسة:

1 – ماذا يقصد بالتحولات الجيوسياسية والاستقرار الاقليمي؟

2 – فيما تكمن اهم التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط؟

3 – ماهية تداعيات التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية على الاستقرار الاقليمي في الشرق الاوسط؟

4 – ما هي السياسات والإستراتيجيات الممكنة لتعزيز الاستقرار الإقليمي في ضوء التحولات الجيوسياسية الحالية؟

- **فرضيات الدراسة:**

1 – التحولات السياسية الناتجة عما يسمى بالربيع العربي أدت إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية وزعزعة استقرار العديد من دول الشرق الأوسط.

2 – التدخلات الإقليمية والدولية في النزاعات العربية أسهمت في تعميق الانقسامات السياسية والأمنية في المنطقة.

3 – التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط عززت من قدرة بعض الدول الإقليمية على فرض سيطرتها الإقليمية في بعض الملفات (مثل تركيا وإيران).

صعوبات الدراسة:

1 صعوبات منهجية وتحليلية

تعقيد التفاعلات الجيوسياسية :تشابك العوامل الداخلية (الاحتجاجات، الطائفية، الأزمات الاقتصادية) مع الخارجية (التدخلات الدولية، الصراع على النفوذ) يجعل التحليل السببي صعباً.

تعدد الفواعل المؤثرة :وجود لاعبين رسميين (دول، منظمات) وغير رسميين (جماعات مسلحة، ميليشيات، شركات أمنية خاصة) يعقد عملية تتبع مصادر التأثير.

نقص البيانات الموثوقة :صعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة بسبب الحروب، الرقابة الحكومية، أو تضارب الروايات (مثل الأرقام المتعلقة بالنزوح أو الخسائر البشرية).

2 تحديات متعلقة بطبيعة المنطقة

التحولات السريعة والمفاجئة: الأحداث المتسارعة (مثل الربيع العربي، صعود داعش، التطبيع مع إسرائيل) تتطلب تحديثاً مستمراً للإطار النظري.

الحدود السياسية الهشة :انهيار الدول (سوريا، اليمن، ليبيا) وبروز كيانات غير معترف بها يُصعّب تطبيق النماذج التحليلية التقليدية.

التأثيرات الطائفية والهوياتية: صعوبة فصل العوامل الجيوسياسية عن الانقسامات المذهبية والعرقية (مثل الدور الإيراني–السعودي).

3 عوائق سياسية وأمنية

تحيز المصادر :اعتماد الباحثين على روايات متناقضة (محلية/دولية) قد يؤدي إلى استنتاجات غير موضوعية.

التدخلات الخارجية المتغيرة :سياسات القوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين) غير مستقرة، ما يصعب التنبؤ بمسار الأزمات.

الأجندات الخفية :وجود مصالح غير مُعلنة للدول أو النخب المحلية مثل الصراع على الموارد أو النفوذ الاقتصادي.

4 تحديات نظرية

عدم كفاية النظريات الكلاسيكية :النماذج التقليدية مثل "المدار الجيوسياسي" أو "توازن القوى" قد لا تفسر ظواهر جديدة مثل الحرب السيبرانية أو الاقتصادات الموازية.

الانقسام بين المقاربات :صعوبة التوفيق بين المنظور الواقعي في التركيز على القوة والبنائي في التركيز على الهوية والخطاب.

5 صعوبات عملية

القيود الميدانية :صعوبة إجراء دراسات ميدانية في مناطق الصراع بسبب الأوضاع الأمنية.

تعدد اللغات والثقافات :حاجز اللغة في تحليل الخطاب السياسي أو الإعلامي المحلي (العربي، الفارسي، التركي، الكردي).

الإطار الزماني والمكاني:

1. الإطار الزماني:(2011-2023)

مرحلة الثورات والتحول(2011-2014)

مرحلة الفوضى والصراعات(2014-2018)

مرحلة إعادة التشكيل(2018-2021)

مرحلة الاستقطاب الجديد(2023-2021)

2. الإطار المكاني:

النواة المركزية: سوريا، العراق، اليمن، لبنان

الدول المؤثرة: إيران، تركيا، السعودية، إسرائيل، مصر

القوى الدولية: الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي.

- **المنهج المتبع:**

- **المنهج الوصفي والتحليلي:** كمنهج رئيسي لدراستنا الذي اعتمدنا فيه على دراسة وصفية لواقع منطقة الشرق الاوسط من حيث المؤهلات البشرية والسياسية والاقتصادية والثقافية بالإضافة الى اهم النزاعات البينية مثل الازمة الخليجية وكذا تأثير التدخلات الإقليمية والدولية مثل دور إيران في العراق وسوريا، وتدخلات تركيا في شمال سوريا، والتدخلات السعودية والإماراتية في اليمن.

- اما المناهج المساعدة فقد اعتمدنا على ما يلي:

* **منهج دراسة حالة:** والذي يساعدنا على تشخيص الازمات التي تشهدها المنطقة حالة بحالة مثال: الازمة الخليجية والعدوان الاسرائيلي على فلسطين كذلك الازمة السورية.

* **المنهج الاحصائي:** من خلال الارقام والاحصاءات التي تفيد في تحليل واقع المنطقة سواء من حيث الثروات الباطنية او احتياطي الصرف او التعداد السكاني .....الخ

هيكلة الدراسة:

تتناول الدراسة التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي (2011–2023) عبر أربعة فصـــول رئيســـية: يقدم الفصـــل الأول الإطار المفاهيمي للجيوسـياسـية والاسـتقرار الإقليمي وعلاقتهما، بينما يحلل الفصـل الثاني أهم التحولات الجيوســـياســـية في المنطقة كالملف النووي الإيراني وأزمات الطاقة والنزاعات المسلحة. ويركز الفصل الثالث على انعكاسات هذه التحولات أمنياً واقتصادياً وسياسياً، فيما يسـتشـرف الفصـل الرابع السـيناريوهات المسـتقبلية للمنطقة بين التعاون واسـتمرار الصراع أو التغير التدريجي، مع خاتمة تلخص النتائج والتوصيات.

الجيوسياسة (Geopolitics) هي مجال علمي متعدد التخصصات يدرس التفاعل بين العوامل الجغرافية كالموقع، المساحة، الموارد، والتضاريس والعوامل السياسية مثل القوة، السيادة، الصراعات، والتحالفات في تشكيل سلوك الدول وسياساتها الخارجية.

تعتمد الجيوسياسة على تحليل كيف تُحدِّد البيئةُ الجغرافية خياراتِ الدول وتوجهاتها الاستراتيجية، وكيف تسعى الدول بدورها إلى تغيير أو التكيُّف مع هذه المعطيات لتعزيز مصالحها.

المبحث الأول: مفهوم الجيوسياسية

المطلب الأول: تعريف الجيوسياسية:

لغة:

عندما نتحدث عن تعريف الجيوسياسية لغةً، فإننا نقوم بتفسير الكلمة باستخدام معاني جزئيها[1]:

1. **جيو:** هذه الكلمة تأتي من الجذر "جغرافيا"، والذي يعود إلى الكلمة اليونانية "Γεωγραφία"(جيوغرافيا)، حيث "جيو" رتعني "الأرض" أو "العالم"، و"غرافيا" تعني "الدراسة "أو "الوصف" لذلك، "جيو" تشير إلى كل ما يتعلق بالعالم أو الأرض أو البيئة الجغرافية.

2. **سياسية:** هذه الكلمة تُشتق من "السياسة "التي تعني إدارة شؤون الدولة والمجتمع، واتخاذ القرارات والتوجيهات التي تؤثر على تفاعل الأفراد والجماعات داخل الدولة أو بين الدول .كلمة "السياسة "ترجع إلى الجذر اليوناني"Πολιτική" (بوليتِكي)، والذي يعني "التحكم" أو الإدارة الخاصة بالمجتمع أو "شؤون الدولة".

بناءً على الجذرين، الجيوسياسية تعني "دراسة تأثير العوامل الجغرافية على السياسة"، أو "تحليل العلاقة بين الجغرافيا والسياسة."

بمعنى آخر، الجيوسياسية هي علم دراسة كيف تؤثر المواقع الجغرافية مثل الحدود، الموارد، الموقع الإستراتيجي في السياسات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

[1] أحمد داود سلمان، نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة، بغداد، دار الحرية للطباعة،1988، ص1

تحليل المعنى[1]:

- جغرافيا (جيو): تشير إلى البيئة الطبيعية والدور الذي تلعبه التضاريس، المناخ، الموارد الطبيعية، أو أي عامل مادي في تحديد استراتيجيات السياسات الحكومية.

- سياسة: تتعلق بكيفية اتخاذ القرارات السياسية والتفاعلات بين الدول أو الكيانات السياسية بناءً على مصالح الدولة الجغرافية.

بالتالي، من منظور لغوي، الجيوسياسية هي الدراسة التي تهتم بكيفية تأثير العوامل الجغرافية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول[2].

اصطلاحا:

اختلف المهتمون بميدان الجيبولتيكا في إعطاء تعريف موحد لها، فمن هؤلاء من يعرفها إنطلاقا من المنطور الوضعي المبني على اساس اتفاقية واست فاليا، حيث تعتبر الدول فاعل وحيد ضمن اطار صراع علاقات القوة من أجل السيطرة في بيئة جغرافية معينة. ومن ابرز التعريفات نجد:

فقد عرف "ردولف كجيلن"Rudolf Kjellén، صاحب كتاب "القوى العظمى" وهو من علماء السياسة، ويعد أول من استخدم المصطلح الجرماني "الجيوبولتيك Geopolitik "عام 1905 في المجلة الجرمانية Geographische Zeitschrift حيث اعتبر الجيبولتيكا "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة، كما أن حياة الدولة تعتمد على التربية، والثقافة والإقتصاد، والحكم وقوة السلطان". ويذهب إلى القول، بأنه "يجب جعل الجغرافيا في خدمة الدولة، وهو الغرض الأسمى للدراسة، وبذلك تتحول الجغرافيا إلى جيوبولتيك[3]"

[1] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي، 2006 ، ص 5.

[2] هارون على احمد: الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا و العلاقات الدولية، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1998، ص11 .

[3] Pascal LOROT, histoire de la géopolitique, Ed Economica, paris, 1995, p17. Voir : Rudolf Kjellén, *« Stormakterna » (les Grandes Puissances)*, Stockholm, 1905.

كما عرف كارل هاوسهوفر (1869-1946)karl Haushofer ، الجيوبولتكيا إنطلاقا من فكرة أنها علم طموح أسماه "علم الدولة الجديد"، الذي يستند إلى عدد كبير من الأسس ذات الصلة بالجغرافيا، لا سيما الجغرافيا السياسية وهي العلم القومي الجديد للدولة، أي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية ذات الأسس الجغرافية لاسيما الجغرافيا السياسية."[1]

في عرفه الفرنسي بيار ماري كلاوسPierre Marie Gallois (1911-2010)الجيوسياسية بانها "دراسة العلاقات الموجودة بين تسيير أو قيادة قوة على المستوى العالمي والإطار الجغرافي الذي تمارس فيه[2]"

غير أن النقاش هنا يطرح فهما جديدا للجيبولتيكا، فهو لا يركز فقط على الدول كوحدة تحليل أساسية و إنما يدخل وحدات ومتغيرات أخري على غرار القوة الصلبة العسكرية والاقتصادي، كالتكنولوجيا وأثر الاقتصاديات العالمية والقيم والأفكار والدين والتاريخ حتي متغير الجنس والبيئية والمشكلات ذات المنحي العالمي ويمكن ذكر تعريفات منها:

تعريف ايف لاكوست Yves Lacoste وعلى نحو متصل طور المفهوم (الجيبولتيكا) بالقول ":أنها دراسة مختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الاقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الاقليم وهذا لمسافات تتزايد شيئا فشيئا." [3]

بينما بارتس شابمن Bert Chapman فيرى بأن "الجيوبولتيكا" ومن منطلق العلم، تعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة عن تفاعل الجغرافيا من جهة، والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية من جهة أخر، وتتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت،[4] ويخلص إلى أن تفسير الجيوبولتيكا يتم عبر مجموعة من الخيارات الإستراتيجية، التي تساعد على توفير دليل يسمح بتحقيق الكفاءة الإستراتيجية، وتضع أماكن محددة

[1] كلاوز دودز وديفيد اتكنسون: الجغرافيا السياسية في 100 عام (التطور الجيوبوليتيكي)، ت: عاطف معتمد وعزت زيان، ج1، المركز القومي للترجمة، ط1، 2012، ص 15.

[2] محمد أحمد السامرائي : موسوعة المصطمحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ط1، 2012، ص 87.

[3] Yves Lacoste : *Géopolitique de la Méditerranée*, *Edition Armond Colin,* France, 2006, p20.

[4] Chapman, Bert: *Geopolitics : A Guide to the Issues*, "Nicholas J. Spykman, 1893-1943", in Bert Chapman 'ed, New York, Praeger, 2011, p23.

من المجال الجغرافي كعامل إستراتجي ومصدر مهم وحاسم للسلطة، فهي بحسبه تأخذ بوجهة النظر القائلة بأن الجغرافيا ليست سوى جزء من مجمل الظاهرة العالمية.

أما ألكسندر دوغين Alexandre Guelievitch Douguine بجانبه يتساءل في كتابه "اسس الجيوبلتيكا"[1] وهو يحاول إعطاء تعريف الجيبولتيكا بالقول: "هي علم السلطة ومن أجل السلطة" ومن هذه الزاوية يفضل مقارنتها لا مع العلوم بل مع منظومات العلوم، وهي تقع على مستوى واحد مع كل من الماركسية واللبيرالية وما إلى ذلك، أي مع تلك النظم التي تفسر المجتمع والتاريخ، وذلك عن طريق طرح المعيار الأهم 'الجيوبوليتيك'" كمبدأ أساسي ثم تربط به كافة الآفاق الأخرى والمتعلقة بالإنسان والتي يصعب حصرها عددا، ويذهب للقول، الجيبولتيكا تقوم على " :أساس التقريب، التبسيط، اختصار المظاهر الكثيرة والتنوع في الحياة إلى عدة متغيرات، كما يرى أن العالم برمته هو عبارة عن "مجال واضح وجلي والذي يمكن رؤيته و ادراك طبيعته انطلاقا من وجهات نظر المنظرين الذين يعطون الأفضلية لما هو أبيض، ذكوري، وللطبقات العليا.

التعريف الاجرائي لجيوسياسية العلاقات الدولية

تبعا لكل ماسبق من تعاريف ، ومن دون إغفال للمتغيرات الوضعية وما بعد الوضعية ذات الصلة بمساعي: القوة ،السيطرة، وتمدين ودمقرطة الشعوب وأسلمة المجتمعات من جهة أخرى و غيرها، يمكن تعريف الجيبولتيكا باعتبارها دراسة الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة أي تدرس وضع الدولة جغرافيا كما هي عليه في الواقع، و تختص بالبحث عن الاحتياجات اللازمة لبناء قوة الدولة حاليا ومستقبلا، و العمل على رسم السيسات والخطط بما يتماشى ورؤيتها الاستراتيجية.

وبصورة أوسع هي سياسات الصراع المختلف بين القوى و الفواعل الرسمية و غير رسمية (الدول والحركات المطلبية المسلحة وحركات التحرير.. الخ في بيئة اقليمية معينة من أجل السيطرة أو التنافس او التعاون على الإقليم ومن أجل تطوير مسعى السيطرة إلى خارج البيئة الجغرافية، ويجري ذلك بحسب ما يمتلك من موارد القوة المادية وبحسب ما يروج له من موارد غير مادية وأفكار وعقائد و قيم و حتي الذكية منها كالكتنولوجيا و غيرها.

[1] الكسندر دوغين : أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ت. عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004 ، ص 6.

المطلب الثاني: أسس وتطور الفكر الجيوسياسي

1. الجيوسياسية ما قبل القرن التاسع عشر:

قبل تبلور مفهوم الجيوسياسية كنظرية أكاديمية في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الحضارات القديمة والمجتمعات التقليدية تدرك بديهياً العلاقة بين الجغرافيا والسلطة السياسية، ووظّفت ذلك في بناء الإمبراطوريات وحماية النفوذ. ففي الحضارة المصرية القديمة، استفاد الفراعنة من عزلة المنطقة المحيطة بوادي النيل صحاري شاسعة وبحار كحصن طبيعي ضد الغزوات، بينما تحكّموا في الزراعة عبر إدارة موارد النهر. كما استغل الفرس نظام الطرق والمرافئ في إمبراطوريتهم الواسعة كطريق الحرير اللاحق لربط المناطق الممتدة من الهند إلى البحر المتوسط، مما رسّخ سيطرتهم الاقتصادية والعسكرية. في العصور الوسطى، فبرزت أهمية المواقع الاستراتيجية مثل القسطنطينية إسطنبول حالياً التي سيطرت على مضيق البوسفور، مُتحكِّمةً في التجارة بين أوروبا وآسيا. كما استفادت الإمبراطورية الرومانية من شبكة الطرق العسكرية والتحصينات لربط أطراف إمبراطوريتها الشاسعة، بينما اعتمد البيزنطيون على الموقع البحري لإدارة تحالفات وصد هجمات الفرس والأتراك. على الجانب البحري، أسست المدن الفينيقية كمدينة صور إمبراطورية تجارية بحرية امتدت عبر المتوسط، مستفيدةً من الجر والموانئ كنقاط استراتيجية. وفي الصين القديمة، شكلت سلاسل جبال الهملايا والصحاري الغربية حواجز طبيعية حمتها من الغزوات، بينما استُخدمت أنهارٌ كنهر اليانغتسي والنهر الأصفر كمحاور للزراعة والنقل الداخلي.

بهذه السياقات، كانت الجغرافيا تُشكِّل عنصراً أساسياً في صراعات القوة وتوازناتها، حتى قبل أن تُصاغ نظريات مُنظمة حولها، مما يُظهر أن الجيوسياسية كعلاقة بين المكان والسلطة ليست فكرة حديثة، بل جزء من تاريخ التنافس البشري على الموارد والسيطرة.[1]

2. الجيوسياسية ما بعد القرن التاسع عشر

تطورت الجيوسياسية من مفاهيم مبعثرة إلى نظرية استراتيجية متكاملة، تحت تأثير عوامل رئيسية مثل الثورة الصناعية والمنافسة الإمبريالية بين القوى الأوروبية. في هذا السياق، برز الجغرافي الألماني فريدريك راتزل (1897) بفكرته العضوية للدولة ، التي جعلت من التوسع الجغرافي ضرورة حيوية لبقاء الدول، مشبِّهًا إياها بـ"كائن حي" يحتاج إلى مساحة حيوية (Lebensraum) لاستيعاب النمو السكاني

[1] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 53.

والاقتصادي، مما شكل تبريرًا أيديولوجيًا للاستعمار الأوروبي في أفريقيا وآسيا بالتزامن، أحدث الضابط الأمريكي ألفريد ثاير ماهان ثورة في الفكر الاستراتيجي عبر كتابه "تأثير القدرة البحرية في التاريخ" (1890)، الذي أكد أن السيطرة على البحار خاصة الممرات الاستراتيجية مثل قناة السويس ومضيق جبل طارق هي أساس الهيمنة العالمية، مما دفع القوى العظمى كبريطانيا والولايات المتحدة إلى تعزيز أساطيلها العسكرية وبناء قواعد بحرية في نقاط حيوية.[1] في الوقت نفسه، ساهمت الثورة الصناعية في تغيير النظرة إلى الجغرافيا كأداة اقتصادية وعسكرية، فظهرت مشروعات ضخمة مثل سكة حديد برلين–بغداد (1888) ، التي خططت ألمانيا من خلالها إلى ربط أراضيها بالشرق الأوسط لمنافسة النفوذ البريطاني في الهند، بينما استفادت فرنسا من سيطرتها على تونس (1881) لتعزيز موقعها في البحر المتوسط. كما برزت نظرية الحدود كعامل جيوسياسي، حيث سعت الدول إلى تأمين حدودها عبر التوسع أو تحصين مواقعها، كما في حالة روسيا القيصرية التي حاولت توسيع نفوذها جنوبًا نحو الممرات الدافئة في البحر الأسود.[2]

هذه النظريات والممارسات أسست لربط وثيق بين الجغرافيا والاستراتيجية، حيث أصبحت المواقع الجغرافية كالموانئ والمعابر والموارد الطبيعية كالفحم والنفط عناصر مركزية في صراع القوى العظمى، ومهّدت لاحقًا لنشوء صراعات القرن العشرين، مثل الحربين العالميتين، عبر تحويل المساحة الجغرافية إلى ساحة للتنافس السياسي والعسكري.

3. الجيوسياسية الحديثة

الجيوسياسية خلال الحربين العالميتين والحرب الباردة (القرن 20) تُمثل سلسلة من الصراعات المتشابكة التي شكلت النظام الدولي الحديث. في الحرب العالمية الأولى (1914–1918) ، نشأ الصراع من تنافس القوى الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا على السيطرة على الموارد والمناطق الاستراتيجية، مثل المستعمرات في أفريقيا وآسيا والطرق البحرية، بينما حوّلت التحالفات الصارمة كالوفاق الثلاثي والحلف الثلاثي نزاعًا محليًا اغتيال الأرشيدوق النمساوي إلى حرب شاملة جغرافيًا، فسيطرت ألمانيا على أوروبا

[1] كلاوس دودز، دافيد اتكنسوف، الجغرافيا السياسية في مائة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي، ترجمة: عاطف معتمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1، 2018، ص 9.

[2] بيار سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ت : أحمد عبد الكريم، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1988، ص 19.

الوسطى، بينما انتهى الصراع بتقسيم مناطق النفوذ عبر معاهدة فرساي (1919)، التي زرعت بذور التوترات المستقبلية، في الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، برزت الجغرافيا كأداة استراتيجية.[1]

سيطرة ألمانيا على أوروبا عبر "بلقان الحديد" ومحاولة الوصول إلى نفط القوقاز، بينما اعتمدت اليابان على توسعها في آسيا لتهديد الهيمنة الأمريكية، التي ردت بقصف هيروشيما وناغازاكي. بعد 1945، تفكك النظام الاستعماري، وبرزت الحرب الباردة (1947–1991) كصراع أيديولوجي بين الرأسمالية (بقيادة الولايات المتحدة) والشيوعية (بقيادة الاتحاد السوفيتي)، معتمدةً على أدوات مثل الردع النووي (التوازن الإستراتيجي) وسباق التسلح، وحروب الوكالة في فيتنام وأفغانستان. استغلت القوى العظمى الجغرافيا لتعزيز نفوذها: فسيطرت على الممرات البحرية الحيوية (كمضيق هرمز)، وأسست قواعد عسكرية، وموّلت أنظمة موالية في أفريقيا والشرق الأوسط. انهارت الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي (1991)، لكن إرثها بقي في أزمات مثل توسع الناتو شرقًا وسيطرة القوى الغربية على موارد الطاقة، مما يُظهر أن الجيوسياسية خلال هذه الحقب لم تكن صراعًا على الأرض فحسب، بل أيضًا على الأفكار والاقتصادات، لتترك نظامًا عالميًا ما يزال يعاني من توترات مستمرة.

4. الجيوسياسية في عصر العولمة والتكنولوجيا.

تُعيد العولمة والتكنولوجيا صياغة الجيوسياسية عبر ديناميكياتٍ متشابكة تجعل الصراعات والتحالفات تدور في فضاءاتٍ رقمية وواقعية معًا، حيث تُصبح التكنولوجيا سلاحًا وملكاً استراتيجيًا في آن.[2] على صعيد التنافس الدولي، تُجسد الحرب الأمريكية–الصينية على أشباه الموصلات مثل رقائق "TSMC" التايوانية والشبكات كمنصة "هواوي" للجيل الخامس صراعًا وجوديًا على الهيمنة الرقمية، إذ تُعتبر هذه التقنيات حجر الزاوية للذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والأسلحة الذكية، مما يدفع واشنطن لفرض عقوبات صارمة على بكين لمنعها من الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة. في المقابل، تُسرع الصين استثماراتها في الذكاء الاصطناعي، حيث تهدف إلى تجاوز الغرب بحلول 2030 عبر مشاريع عملاقة مثل "مدينة شنغهاي للبيانات الضخمة"، بينما تُطور روسيا أنظمةً سيبرانية هجينة تُستخدم في حروبها، كما حدث في هجمات "نوت بيتيا" 2017 التي عطّلت الموانئ الأوكرانية وانتشرت عالميًا. على صعيد الفاعلين غير الحكوميين تُظهر شركات مثل "ميتا" (فيسبوك) و"بايت دانس" (تيك توك) قوتها الجيوسياسية عبر تشكيل الرأي العام العالمي، حيث استخدمت الصين "تيك توك" لنشر سردياتها الثقافية، بينما تواجه المنصة اتهاماتٍ في الغرب

[1] Mackinder, H. J. "Democratic Ideals and Reality", Holt New York 1942, p. 29.

[2] ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 175.

بالتجسس أو التأثير على الانتخابات. في الوقت نفسه، تُعيد العولمة إنتاج الاستعمار القديم عبر "الاستعمار الرقمي"[1]، حيث تعتمد دول الجنوب على تقنيات الشمال، كما في أفريقيا التي تستورد 80% من احتياجاتها التكنولوجية دون قدرة على تصنيع رقائق إلكترونية، مما يجعلها رهينةً للاحتكارات الغربية والصينية، حتى البيئة تدخل في الصراع، إذ تتنافس الدول على موارد الليثيوم والنحاس الضرورية لتصنيع البطاريات والرقائق، مما يُشعل صراعاتٍ على "النفط الأخضر" في مناطق مثل الأنديز والكونغو.

أما الذكاء الاصطناعي، فيُعيد تعريف الحرب عبر تطبيقات مثل "الطائرات المسيرة الذكية" التي تُغير قواعد الاشتباك كاستخدام تركيا لها في ليبيا 2020، أو عبر خوارزميات التزييف العميق (Deepfake) التي تُهدد الأمن الإعلامي، كما في الهجمات على المؤسسات المالية العالمية.

في هذا المشهد، تبرز الحاجة إلى معاهداتٍ دولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني، لكن تعذر توافق القوى العظمى كالخلاف حول "معاهدة حظر الأسلحة الذكية يُنذر بسباق تسلحٍ رقمي قد يُخرج الصراعات عن السيطرة، ويُحول العالم إلى ساحةٍ لـ"حروب الظل" حيث تُقرر الخوارزميات مصير الشعوب دون مساءلة.

المبحث الثاني: الاستقرار الاقليمي.

المطلب الأول: تعريف الاستقرارا الإقليمي.

1. لغة:

يعرف القاموس الفرنسي "لاروس" صفة الاستقرا ر بأنها بقاء الحالة أو الحالة أو الوضعية على ما هي عليه أو وجود حالة من التوازن المستمر (equilibre durable) والواقع أن التعريف القائم على حالة التوازن المستمر يمكن أن يكون الى حد كبير نقطة انطلاق لتعريف الاستقرار.[2]

[1] عبد الحيم غازلي، الادراك الجيوسياسي الصيني، بين موروث الماضي ومتطلبات الحاضر، الجزائر، جامعة سطيف 2، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 16 العدد 4، 2019، ص 107.

[2] كريمة بقدي، الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2011 / 2012، ص 50.

كلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر، يستقر، استقراراً، و قد اشتق مصطلح الاستقرار من القُر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار و الثبات، فيقول المولى عز وجل في محكم تنزيله، بعد بسم الله الرحمان الرحيم " ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثّت من فوق الأرض ما لها من قرار" .[1]

أي ما لها من ثبات. ويقول في سورة غافر الآية 39، بعد بسم الله الرحمان الرحيم "يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع و إن الآخرة هي دار القرار"، بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة و منزل السكون والاستقرار.

ويقول أيضاً في نفس السورة، الآية 64، بعد بسم الله الرحمان الرحيم "الله الذي جعل لكم الأرض قرارا و السماء بناء...." أي أن الأرض قارة ساكنة مهيأة لكل مصالح البشر ، يستقرون فيها و يتمكنون من حرثها و غرسها، والبناء فوقها والإقامة فيها وهو ما أكده ابن كثير في تفسيره للآية في قوله "أن الله جعل لنا الأرض مستقراً بساطاً مهاداً نعيش عليها ونتصرف فيها ونمشي في مناكبها، وأرساها بالجبال لئلا تميد بنا.

كما ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في سورة البقرة، الآية 35 في قوله تعالى، بعد بسم الله الرحمان الرحيم " ... و لكم في الأرض متاع و مستقر إلى حين "، أي مسكن وقرار، و قوله في سورة النمل الآية 63 بعد بسم الله الرحمان الرحيم "أمن جعل الأرض قرارا و جعل خلالها أنهارا "، بمعنى المستقر، أي دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها.

و في سورة الأعراف، الآية، 143 بعد بسم الله الرحمان الرحيم"... ولكن أنظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني"، بمعنى أنه إذا استقر مكان الجبل و لم يتزلزل، وقوله كذلك في سورة الفرقان الآية 24 بعد بسم الله الرحمان الرحيم "أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا"، أي مستقرهم في الجنة وقوله أيضاً في سورة القيامة، الآية 12 بعد بسم الله الرحمان الرحيم " إلى ربك يومئذ المستقر. "

و في سورة هود الآية 06، بعد بسم الله الرحمان الرحيم " و ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها و يعلم مستقرها و مستودعها كل في كتاب مبين"، بمعنى أن العلي القدير يعلم مستقر هذه الدواب، وهو المكان الذي تقيم و تستقر فيه وتأوي إليه، إن هذا المعنى الذي يفيد السكون و الثبات و القرار، في

[1] القرآن الكريم، سورة ابراهيم، الآية 28، ص 259.

القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية أو التعاريف التي وردت في شأن مفهوم الاستقرار.

2. اصطلاحا:

يمكن فهم أن ظاهرة عدم الاستقرار الداخلي للدول المشكلة للإقليم يؤثر على الاستقرار الاقليمي، فهناك التشابك بين عدم الاستقرار الداخلي و الخارجي، فمفهوم عدم الاستقرار داخل النظم السياسية هو التغيير المتتابع في عناصر السلطة من شكل معين الى نقيضه ويتسع ليشمل تصاعد العنف السياسي والاضطرابات، و حروبا أهلية وحركات انفصالية وأزمات اقتصادية حادة وغيرها[1]، و باتت تلك المظاهر متشابكة بالبيئتين الاقليمية والدولية، فمثلا مأزق عدم الاستقرار الداخليفي المنطقة العربية انعكس في صياغة بيئة اقليمية مضطربة تتنازعها المحاور المتصارعة، ولعل امتداد عدم الاستقرار الداخلي الى المحيطين الاقليمي و الدولي يعيد الأهمية لطروحات " باري بوزان" عندما رأى أن تمزق الدول عبر الصراعات الداخلية يدفع الى معضلة أمن و استقرار ممتدة خاصة أن الأطراف المتصارعة تسعى لاجتذاب مؤيدين لها خارج الدول و هو ما يؤدي الى حالة عدم الاستقرار.[2]

الاستقرار الإقليمي ليس مجرد غياب الصراعات المسلحة، بل هو حالةٌ ديناميكية تَجمع بين التوازن السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة جغرافية معينة، حيث تتمتع الدول في تلك المنطقة بقدرة على الحفاظ على النظام الداخلي والخارجي، وتجنب النزاعات والصراعات التي قد تهدد استقرارها. ويُعرَّف كذلك بأنه قدرة المنطقة على امتصاص الصدمات الداخلية أو الخارجية، وإدارة التوترات عبر آليات مُؤسَّسية، وتعزيز التكامل بين دولها ، مما يُقلل من مخاطر الانزلاق إلى أزمات عنيفة أو انهيارات نظامية.

و يتضمن الاستقرار الإقليمي مجموعة من العوامل المترابطة، مثل التعاون بين الدول على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك وجود آليات فعالة لحل النزاعات وتعزيز الأمن الإقليمي.

[1] محمود دريدي، أثر سياسة المحاور الجديدة على الاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة جيوسياسية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد 07، العدد 01، 2023، ص 236.

[2] محمود المنير، المحاور الاقليمية في المنطقة: إدارة الصراع و آفاق المستقبل، موقع المقال، شوهد 11 أفريل 2025 أنظر: https://mqqal.com/2018/01

على مستوى السياسة، يتسم الاستقرار الإقليمي بالانسجام في العلاقات بين الدول ووجود آليات لتسوية الخلافات بطرق سلمية، مما يقلل من احتمالات الصراعات الإقليمية. أما على المستوى الاقتصادي، فيعني الاستقرار الإقليمي تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول من خلال تسهيل التبادل التجاري، وتطوير البنية التحتية المشتركة، وتعزيز الاستثمارات المتبادلة، مما يعزز من رفاهية الشعوب ويسهم في النمو الاقتصادي المستدام.

فيما يخص الأبعاد الأمنية، يتطلب الاستقرار الإقليمي وجود تعاون فعال بين الدول للحفاظ على الأمن الجماعي في مواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب أو الأزمات الحدودية .كما يشمل التعاون في مجال البيئة، حيث تتعاون الدول لمواجهة التحديات البيئية المشتركة مثل التغير المناخي أو إدارة الموارد الطبيعية المشتركة.

بالتالي، يعتبر الاستقرار الإقليمي عنصرًا أساسيًا في تعزيز السلام والتنمية المستدامة في المنطقة، حيث يعزز قدرة الدول على التعامل مع التحديات المشتركة ويوفر بيئة آمنة ومستقرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

التعريف الاجرائي للاستقرار الاقليمي:

الاستقرار الإقليمي يُعرّف إجرائيًا بأنه:

حالة يُقاس فيها انخفاض مستوى النزاعات المسلحة بين دول الإقليم، ووجود تعاون سياسي واقتصادي وأمني منتظم، إلى جانب استقرار نسبي داخل الدول من حيث استمرارية المؤسسات السياسية، وغياب أو انخفاض مظاهر العنف الداخلي والصراعات الأهلية[1]".

ويمكن قياسه من خلال مؤشرات مثل:

- عدد النزاعات بين الدول داخل الإقليم خلال فترة زمنية محددة.
- حجم التبادل التجاري والسياسي بين دول الإقليم.
- درجة فاعلية المنظمات الإقليمية (مثل جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي.

[1] بوزان باري، وأولي ويفر، الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي، الإمارات، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص 117.

- مؤشرات الاستقرار الداخلي: مثل مؤشر الحوكمة، غياب العنف، الاستقرار الحكومي.

المطلب الثاني: الاستقرار الإقليمي من المفهوم التقليدي إلى الرؤية الشاملة.

شهد مفهوم الاستقرار الإقليمي تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، نتيجة لتغير طبيعة العلاقات الدولية وتزايد الترابط بين الأمن والتنمية والحوكمة.

ففي البداية، ارتبط الاستقرار الإقليمي بالمفاهيم التقليدية للأمن العسكري وعدم اندلاع النزاعات بين الدول المتجاورة.

غير أن التغيرات الجيوسياسية، وصعود الفواعل من غير الدول، وانتشار التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية والأزمات البيئية، دفعت الباحثين وصناع القرار إلى توسيع المفهوم ليشمل عناصر جديدة مثل الاستقرار السياسي الداخلي، التكامل الاقتصادي، والتنمية المستدامة.[1]

كما بات يُنظر إلى التعاون الإقليمي ومؤسسات الحكم الرشيد كأدوات مركزية لتعزيز الاستقرار طويل الأمد.

وبهذا المعنى، لم يعد الاستقرار الإقليمي يُقاس فقط بغياب الصراع، بل بوجود بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على امتصاص الصدمات ومنع تفكك الدول.

يمثل الاستقرار الإقليمي أحد المفاهيم المحورية في دراسات العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، وقد عرف هذا المفهوم تطورًا كبيرًا عبر المراحل التاريخية المختلفة، لا سيما في ضوء التحولات الجيوسياسية التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وخصوصًا في منطقة الشرق الأوسط، التي تُعد من أكثر المناطق اضطرابًا من حيث الاستقرار السياسي والأمني[2].

---

[1] الخالدي ناصر، "إعادة تعريف الاستقرار في ظل التهديدات غير التقليدية"، الجزائر، مجلة المستقبل العربي، مجلد 03، العدد 480، 2019، ص 14.

[2] الزبيدي عبد الوهاب، الاستقرار الإقليمي وتحولاته في الشرق الأوسط، الجزائر، مجلة السياسة الدولية، المجلد 7، العدد 203، 2016، ص 17.

1- المفهوم التقليدي للاستقرار الإقليمي

في بدايات تناوله ضمن أدبيات العلاقات الدولية، اقتصر مفهوم الاستقرار الإقليمي على غياب النزاعات المسلحة بين الدول، واعتُبر أن الاستقرار يتحقق حين تكون هناك توازنات عسكرية وردع متبادل يمنع اندلاع الحروب. وقد تجسّد هذا المفهوم بوضوح في مرحلة الحرب الباردة، حيث ساد نوع من "السلام السلبي" نتيجة توازن الردع بين القوى الكبرى.

فالمنطقة العربية شهدت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي توازنًا هشًّا بين بعض الدول مثل العراق وإيران أو مصر وإسرائيل، حيث لم يكن هناك تعاون حقيقي، بل فقط غياب للحرب المباشرة، وهو ما لا يُعتبر استقرارًا فعّالًا بالمعنى الأعمق.

2- التوسع في المفهوم ليتضمن الأمن الداخلي والحوكمة

مع تعقّد التهديدات وظهور فواعل جديدة من غير الدول، مثل الجماعات المسلحة والتنظيمات العابرة للحدود، بدأ الباحثون يُوسّعون مفهوم الاستقرار ليشمل عوامل داخلية مثل شرعية النظام السياسي، الاستقرار الاجتماعي، القدرة الاقتصادية، وفعالية مؤسسات الدولة .بمعنى آخر، لم يعد الاستقرار يُقاس فقط بالعلاقات بين الدول، بل بقدرة الدولة ذاتها على الصمود أمام التحديات الداخلية والخارجية[1].

فانهيار الدولة في العراق بعد عام 2003 رغم غياب الحرب التقليدية، وظهور جماعات مثل تنظيم "داعش"، يُظهر أن الاستقرار لا يتحقق فقط بوقف الحروب، بل بوجود بنية داخلية متماسكة وقادرة على إدارة التنوع والاختلاف.

3- الاستقرار والتنمية المستدامة

أصبح من المتفق عليه في الأدبيات الحديثة أن الاستقرار السياسي لا يمكن فصله عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن التفاوتات الكبيرة في توزيع الثروة، وغياب العدالة الاجتماعية، يمكن أن تكون عوامل تفجير داخلية تعوق الاستقرار طويل الأمد.

[1] محمد حسن الطائي، الأمن الإقليمي في الوطن العربي: المفهوم والتحديات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، ص 52.

من هنا، أُدرجت قضايا مثل تمكين الشباب، البطالة، والتنمية البشرية ضمن مؤشرات قياس الاستقرار الإقليمي، كأحداث "الربيع العربي" التي انطلقت من تونس في 2010 وانتشرت في عدة دول عربية، أظهرت كيف أن الإخفاق في تحقيق التنمية المتوازنة يولّد احتجاجات شعبية تؤدي إلى خلخلة الاستقرار، حتى في دول لم تكن تشهد نزاعات خارجية أو داخلية كبيرة.

4- التعاون الإقليمي كركيزة للاستقرار

أصبحت المنظمات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية أداة مهمة لتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز التعاون بين الدول، وتسهيل الحوار السياسي، وتحقيق التكامل الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تجربة الشرق الأوسط في هذا المجال لا تزال محدودة بسبب الصراعات البينية وغياب الثقة.

فقد فشلت محاولات بناء نظام أمن إقليمي شامل في الشرق الأوسط، مثل "منتدى التعاون الأمني الإقليمي" المقترح في التسعينيات، بسبب استمرار النزاع العربي–الإسرائيلي، والخلافات الطائفية والسياسية بين دول المنطقة[1].

5- نحو مفهوم شمولي للاستقرار الإقليمي

في ضوء التطورات الراهنة، بات واضحًا أن الاستقرار الإقليمي هو نتاج تفاعل معقد بين العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية، وأنه لا يمكن تحقيقه دون نهج شمولي يدمج بين الأمن الجماعي، الإصلاحات السياسية، المصالحة الوطنية، والتنمية المستدامة .

[1] فهمي مصطفى، الدولة الهشة والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 98.

كما أصبح من الضروري إدماج المجتمع المدني، ومراعاة البعد الثقافي والديني في إدارة التنوع داخل الدول.

المبحث الثالث: أهمية الشرق الأوسط في السياق الجيوسياسي العالمي.

المطلب الأول: تعريف الشرق الاوسط.

1. لغة:

مصطلح "الشرق الأوسط" مُشتقٌ من اتجاهين جغرافيين؛ فالـ"شرق" يُشير إلى جهة المشرق حيث تطلع الشمس، والـ"أوسط" يُعبِّر عن الموقع الوسط بين الشرق الأقصى كآسيا الوسطى والغرب كأوروبا.

يُقرأ المصطلح في القواميس على أنه المنطقة الواقعة بين خطي طول محددين، تشمل دولاً في جنوب غرب آسيا مثل السعودية وإيران والعراق وشمال شرق أفريقيا كمصر والسودان أحيانًا، وهو مصطلح جيوسياسي ظهر في نهايات القرن التاسع عشر، ويُستخدم لربط منطقة تتميّز بتنوع لغوي وحضاري كبير، كالعربية والفارسية والتركية، مع إرث تاريخي مشترك.[1]

رغم ذلك، يُلاحظ أن التسمية تحمل بعدًا سياسياً أكثر منه لغويًا، إذ تعكس تقسيمات استعمارية ودولية أكثر من كونها تعبر عن هوية ثقافية موحدة.

2. اصطلاحا:

فالتسمية و لو أنها قصد بها أو بغيرها تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد و القرب من أوربا الغربية، إلا أن ا لإقليم في الواقع هو اقليم يتوسط خريطة العالم بصفة عامة و العالم القديم بصفة خاصة. إن الشرق الأوسط اقليم من الصعب تحديده بصورة واضحة وقاطعة، و لا يرجع السبب في ذلك الى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية منذ أوائل القرن العشرين، و لكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع الى أنه اقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة حسب التصنيف أو الهدف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولة أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم، و لذلك

[1] محمد طه بدوي، المدخل إلى العلاقات الدولية، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1977، ص35 .

لم تتفق الموسوعات العالمية على تحديده بصورة قاطعة[1]، فالمصطلح يعتبر مصطلحا سياسيا في نشأته وستخدامه من جانب قوى خارجية، و يثير التساؤل عن ماهية المرجعية التي على أساسها ينعت بهذه الصفة أو بعبارة أخرى بالنسبة لمن هو الشرق الأوسط، ومع أي منطقة جغرافية أخرى يرتبط؟ و من الواضح أن المرجعية هنا هي الغرب، و تحديدا أوروبا، مما يجعل هذا المفهوم غير مرتبط حقيقة بالمنطقة ذاتها إنما يرتبط بغيرها.

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق في البيئة الدولية ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الدولية الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفييتي سابقا، ولامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية خصوصا النفط، و الأيدي العاملة و الغازالى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي و التكنولوجي لكن المنطقة تعرف في السنوات الأخيرة انحسارا لد ور القوى العظمى خصوصا الدور الأمريكي و الأوروبي لصالح دول اقليمية مثل: ايران، تركيا، السعودية كما شهدت تراجعا لأدوار المنظمات الدولية و الاقليمية في تسوية الأزمات السياسية في المنطقة و هو ما أفضى الى بروز قوى اقليمية سعت الى لعب أدوار سياسية و أمنية في سبيل زيادة النفوذ و الهيمنة، فبعد عقود من الاضطراب و عدم الاستقرار تشهد منطقة الشرق الأوسط و البلاد العربية منها خصوصا بداية مرحلة أكثر خطورة و حساسية لجهة ولادة محاور اقليمية، حيث أن جميع مؤشرات الاستقرار الأمني تبدوا لا زالت بعيدة وأن حالة الفوضى و الاضطراب المتزايدة ربما تنذر بص راعات أكثر دموية و أشد قسوة خصوصا بعد اضطرابات الحراك العربي بعد 2011 أو ما يسمى اعلاميا بالربيع العربي[2].

المطلب الثاني: أهمية الشرق الأوسط في السياق الجيوسياسي العالمي.

1- الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

[1] كمال سالم الشكري" مشروع الشرق أوسطية و الأمن القومي "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، عدد 1 2012 ، ص 514.

[2] محمود دريدي، مرجع سابق، ص 234.

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط ملتقىً فريدًا للجغرافيا والديموغرافيا والثقافة والرياضة والعسكرية والأمنية، مما يجعلها منطقةً ذات أهمية عالمية استثنائية جغرافيًا، تربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتحكم ممرات مائية حيوية مثل قناة السويس التي عبرها 24,000سفينة عام 2023 محملة بـ 1.45 مليار طن من البضائع ومضيق هرمز الذي ينقل 21 مليون برميل نفط يوميًا 30% من النفط العالمي المنقول بحراً .

ديموغرافيًا ، يعيش في المنطقة 420 مليون نسمة، مع هيكل عمراني شاب 50 % دون 25 عامًا في مصر والعراق، وتفاوت اقتصادي صارخ معدل بطالة 35% في لبنان، و30 % في الأردن

ثقافيًا ، تضم مهد الحضارات الإنسانية، مثل مصر أهرامات الجيزة، والأردن البتراء، مع وجود المقدسات الدينية مثل مكة المكرمة التي يستقبل 2.5 مليون حاج سنويًا، والقدس التي تجذب 4 ملايين زائر سنويًا.

رياضيًا ، استثمرت المنطقة في البنية التحتية الرياضية، مثل استضافة قطر لمونديال 2022 بتكلفة 220 مليار دولار، وبناء 8 ملاعب مبتكرة، وتنظيم أحداث عالمية مثل سباق جائزة أبوظبي الكبرى للفورمولا وان.

عسكريًا ، تتصدر الإنفاق الدفاعي العالمي بـ 200 مليار دولار سنويًا 10% من الإجمالي العالمي، حيث خصصت السعدية 57 مليار دولار عام 2023، واستضافت 25 قاعدة أجنبية بما في ذلك 11,000 جندي أمريكي في قطر.

أمنيًا، تواجه المنطقة تحديات غير مسبوقةك حرب اليمن كلفت 100 مليار دولار ونزوح 4 ملايين شخص، بينما تسببت حرب سوريا في 6.8 ملايين لاجئ وتدمير 70% من البنية التحتية .

كما تشهد المنطقة 18% من الهجمات الإلكترونية العالمية 2023، مع تنامي تهديدات الإرهاب والصراعات الطائفية .

هذه الأرقام تعكس كيف يُترجم الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط إلى فرص اقتصادية هائلة مثل مشاريع الطاقة النظيفة بقيمة 200 مليار دولار وتحديات أمنية مركبة تجعلها ساحة لصراعات إقليمية ودولية مستمرة.

تعرفه الأمم المتحدة: " يتردد اسم الشرق الأوسط على أنه الاقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من إيران الى مصر ومن تركيا الى اليمن، وقد يضاف ليبيا والسودان أو أحدهما أو برقة وشمال السودان فقط ويعرفها "**بريجنسكي**": الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي وهذا سيسمح للكانتون الاسرائيلي بأن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية ".[1]

كما عرفه **شمعون بيريس** وأكد في كتابه الشرق الأوسط الجديد:" أن الهدف النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية"

2- احتياطيات النفط والغاز الأكبر في العالم.

تُعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق أهمية على مستوى العالم نظرًا لامتلاكها أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي، مما يجعلها مركزًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمي. تحتوي المنطقة على ما يقارب 48% من احتياطيات النفط المؤكدة عالميًا ، والتي تُقدر بحوالي 840 مليار برميل من إجمالي الاحتياطيات العالمية البالغة حوالي 1.7 تريليون برميل. هذا يعني أن الشرق الأوسط يحتفظ بنصف الثروة النفطية العالمية تقريبًا، مما يمنحه دورًا استراتيجيًا في تلبية احتياجات الدول الصناعية والنامية من الطاقة. المملكة العربية السعودية تتصدر دول المنطقة باحتياطيات نفطية تصل إلى حوالي 267 مليار برميل، مما يجعلها أكبر دولة في العالم من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة، تليها إيران بحوالي 157 مليار برميل والعراق بـ 145 مليار برميل.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن الشرق الأوسط يمتلك نحو 40% من احتياطيات الغاز العالمية، أي ما يعادل حوالي 2,800 تريليون قدم مكعب. [2]

قطر تأتي في طليعة الدول التي تمتلك احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي، حيث تبلغ احتياطياتها حوالي 896 تريليون قدم مكعب، مما يجعلها ثالث أكبر دولة في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي.

[1] صالح القاسم: الديمقراطية و الحرب في الشرق الأوسط خلال فترة 1945 – 1989، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص 514.

[2] محمد كمال عبد الحميد، "الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، المكتبة الأنجلوأمريكية ، 2009 ، ص 6.

كما أن إيران تمتلك أيضًا احتياطيات غازية هائلة تصل إلى حوالي 1,200 تريليون قدم مكعب، مما يجعلها الدولة الأولى عالميًا من حيث احتياطيات الغاز.

أهمية هذه الأرقام لا تقتصر فقط على حجم الاحتياطيات، بل تمتد إلى التأثير الكبير الذي تلعبه هذه الموارد في الاقتصاد العالمي .فالاعتماد الكبير على النفط والغاز المستخرج من الشرق الأوسط يجعل هذه المنطقة محورًا أساسيًا في استقرار أسواق الطاقة وتحديد أسعارها .العديد من الدول حول العالم تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز من الشرق الأوسط لتلبية احتياجاتها اليومية من الطاقة، سواء في الصناعة أو النقل أو توليد الكهرباء.

ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد الكبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل يجعل اقتصادات المنطقة عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، فارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على ميزانيات الدول المنتجة، مما يستدعي ضرورة البحث عن استراتيجيات طويلة الأمد لتنويع الاقتصادات وتقليل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية.

في السنوات الأخيرة، بدأت العديد من دول المنطقة، مثل السعودية والإمارات، في الاستثمار في قطاعات أخرى مثل السياحة، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل اقتصادي مستقر بعيدًا عن تقلبات أسواق النفط والغاز.

إجمالاً، فإن امتلاك الشرق الأوسط لأكبر احتياطيات النفط والغاز ليس مجرد ميزة اقتصادية، ولكنه أيضًا تحدي كبير يتطلب إدارة حكيمة ورؤية استراتيجية طويلة الأمد لضمان استدامة هذه الثروات والاستفادة منها في تحقيق تنمية شاملة لشعوب المنطقة.

3- مضائق الشرق الأوسط و تعزيز التجارة العالمية.

تُمثل مضائق الشرق الأوسط شبكةً عصبيةً للاقتصاد العالمي، حيث تُنظم تدفق أكثر من 40% من تجارة الطاقة العالمية و12% من حركة التجارة البحرية غير النفطية[1]، ففي مضيق هرمز، الذي يُعد أضيق نقطة في الخليج عرضه 33 كم بين إيران وعمان، يمر يوميًا نحو 20.7 مليون برميل نفط خام بحسب

[1]Yuan ma2010، "A Comparative Analysis of US-Russia Middle East Energy Strategy" ،*Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* 43:81-102.

بيانات 2023 و25% من الغاز الطبيعي المسال العالمي بما في ذلك 60% من صادرات قطر من الغاز، أكبر مُصدِّر عالمي.

وتُقدر القيمة اليومية لهذه الشحنات بنحو 2.3 مليار دولار عند سعر 110 دولارات للبرميل، بينما تشكل الإيرادات الضخمة للدول الخليجية، حيث تُصدِّر السعودية وحدها عبر المضيق 6.2 مليون برميل يوميًا .

أما باب المندب، فتشهد مياهه مرور 4.5 مليون برميل نفط يوميًا متجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى 15% من حاويات الشحن العالمية ما يعادل 18,000 سفينة سنويًا، بقيمة تجارية تتجاوز 900 مليار دولار . وتُظهر بيانات البحرية الأمريكية أن تكلفة تأمين المضيق بلغت 3.2 مليار دولار سنويًا بسبب التهديدات الحوثية، التي عطلت الملاحة 14 مرة بين 2015–2023. من جهتها، تُعد قناة السويس شريانًا لـ 10% من التجارة العالمية ، حيث عبرتها في 2023 24,369 سفينة (بزيادة 10% عن 2022)، محملة بـ 1.4 مليار طن من البضائع ، بما في ذلك 8% من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال . وتُدر القناة إيرادات سنوية تصل إلى 9.4 مليار دولار (2023)، بينما تختصر مسار الشحن بين آسيا وأوروبا بـ 8,900 كم ، مما يوفر على كل سفينة 300,000 دولار من تكاليف الوقود. ومع ذلك، تظل المخاطر جسيمة، فوفقًا لمعهد الاقتصاد الدولي ، قد يؤدي إغلاق مضيق هرمز لمدة 30 يومًا إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 250 دولارًا للبرميل ، وتكبيد الاقتصاد العالمي 3 تريليونات دولار خلال عام، بينما تعتمد الصين على المضائق في 80% من وارداتها النفطية (10.2 مليون برميل يوميًا) و40% من تجارتها البحرية .

ورغم مشاريع البدائل مثل خط أنابيب أبوظبي–الفجيرة بطاقة 1.8 مليون برميل يوميًا أو خط أنابيب شرق–غرب السعودي بطاقة 5 مليون برميل يوميًا، فإنها لا تغطي سوى 12% من إجمالي الصادرات الخليجية، مما يجعل استقرار هذه المضائق مسألة حياة أو موت للاقتصاد العالمي.

4- التنوع الديني والعرقي.

التنوع الديموغرافي والطائفي في الشرق الأوسط يمثل أحد أهم العوامل التي تؤثر بشكل جوهري على الجيوسياسية في المنطقة، حيث يشكل هذا التنوع نسيجاً معقداً من الأعراق، والأديان، والمذاهب، واللغات،

مما يجعله عاملاً رئيسياً في تشكيل العلاقات الداخلية بين مكونات المجتمع الواحد، وكذلك العلاقات بين الدول. [1]

فعلى المستوى الداخلي، يؤدي هذا التنوع إلى تحديات كبيرة تتعلق بالتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، خاصة عندما يتم استغلال هذه الفروقات الطائفية أو المذهبية لتحقيق أهداف سياسية أو للسيطرة على السلطة .على سبيل المثال، شهدت دول مثل العراق وسوريا ولبنان صراعات داخلية عميقة نتيجة للتوترات الطائفية، حيث تم استغلال الانقسامات بين السنة والشيعة أو بين المسلمين والمسيحيين أو حتى بين الأقليات العرقية مثل الأكراد، مما أدى إلى حروب أهلية ونزاعات مسلحة استنزفت الموارد وأضعفت الدولة الوطنية .

وعلى المستوى الإقليمي، أصبح التنوع الطائفي والإثني أداة للتدخلات الخارجية، حيث تستغل القوى الإقليمية والدولية هذه الانقسامات لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الجيوسياسية .على سبيل المثال، إيران تدعم الجماعات الشيعية في العراق وسوريا ولبنانواليمن عبر وكلاء مثل "حزب الله "والحوثيين، بينما تدعم السعودية وتركيا الجماعات السنية في محاولة لمواجهة النفوذ الإيراني.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التنوع يؤدي إلى تأجيج صراعات طويلة الأمد، مثل القضية الكردية التي تؤثر على العلاقات بين العراق وسوريا وتركيا وإيران، حيث تسعى الأقليات الكردية إلى تحقيق حقوقها أو حتى الاستقلال، وهو ما يثير قلق الحكومات المركزية ويؤدي إلى تصعيد التوترات .فعلى سبيل المثال، تركيا تعتبر القضية الكردية تهديداً وجودياً لأمنها القومي، ولهذا السبب تشن عمليات عسكرية متكررة ضد الأكراد في سوريا والعراق، بينما تضغط إيران بشدة على الأكراد الإيرانيين لمنعهم من المطالبة بحقوقهم .وفي العراق، رغم أن الأكراد يتمتعون بدرجة من الحكم الذاتي، إلا أن التوترات بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان لا تزال قائمة حول قضايا مثل تقاسم الموارد النفطية والحدود الإدارية.

علاوة على ذلك، فإن التنوع يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والتنمية، حيث إن النزاعات الطائفية والإثنية تستنزف الموارد وتعرقل التنمية، كما حدث في اليمن والعراق وسوريا، حيث أدت الحروب إلى تدمير البنية التحتية وتفاقم الأزمات الإنسانية .ففي اليمن، النزاع بين الحوثيين)الشيعة (والحكومة المعترف بها دولياً

[1] قرم جورج، تاريخ الشرق الأوسط منذ الازمنة القديمة الى اليوم، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2009، ص 37.

(السنية (أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يعاني الملايين من الجوع والمرض بسبب الحرب المستمرة منذ سنوات .وفي العراق، رغم امتلاك البلاد ثروات نفطية هائلة، إلا أن النزاعات الطائفية والفساد أضعفا الاقتصاد الوطني، مما جعل البلاد تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية .أما في سوريا، فقد أدت الحرب الأهلية إلى تدمير شامل للبنية التحتية، وتشريد الملايين، وخلق بيئة خصبة لانتشار الإرهاب عبر تنظيمات مثل "داعش"، الذي استغل التوترات الطائفية لتجنيد الشباب واستقطابهم إلى صفوفه.

ومع ذلك، يمكن أن يكون التنوع أيضاً مصدر قوة إذا تم التعامل معه بإيجابية، حيث يمكن أن يعزز التعايش السلمي ويخلق مجتمعات أكثر انفتاحاً وتقبلاً للآخر، كما هو الحال في الإمارات التي استفادت من تنوعها الثقافي والديموغرافي لتصبح مركزاً اقتصادياً عالمياً. الإمارات، التي تضم أكثر من 200 جنسية، نجحت في بناء نظام سياسي واقتصادي يركز على الهوية الوطنية المشتركة، مما جعلها وجهة مفضلة للمستثمرين والعمال من مختلف أنحاء العالم. كما أن الأردن، رغم تنوعه الديني والمذهبي، استطاع الحفاظ على استقراره السياسي من خلال تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وبناء مؤسسات دولة قادرة على إدارة التنوع بطريقة عادلة وفعالة.

ومنه فإن تأثير التنوع الديموغرافي والطائفي على الجيوسياسية في الشرق الأوسط يعتمد بشكل كبير على كيفية إدارة هذا التنوع، سواء من خلال تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، أو من خلال بناء مؤسسات شاملة تضمن المساواة والعدالة بين جميع المكونات المجتمعية، أو من خلال تجنب استغلال هذا التنوع لأغراض سياسية ضيقة[1].

كما أن القوى الإقليمية والدولية تلعب دوراً حاسماً في توجيه هذا التنوع نحو السلام أو النزاع، حيث يمكن أن تختار هذه القوى دعم الحوار والتعايش بدلاً من التدخل لتأجيج الصراعات، لأن التنوع ليس مشكلة بحد ذاته، بل المشكلة تكمن في كيفية إدارته واستغلاله لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة، وهو ما يتطلب رؤية استراتيجية بعيدة المدى، وسياسات حكيمة تهدف إلى بناء مستقبل أفضل للجميع.

المبحث الرابع: النظريات الجيوسياسية المفسرة للصراعات

[1] صالح بن محمد الخثلان، الدين والسياسة الخارجية الروسية، تركيا، مركز الفكر الاستراتيجي، 2018، ص 29.

المطلب الأول: نظرية قلب العالم (Heartland Theory)

ظهرت نظرية قلب العالم في عام 1904 على يد الجغرافي والمؤرخ البريطاني هالفورد ماكيندر، كإطار جيوسياسي يربط بين السيطرة على المناطق الجغرافية الاستراتيجية وقدرة القوى على تحقيق الهيمنة العالمية.[1]

تُعتبر النظرية واحدة من أبرز النظريات التي شكلت فهم الصراعات الدولية في القرن العشرين، حيث ركزت على فكرة أن السيطرة على قلب أوراسيا لمنطقة الممتدة من شرق أوروبا إلى سيبيريا وآسيا الوسطى هي مفتاح السيطرة على ما يُسمى الجزيرة العالمي (World Island)، التي تضم قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا مجتمعة.

وفقًا لماكيندر، فإن هذه المنطقة التي أسماها القلب الأرضي Heartland تتميّز بموقعها الاستراتيجي في وسط أوراسيا، ومواردها الطبيعية الهائلة، وكثافتها السكانية، مما يجعلها العمود الفقري للقوة العالمية.

يُجادل ماكيندر بأن القوة التي تهيمن على هذا القلب الأرضي يمكنها أن تتحكم في الجزيرة العالمية، ومن ثم تفرض نفوذها على بقية العالم، مستشهداً بعبارته الشهيرة: "مَن يحكم شرق أوروبا يحكم القلب الأرضي، ومَن يحكم القلب الأرضي يحكم الجزيرة العالمية، ومَن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم."

لعبت النظرية دورًا محوريًا في تشكيل الاستراتيجيات العسكرية والجيوسياسية خلال القرن العشرين .ففي الحرب العالمية الثانية، حاولت ألمانيا النازية تطبيق هذه النظرية عمليًّا عبر غزو الاتحاد السوفييتي للاستيلاء على أوكرانيا وروسيا، بهدف الوصول إلى موارد القلب الأرضي وتحقيق هيمنة أوراسية.

كما استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي النظرية خلال الحرب الباردة لفهم أهمية أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، حيث سعت كل منهما إلى منع الأخرى من السيطرة على هذه المناطق، مما دفع إلى سباق تسلح وحروب بالوكالة عبر القارات[2].

---

[1] ورا عبه جي، ياسمين يوسف المعايعه، "نظرية قلب العالم"HeartLand Theory ، الموسوعة السياسيّة، 2019-05-07، تاريخ الزيارة: 2025-04-17 22:01،
متاح على الرابط التالي/https://political-encyclopedia.org/dictionary :

تواجه النظرية انتقادات عديدة، أبرزها تجاهلها التطورات التكنولوجية والعسكرية التي خففت من أهمية العوامل البرية، مثل الصواريخ بعيدة المدى والقوة البحرية، والتي مكّنت قوى مثل الولايات المتحدة من الهيمنة عبر السيطرة على المحيطات وفقًا لنظرية "القوة البحرية لألفريد ثاير ماهان.

كما أن الصعود الحالي للقوى البحرية مثل الصين والهند يُظهر تحولًا عن منطق ماكيندر، الذي ركز على القوة البرية، مع ذلك، تظل النظرية ذات صلة في تفسير صراعات معاصرة، مثل التدخل الروسي في أوكرانيا 2022، حيث تسعى روسيا إلى منع توسع الناتو شرقًا لحماية نفوذها في الفضاء الأورو–آسيوي، أو التنافس على الموارد في آسيا الوسطى بين الصين والدول الغربية .بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم النظرية اليوم لتحليل صعود الصين عبر مبادرة "الحزام والطريق"، التي تهدف إلى ربط آسيا بإفريقيا وأوروبا عبر شبكة من البنى التحتية، مما يعيد إحياء التنافس على السيطرة الجيوسياسية في القلب الأرضي.

رغم نقدها لـ تبسيطها المفرط للجغرافيا السياسية وعدم مراعاتها للعوامل الاقتصادية والاجتماعية، تظل نظرية ماكيندر حجر أساس في الدراسات الجيوستراتيجية، خاصة في فهم التوترات الدائمة بين القوى البرية مثل روسيا والقوى البحرية مثل الولايات المتحدة حول مناطق النفوذ في أوراسيا.

المطلب الثاني: نظرية الهيمنة البحرية (Sea Power Theory)

هي واحدة من أهم النظريات الاستراتيجية التي تناولت دور القوة البحرية في تحقيق التفوق السياسي والاقتصادي والعسكري للدول على الساحة الدولية، تُعتبر هذه النظرية أساساً لفهم كيفية استخدام البحار والمحيطات كوسيلة لتحقيق الهيمنة العالمية، حيث يُعتقد أن السيطرة على الممرات البحرية الحيوية تمنح الدولة القدرة على التأثير على الاقتصاد العالمي وأمن الدول الأخرى.

تعود جذور نظرية الهيمنة البحرية إلى أعمال المؤرخ والخبير العسكري الأمريكي ألفريد ثاير ماهان (Alfred Thayer Mahan)، الذي وضع الأسس النظرية لهذه الفكرة في كتابه الشهير "تأثير القوة البحرية في التاريخ: 1660–1783" الذي نُشر عام 1890.

[2] الكسندر دوغين: مرجع سابق، ص 85.

ركز ماهان في نظريته على عدة عوامل رئيسية تعتبر أساسية لتحقيق الهيمنة البحرية، [1]أولها هو أهمية امتلاك أسطول بحري قوي قادر على حماية التجارة الدولية وتأمين الممرات البحرية .ثانيها هو السيطرة على النقاط الاستراتيجية مثل المضائق والقنوات البحرية التي تُعد شرايين حيوية لنقل البضائع والطاقة بين الدول ثالثها، هو تطوير الموانئ والقواعد البحرية التي تتيح للدولة إمداد أساطيلها وتوسيع نطاق نفوذها الجغرافي .رابعها، هو التكامل بين القوة البحرية والقوة الاقتصادية ، حيث يرى ماهان أن الدول ذات الاقتصاد القوي تستطيع بناء أساطيل ضخمة واستدامة وجودها البحري على المدى الطويل.

تاريخياً، استندت العديد من الإمبراطوريات العظمى إلى القوة البحرية كركيزة أساسية لتوسيع نفوذها وسيطرتها .على سبيل المثال، كانت الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر تعتمد بشكل كبير على قوتها البحرية لتأمين طرق التجارة العالمية، مما سمح لها بأن تصبح "إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس ." وبالمثل، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قوتها البحرية لتعزيز نفوذها العالمي وإنشاء نظام دولي يعتمد على التجارة الحرة والموارد المشتركة .اليوم، ومع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، أصبحت الهيمنة البحرية أكثر تعقيداً وتشابكاً، حيث تسعى الدول إلى تعزيز قدراتها البحرية من خلال تطوير تقنيات متقدمة مثل الغواصات النووية والطائرات الحربية البحرية وأنظمة الدفاع الصاروخي.

في العصر الحديث، تُظهر نظرية الهيمنة البحرية أهميتها من خلال التركيز على الأمن البحري والتنافس الجيوسياسي .فالسيطرة على البحار ليست فقط مسألة عسكرية، بل إنها تشمل أيضاً إدارة الموارد الطبيعية الموجودة في أعماق المحيطات، مثل النفط والغاز والمعادن النادرة .بالإضافة إلى ذلك، تلعب القوة البحرية دوراً محورياً في مكافحة القرصنة، ومراقبة الأنشطة غير القانونية، وحماية البيئة البحرية .

وبالتالي، فإن نظرية الهيمنة البحرية ليست مجرد استراتيجية عسكرية، بل هي إطار شامل يعكس العلاقة المعقدة بين القوة البحرية والسياسة الدولية والاقتصاد العالمي.

باختصار، تظل نظرية الهيمنة البحرية ذات صلة كبيرة في النظام الدولي المعاصر، حيث تُظهر كيف يمكن للدول أن تحقق تفوقاً استراتيجياً من خلال السيطرة على البحار والمحيطات .ومع استمرار التطورات

[1] **Nicholas J. Danby: The Roots of Roosevelt's Navalism, Naval History Magazine,** U.S. Naval Institute,ebruary, vol 35, 2021, p8.

التكنولوجية والجيوسياسية، من المتوقع أن تظل هذه النظرية أحد المحاور الرئيسية في دراسة العلاقات الدولية والأمن القومي.

المطلب الثالث: نظرية الفضاء الجيوسياسي (Geopolitical Space Theory)

هي إطار تحليلي يركز على العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، حيث يُعتبر الفضاء الجغرافي أحد العوامل الحاسمة في تحديد مصير الدول ودورها على الساحة الدولية.

تهدف هذه النظرية إلى فهم كيفية تأثير الموقع الجغرافي، والمصادر الطبيعية، والحدود، والموارد البشرية على قدرة الدول في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية .

تعود جذور هذه النظرية إلى أعمال المفكرين مثل فريدريك راتزل (Friedrich Ratzel) الذي طور مفهوم الدولة ككائن حي يتوسع ويتعايش مع بيئته الجغرافية، وهالفورد ماكيندر (Halford Mackinder) الذي ابتكر نظرية "قلب الأرض(Heartland Theory) "، نيكولاس سبيكمان (Nicholas Spykman) الذي قدم نظرية "الحزام البحري (Rimland Theory) "تعتمد النظرية على فكرة أن القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية للدول ليست فقط نتيجة لقراراتها الداخلية، بل هي أيضاً انعكاس لموقعها الجغرافي ومدى قدرتها على استغلال هذا الموقع لتحقيق أهدافها[1].

كما تُعتبر الجغرافيا السياسية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لفهم البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها، فعلى سبيل المثال تلعب الممرات المائية مثل قناة السويس ومضيق ملقا دوراً حيوياً في التجارة العالمية، مما يجعل الدول التي تسيطر عليها تمتلك نفوذاً استراتيجياً كبيراً .

بالإضافة إلى ذلك، فإن الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الموجودة في مناطق معينة، تجعل هذه المناطق محط تنافس دولي، كما هو الحال في الشرق الأوسط أو بحر قزوين .

كذلك، تؤثر الحدود الجغرافية على العلاقات بين الدول، حيث يمكن أن تكون سبباً في النزاعات أو التعاون، حسب طبيعة التفاعل بين الدول المجاورة .

[1] الكسندر دوغين: مرجع سابق، ص 7.

على سبيل المثال، الجبال والصحارى قد تشكل حواجز طبيعية تحد من التوسع العسكري، بينما الأنهار والمحيطات قد تصبح محاور للتعاون الاقتصادي أو التنافس الاستراتيجي.

في العصر الحديث، أصبحت نظرية الفضاء الجيوسياسي أكثر تعقيداً مع ظهور تقنيات جديدة مثل الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي ، مما أتاح للدول مراقبة واستغلال الفضاء الجغرافي بشكل غير مسبوق، كما أن التغيرات المناخية بدأت تلعب دوراً متزايداً في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية، حيث يؤدي ذوبان الجليد في القطب الشمالي إلى فتح طرق ملاحية جديدة، مما يخلق فرصاً وتحديات جديدة للدول المطلة على هذه المنطقة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا يعكس مدى أهمية الفضاء الجغرافي في تحقيق الهيمنة العالمية، حيث تسعى كل دولة إلى توسيع نفوذها عبر السيطرة على مناطق استراتيجية أو إنشاء تحالفات مع دول أخرى.

ومنه، تُظهر نظرية الفضاء الجيوسياسي كيف أن الجغرافيا ليست مجرد خلفية ثابتة للأحداث السياسية، بل هي عامل ديناميكي يؤثر ويتأثر بالقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية .من خلال فهم العلاقة بين الفضاء الجغرافي والاستراتيجيات السياسية، يمكن للدول أن تطور سياسات أكثر فعالية لتحقيق أهدافها الوطنية وضمان أمنها القومي .وبالتالي، تظل هذه النظرية واحدة من أهم الأدوات التي تساعد في تفسير التعقيدات الجيوسياسية في العالم المعاصر.

المطلب الرابع: نظرية توازن القوى (Balance of Power Theory)

هي واحدة من أقدم النظريات في العلاقات الدولية، وتُعتبر إطاراً استراتيجياً يهدف إلى تحقيق الاستقرار في النظام الدولي من خلال منع أي دولة أو تحالف من الهيمنة المطلقة على الآخرين .

تقوم النظرية على فكرة أن الدول تعمل بشكل فردي أو جماعي للحفاظ على توزيع متساوٍ نسبيًا للقوة بينها، مما يؤدي إلى تقليل فرص نشوب الحروب الكبيرة أو الصراعات الشاملة[2] .

[1] الكسندر دوغين: مرجع سابق، ص 76.

[2] **Paul, T.V., Wirtz, James J., and Fortmann, Michel (Eds.)** Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century. Stanford University Press, 2004.

يُعتقد أن التوازن في القوة يعمل كآلية ردع ضد العدوان، حيث تكون الدول الأقوى أقل عرضة لشن هجمات إذا كانت تدرك أن الخصم لديه القدرة على الرد بفعالية .

تاريخياً، استندت هذه النظرية إلى الممارسات الدبلوماسية والعسكرية التي شهدتها أوروبا خلال فترة نظام وستفاليا (Westphalian System) بعد معاهدة وستفاليا عام 1648، حيث أصبحت الدول القومية المستقلة تعتمد على تحالفات مرنة وسياسات موازنة القوى لضمان عدم سيطرة أي قوة واحدة على القارة.

تُفسر نظرية توازن القوى سلوك الدول من خلال عدة آليات رئيسية، أول هذه الآليات هو التحالفات حيث تسعى الدول الأضعف إلى التحالف مع بعضها البعض لمواجهة القوى الكبرى أو لردع العدوان.

فعلى سبيل المثال، خلال القرن التاسع عشر، لعبت التحالفات الأوروبية دوراً محورياً في الحفاظ على السلام النسبي في القارة عبر نظام "التوازن الأوروبي" الذي قادته بريطانيا. [1]

ثاني هذه الآليات هو التسليح العسكري، حيث تسعى الدول إلى تعزيز قوتها العسكرية لردع الخصوم أو لتحقيق مكاسب استراتيجية ومع ذلك، فإن هذا قد يؤدي أحياناً إلى سباقات تسلح، كما حدث خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ثالث هذه الآليات هو التدخل الخارجي ، حيث يمكن للدول أن تتدخل في النزاعات الإقليمية أو الدولية لدعم الطرف الأضعف ومنع الطرف الأقوى من تحقيق انتصار حاسم يخل بالتوازن.

رابع هذه الآليات هو الدبلوماسية ، التي تُستخدم لإعادة ترتيب التحالفات أو تخفيف التوترات بين القوى المتنافسة.

على الرغم من أهمية نظرية توازن القوى، إلا أنها ليست خالية من الانتقادات والتحديات، وأحد الانتقادات الرئيسية هو أن التوازن ليس دائماً مستداماً، حيث يمكن أن يؤدي التنافس بين الدول إلى تصعيد التوترات بدلاً من تقليلها، على سبيل المثال، أدت سياسات الموازنة في أوروبا خلال أوائل القرن العشرين إلى زيادة التوترات بين القوى الكبرى، مما ساهم في اندلاع الحرب العالمية الأولى .

[1] حيدر زاير العامري، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد، مجلة العلوم السياسية، العراق، جامعة بغداد، 2017، ص 85.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في البيئة الدولية، مثل ظهور العولمة وانتشار التكنولوجيا المتقدمة قد قللت من أهمية الجغرافيا التقليدية وأعادت صياغة مفهوم القوة بما يشمل العناصر الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية .كما أن وجود مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي الناتو قد أضاف بُعداً جديداً للتوازن، حيث أصبحت هذه المؤسسات تلعب دور الوسيط أو الضامن للسلام والاستقرار.

في العصر الحديث، لا تزال نظرية توازن القوى ذات صلة كبيرة، خاصة في ظل التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا .على سبيل المثال، تسعى الصين إلى توسيع نفوذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية، بينما تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على موازنة هذا النفوذ من خلال تعزيز التحالفات الإقليمية وتحديث قدراتها الدفاعية .

وبالمثل، تسعى روسيا إلى استعادة نفوذها التقليدي في أوروبا الشرقية والقوقاز، مما يدفع الدول المجاورة إلى البحث عن توازن جديد للقوى من خلال التعاون مع القوى الغربية[1].

في النهاية، تظل نظرية توازن القوى أداة أساسية لفهم الديناميكيات الدولية وتحليل كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض .

وعلى الرغم من التحديات والانتقادات التي تواجهها، فإنها تبقى واحدة من أكثر النظريات تأثيراً في دراسة العلاقات الدولية، حيث تسلط الضوء على أهمية القوة والتوازن في تحقيق الاستقرار العالمي.

وهنا نخلص إلى أن الجيوسياسة هي دراسة كيف تؤثر الجغرافيا على السياسة والقوة الدولية. بمعنى آخر، تُحلل كيف يُشكِّل موقع الدولة ومساحتها ومواردها (مثل النفط أو المياه) وتضاريسها (جبال، أنهار، سواحل) قراراتها السياسية وعلاقاتها مع الدول الأخرى.

1 شوقي عرجون، نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية، قراءة في التفرعات النظرية، الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،08 المجلد، العدد 03، 2021، ص 776.

يُعدُّ الشرق الأوسط من أكثر المناطق تحولاً واستقطاباً في الخريطة الجيوسياسية العالمية، حيث تتفاعل فيه عوامل داخلية وخارجية تُعيد تشكيل توازنات القوى وتُحدِّد ملامح النظام الإقليمي الجديد.

تدرس التحولات الجيوسياسية المعاصرة في هذه المنطقة من خلال عدسة التداخل بين الجغرافيا الثابتة والسياسة المتغيرة، مع التركيز على دور الفاعلين المحليين والدوليين في صياغة هذه الديناميكيات.

المبحث الأول: دور القوى الدولية.

المطلب الأول: الولايات المتحدة، الانسحاب التدريجي وتأثيره على التحالفات.

شهد الانسحاب الأمريكي التدريجي من الشرق الأوسط خلال الفترة من 2011 إلى 2023 والذي تزامن مع تحولات استراتيجية عميقة في السياسة الخارجية الأمريكية، تغييراتٍ جذرية في طبيعة التحالفات الإقليمية، وأعاد تشكيل هرم القوى والنفوذ في واحدة من أكثر مناطق العالم تعقيدًا. فمنذ إعلان إدارة أوباما عن استراتيجية "الاستدارة نحو آسيا" عام 2011، كجزء من محاولة لمواجهة صعود الصين، بدأ التراجع التدريجي للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، لكنه تصاعد بشكل حاد بعد أحداث الربيع العربي التي كشفت هشاشة الأنظمة الحليفة وتعقيد التدخلات الخارجية. ومع توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 (خطة العمل الشاملة المشتركة)، الذي رعته إدارة أوباما، تعمقت الهوة بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين في الخليج، لا سيما السعودية والإمارات، اللتين رأتا في الاتفاق تنازلًا أمريكيًا عن مصالحهما الأمنية مقابل تهدئة التوتر مع إيران[1].

في عهد ترامب (2017–2021)، اتسمت الاستراتيجية الأمريكية بالتناقض؛ فبينما اعتمد نهجًا تجاريًا في العلاقات، مثل زيادة مبيعات الأسلحة للسعودية والإمارات، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 2017 لإرضاء إسرائيل، إلا أنه أظهر تردده في التورط العسكري المباشر، كما حدث بعد هجمات الحوثيين على منشآت أرامكو السعودية عام 2019، عندما امتنعت واشنطن عن الرد العسكري على إيران.

[1] هاني فواز جرجس، الولايات المتحدة والشرق الأوسط بعد الربيع العربي: تراجع النفوذ؟، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 110.

كما أن سياسة "أمريكا أولًا" دفعت ترامب إلى تقليص الوجود العسكري في سوريا عام 2019، مُعلنًا انسحاب القوات الأمريكية من شمال سوريا، وهو ما فتح الباب أمام توسع النفوذ الروسي والتركي في المنطقة، وأضعف الثقة بواشنطن كحليفٍ موثوق[1].

أما في عهد بايدن 2021–حتى الآن، فتسارع الانسحاب الأمريكي بشكل دراماتيكي، خاصة مع الانسحاب الفوضوي من أفغانستان في أغسطس 2021، الذي بدد أي أوهام متبقية حول الالتزام الأمريكي الطويل الأمد بأمن حلفائه.

وقد أدى هذا الحدث إلى موجة من إعادة التقييم الاستراتيجي في العواصم الخليجية، حيث باتت دول مثل السعودية والإمارات تبحث عن شراكات بديلة لضمان أمنها، مثل تعزيز التعاون مع الصين في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وتوقيع اتفاقيات أمنية مع روسيا، كما فعلت الإمارات باستضافة قاعدة عسكرية روسية في ميناء الفجيرة.

في المقابل، حاولت إدارة بايدن استعادة بعض النفوذ عبر الدبلوماسية، مثل إعادة الانخراط في المفاوضات النووية الإيرانية، ودعم مسار التطبيع العربي الإسرائيلي عبر توسيع "الاتفاقات الإبراهيمية" لتشمل دولًا مثل البحرين والمغرب والسودان، لكن هذه الجهود اصطدمت بواقع تنامي النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان عبر شبكة الميليشيات المسلحة، وبتنامي التحديات الأمنية مثل هجمات الحوثيين على السعودية والإمارات[2].

في هذا السياق، برزت تحالفات جديدة تعكس تعددية القوى في المنطقة: فإسرائيل، التي كانت تعتمد تاريخيًا على الضمانة الأمريكية، باتت تبحث عن دورٍ إقليمي مستقل عبر تعميق علاقاتها مع دول الخليج في مواجهة إيران، كما تجسد في التعاون الأمني والاستخباراتي المشترك، ومشاريع الطاقة المشتركة مثل خط أنابيب الغاز الشرق المتوسط.

---

[1] غباش جمال سند، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قراءة في مبدأ "أمريكا أولًا ."، القاهرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 488، 2020، ص 125.

2 العزاوي محمد عبد الكريم، التحول في خيارات الأمن الخليجي: شراكات جديدة مع روسيا والصين، الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 188، 2020، ص 25.

بينما تحولت تركيا، تحت حكم أردوغان، إلى لاعبٍ إقليمي مهيمن عبر توغلها العسكري في سوريا والعراق، وتعزيز علاقاتها مع قطر وحكومة الوفاق الليبية، مما أثار توترات مع السعودية والإمارات ومصر. من جهتها، استغلت إيران الفراغ الأمريكي لتعزيز نفوذها عبر "محور المقاومة"، مُرسلة رسالة مفادها أن أمريكا لم تعد قادرة على احتواء طموحاتها الإقليمية.

في المقابل، أدى تراجع الوجود الأمريكي إلى صعود الصين كشريك اقتصادي واستراتيجي رئيسي، خاصة عبر مبادرة "الحزام والطريق" التي ربطت مشاريعها الضخمة في الموانئ والطرق بالشرق الأوسط، بينما عززت روسيا حضورها العسكري والسياسي عبر تدخلها الحاسم في سوريا منذ 2015، وتعزيز شراكاتها مع السعودية والإمارات في مجال الطاقة. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ ببعض أدوات النفوذ، مثل الوجود العسكري في قواعد قطر والكويت، والدور الوسيط في الملف النووي الإيراني، إلا أن تحالفاتها باتت أقل استقرارًا، وأكثر اعتمادًا على المصالح الاقتصادية والسياسية الفورية بدلًا من الالتزامات الاستراتيجية الطويلة الأمد.

في المحصلة، أدى الانسحاب الأمريكي من 2011 إلى 2023 إلى تحويل الشرق الأوسط إلى ساحة لصراع نفوذ إقليمي ودولي، حيث تتنافس قوى مثل إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية على ملء الفراغ، بينما تحاول الصين وروسيا توسيع نفوذهما على حساب الهيمنة الأمريكية المتآكلة، وقد أفضى هذا الوضع إلى تحوّل التحالفات من ثنائية القطبية (أمريكا والأنظمة الحليفة) إلى شبكة معقدة من الشراكات المتداخلة، تجمع بين التعاون مع الشرق والغرب، لكنه يزيد من مخاطر الصراعات بسبب غياب ضامنٍ دولي مهيمن، مما يجعل مستقبل المنطقة معلقًا بين فوضى التنافس الإقليمي ومحاولات القوى العظمى الجديدة فرض قواعد لعبة جديدة[1].

المطلب الثاني: روسيا، التدخل في سوريا واستعادة النفوذ.

[1] هاني فواز جرجس، الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط وتغير معادلة القوة، مجلة المستقبل العربي،القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 499، ص 26.

شكّل التدخل الروسي في سوريا، الذي بدأ في 30 سبتمبر 2015 بطلب من نظام بشار الأسد، لحظة فارقة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، حيث أعاد رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وعزز من مكانة روسيا كلاعبٍ رئيسي بعد عقود من الغياب منذ نهاية الحرب الباردة.

فخلال الفترة من 2011 إلى 2023، نجح التدخل الروسي في إنقاذ نظام الأسد من السقوط الوشيك، ليس عبر الدعم العسكري المباشر فحسب، بل أيضًا من خلال توظيف استراتيجية متكاملة جمعت بين القوة الناعمة والصلبة، مما حوّل سوريا إلى منصة انطلاق لاستعادة النفوذ الروسي في المنطقة، وخلق نظام تحالفات جديد يُناقض الهيمنة الأمريكية التقليدية.[1]

عند بدء التدخل، كان نظام الأسد يفقد السيطرة على مناطق واسعة أمام فصائل المعارضة المسلحة وتنظيم "داعش"، لكن عبر حملة جوية مكثفة واستخدام أسلحة متطورة، إلى جانب الدعم البري للقوات الحكومية والميليشيات الحليفة عل غرار حزب الله وإيران، استعاد النظام مناطق استراتيجية مثل حلب ديسمبر 2016 والغوطة الشرقية أبريل 2018، مما أسس لسيطرة شبه كاملة على المدن الرئيسية، وأعاد ترسيخ سلطة الأسد كقوة واقعية على الأرض.

لم تكن هذه المكاسب العسكرية مجرد انتصارات تكتيكية، بل كانت جزءًا من خطة روسية أوسع لفرض شروط الحل السياسي من موقع القوة، كما تجسد في مسار أستانة الذي رعته روسيا مع تركيا وإيران، والذي نافس مسار جنيف الدولي برعاية الأمم المتحدة، وأدى إلى تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ تُدار عبر اتفاقيات خفض التصعيد. [2]

في الوقت نفسه، استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي 17 مرة لحماية النظام السوري من العقوبات الدولية، مما رسخ فكرة أن سوريا باتت منطقة نفوذ روسي خارج الإجماع الغربي، وأظهرت موسكو قدرتها على تحدي السياسات الأمريكية والأوروبية عبر أدوات مزدوجة تجمع بين الضغط العسكري والدبلوماسية.

---

[1] الخطيب محمود، الاستراتيجية الروسية في سوريا: الأهداف والنتائج، و م أ، جامعة فيلادلفيا، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 87، 2019، ص 170.

[2] سمير نجلاء، القوة الذكية الروسية في سوريا: أدوات التأثير الناعم والميداني، القاهرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 509، 2022، ص 25.

على الصعيد الجيوستراتيجي، رسّخت روسيا وجودها الدائم في سوريا عبر قاعدتين حيويتين: قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية، وقاعدة طرطوس البحرية على الساحل السوري، والتي تُعدّ بوابة روسيا الوحيدة إلى البحر المتوسط، حيث تحول الوجود العسكري إلى اتفاقيات طويلة الأمد مع النظام السوري تسمح لموسكو بالبقاء حتى عام 2024، مما يضمن لها موطئ قدم استراتيجي في قلب الشرق الأوسط. كما استفادت روسيا من الفراغ الناتج عن الانسحاب الأمريكي التدريجي من المنطقة، لا سيما بعد قرار ترامب سحب القوات من شمال سوريا في 2019، لتعزيز نفوذها عبر توسيع التنسيق مع تركيا (العضو في الناتو) في ملفات مثل منطقة خفض التصعيد في إدلب، وبيع منظومات دفاعية متطورة مثل إس–400 لأنقرة، مما أثار غضب الولايات المتحدة وأظهر قدرة روسيا على جذب حلفاء الغرب التقليديين.

في المقابل، نسجت روسيا شبكة تحالفات معقدة مع إيران، حيث شكّل التنسيق بينهما في سوريا نواة لجبهة موحدة لدعم الأسد، لكنه كشف أيضًا عن تنافس خفي على النفوذ، خاصة مع محاولة روسيا تقليص الوجود الإيراني في الجنوب السوري لطمأنة إسرائيل التي نسقت مع موسكو لتجنب الصدام المباشر، لكنها واصلت شن غارات ضد أهداف إيرانية وميليشيات حزب الله في سوريا، مما عكس تعقيدات إدارة روسيا لعلاقاتها مع أطراف الصراع.

على الصعيد الإقليمي، استغلت روسيا خيبة الأمل الخليجية من السياسات الأمريكية، لا سيما تردد واشنطن في حماية السعودية والإمارات من هجمات الحوثيين في اليمن، لتعزيز شراكاتها الاقتصادية والعسكرية مع دول الخليج، حيث وقّعت اتفاقيات لشراء أسلحة روسية متطورة، واستثمرت الإمارات في قطاع الطاقة الروسي، بينما راهنت السعودية على دور روسي في تليين العقوبات الغربية على سوريا، مما أسهم في تليين المواقف الخليجية من نظام الأسد، وفتح الباب أمام عودة تدريجية للنظام إلى الجامعة العربية.[1]

في الجانب الاقتصادي، استخدمت روسيا إعادة الإعمار كأداة نفوذ، حيث دفعت بشركاتها للحصول على عقود في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية السورية، مستغلةً حاجة النظام لحلفائه التقليديين، كما وقّعت اتفاقيات مع دمشق للتنقيب عن النفط في المناطق التي استعادها الجيش السوري، مما يعزز اعتماد

[1] عبدالله الشايع، الخليج والتحولات الإقليمية: من التبعية الأمريكية إلى التعددية القطبية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات، 2020، ص 110 .

الاقتصاد السوري على روسيا طويل الأمد، بينما استفادت من أزمة الطاقة العالمية (2022) لتعزيز خط السيل التركي للغاز الذي يمر عبر سوريا، كجزء من استراتيجية لربط أوروبا بالطاقة الروسية عبر الشرق الأوسط، مما زاد من تشابك المصالح الاقتصادية بين موسكو والعواصم الإقليمية.[1]

ومع ذلك، واجه التدخل الروسي تحديات جمة، منها التوتر مع إسرائيل بسبب عدم قدرة موسكو على كبح النفوذ الإيراني في سوريا، والخلافات مع تركيا حول الملف الكردي في الشمال السوري، حيث تناقضت المصالح الروسية–التركية في مناطق سيطرة الأكراد، كما حدث في عملية "نبع السلام" التركية عام 2019، والتي كشفت عن هشاشة التحالفات الروسية–التركية. كما أن العقوبات الغربية على سوريا وروسيا قيّدت قدرة موسكو على جذب استثمارات إعادة الإعمار، مما دفعها لتعزيز الشراكة مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، بينما استمرت الولايات المتحدة في دعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) شرق الفرات، مما حافظ على وجودها العسكري في المنطقة، وجعل سوريا ساحةً لصراع نفوذ روسي–أمريكي غير مباشر.[2]

في المحصلة، حوّل التدخل الروسي سوريا إلى نموذجٍ لاستراتيجية روسية جديدة تعتمد على المزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية المرنة، مما رسخ فكرة أن الشرق الأوسط لم يعد حكرًا على النفوذ الأمريكي، وأن النظام الدولي الجديد يشهد صعود قوى مثل روسيا تسعى لاستعادة أمجادها عبر مناطق نفوذ استراتيجية، لكن سوريا تظل دولةً منهكةً اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث يُهدد الفساد وانهيار البنية التحتية وحالة اللاسلم واللاحرب بتفجير الوضع من الداخل، مما يطرح أسئلة حول قدرة روسيا على إدارة تبعات نجاحها العسكري في ظل تزايد التعقيدات الإقليمية والدولية، ويُنذر بأن مستقبل سوريا سيظل معلقًا بين مشاريع الهيمنة الخارجية وطموحات الشعوب في الاستقرار.

المطلب الثالث: مشروع "الحزام والطريق" الصيني وتنافس النفوذ الجيوسياسي.

[1] الزيدي، ناصر، الاستثمارات الروسية في سوريا: إعادة الإعمار وأدوات النفوذ، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2021.

[2] أحمد النعيمي، التدخل الروسي في سوريا: التحديات والتحالفات المتغيرة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، 145–150.

مشروع "الحزام والطريق" الصيني الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013 يُعتبر أحد أبرز الأدوات الجيوسياسية التي تسعى من خلالها الصين إلى تعزيز نفوذها العالمي، خاصة في الشرق الأوسط، المنطقة التي تلعب دورًا استراتيجيًا كجسر بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

ومع توسع الصين في هذه المبادرة الطموحة، الذي يتضمن استثمارات ضخمة في البنية التحتية والطاقة، فإنها تدخل في صراع مباشر مع الولايات المتحدة، القوة التقليدية التي سيطرت على النفوذ السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط لعقود طويلة.[1]

هذا الصراع ليس مجرد تنافس اقتصادي، بل يمتد إلى البعد الجيوسياسي، حيث تحاول كلتا القوتين تعزيز علاقاتها مع الحكومات المحلية وتأمين مصالحها الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، تعمل الصين على تطوير مشاريع ضخمة مثل ميناء خليفة في الإمارات العربية المتحدة باستثمارات تصل إلى 5 مليارات دولار ، ومشروع "الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني"، الذي يشمل ميناء غوادر باستثمارات تبلغ 62 مليار دولار ، مما يعزز قدرة الصين على تأمين طرق شحن بديلة وتقليل اعتمادها على الممرات البحرية التقليدية مثل قناة السويس، التي تعتبرها الولايات المتحدة جزءًا من نفوذها.

في المقابل، ترى الولايات المتحدة أن توسع الصين في الشرق الأوسط يمثل تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية، خاصة في ظل زيادة التعاون بين الصين ودول الخليج في قطاع الطاقة.

فقد أصبحت الصين المستورد الأكبر للنفط من دول الخليج، حيث بلغت قيمة التجارة الثنائية بين الصين والسعودية حوالي 100 مليار دولار في عام 2022، مما يجعل الرياض واحدة من أكبر شركاء بكين التجاريين. كما أن الشركات الصينية تستثمر بشكل كبير في قطاع النفط والغاز في العراق وإيران، حيث تمول مشاريع بقيمة تتجاوز 20 مليار دولار لتطوير البنية التحتية للطاقة. ومع ذلك، فإن هذا التنافس ليس خالٍ من التحديات. فالاستثمارات الصينية، رغم أنها توفر فرصًا للتنمية الاقتصادية، قد تؤدي إلى زيادة التبعية الاقتصادية للدول المستفيدة، خاصة في ظل الديون الضخمة المرتبطة بتمويل هذه المشاريع. ففي باكستان، على سبيل المثال، تجاوزت الالتزامات المالية المتعلقة بمشروع "الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني 30 مليار دولار ، مما يثير قلقًا بشأن استدامة الديون. وبالمثل، في سريلانكا، أدى عجز الحكومة

[1] لي تشن، الحزام والطريق: الاستراتيجية الصينية للهيمنة الناعمة، بكين: دار نشر الشعب، 2018، ص 45.

عن سداد ديون مشروع ميناء هامبانتوتا الذي تبلغ قيمته 1.5 مليار دولار إلى تسليم الميناء للصين لمدة 99 عامًا، مما أثار جدلًا حول "دبلوماسية الديون" الصينية[1].

ويثير التوسع الصيني في منطقة الشرق الاوسط قلقًا متزايدًا لدى الولايات المتحدة، التي طالما كانت القوة الرئيسية في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية.

الصراع بين النفوذ الصيني والأمريكي في المنطقة يعكس التنافس الاستراتيجي العالمي بين القوتين العظميين. على سبيل المثال، تراقب واشنطن عن كثب توسع الصين في الموانئ البحرية في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، والتي يمكن أن تكون ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للأمن البحري العالمي.

الصين، من خلال تطوير مشاريع ضخمة مثل ميناء "جبل علي" في الإمارات أو "ميناء دوميو" في مصر، تسعى إلى تحقيق مكاسب طويلة الأجل في مجال النقل البحري والتجارة، مما يعزز قوتها الاقتصادية في المنطقة ويتيح لها نفوذًا في طرق التجارة العالمية[2].

كما أن الولايات المتحدة تدرك أهمية التعاون مع الحلفاء الإقليميين في مواجهة التوسع الصيني، على سبيل المثال، حاولت الولايات المتحدة استخدام شبكة تحالفاتها التقليدية مع دول الخليج وإسرائيل لموازنة التأثير المتزايد للصين.

في المقابل، تنظر الصين إلى هذه التحالفات على أنها تحدٍ مباشر لمصالحها، وتستجيب بتعزيز علاقاتها مع القوى الإقليمية التي قد تكون أقل ميلًا للتعاون مع الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، أظهرت إيران اهتمامًا متزايدًا بالتعاون مع الصين في إطار "الحزام والطريق"، حيث وقعت اتفاقيات ضخمة لتطوير مشاريع بنية تحتية، خاصة في قطاع الطاقة والنقل، ما يجعل من إيران شريكًا رئيسيًا في الاستراتيجية الصينية.

---

[1] محمد السديري، "مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، مجلة الدراسات الآسيوية، المجلد 12، العدد ، 3، 2021، ص 78-95.

[2] جون ميديريوس، حروب الموانئ: التنافس الجيوسياسي على طرق التجارة العالمية، واشنطن، معهد بروكينجز، 2022، ص 78.

من جهة أخرى، تشعر الولايات المتحدة بقلق من أن النفوذ الصيني المتزايد قد يؤدي إلى تغييرات في توازن القوى الإقليمي، وقد يهدد استراتيجياتها العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط.

فعلى سبيل المثال، بينما تقوم الصين بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إيران، فإن الولايات المتحدة تعتبر ذلك تهديدًا لعقوباتها الاقتصادية التي فرضتها على طهران، فضلًا عن تعزيز التنسيق الصيني-الإيراني في مجالات مثل الطاقة والنقل، كما أن التعاون الصيني مع بعض الدول العربية في مجالات التكنولوجيا والاتصالات يعكس تحديًا للمصالح الأمريكية في هذه المجالات أيضًا.

إضافة إلى ذلك، تترافق مشاريع "الحزام والطريق" الصينية مع دبلوماسية اقتصادية تُعد جذابة بالنسبة للدول النامية في الشرق الأوسط. الصين تقدم تمويلات ضخمة دون شروط سياسية قاسية، مثل تلك التي تفرضها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي.

هذا الأمر يجعل بعض الدول في المنطقة تجد في الصين شريكًا أكثر مرونة، في حين أن الولايات المتحدة، على الرغم من قوتها العسكرية والاقتصادية، قد تجد نفسها مضطرة للتمسك بأسلوب دبلوماسي أبطأ وأكثر تعقيدًا، خاصة في ظل تزايد التوترات السياسية في المنطقة.

على الصعيد الجيوسياسي، فإن الصراع بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط يعكس صراعًا أوسع على الهيمنة العالمية. فالصين، من خلال مشروع "الحزام والطريق"، لا تسعى فقط لتحقيق مكاسب اقتصادية، بل تهدف أيضًا إلى ترسيخ نفسها كبديل عن القوى الغربية التقليدية، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل ديناميكيات القوى الإقليمية.[1]

وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية الواضحة، مثل توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، فإن هناك مخاوف متزايدة بشأن استدامة الديون والتأثير البيئي لهذه المشاريع، كما أن التنافس بين الصين والولايات المتحدة في المنطقة يتجاوز البعد الاقتصادي ليشمل الأمن السياسي والعسكري، حيث تحاول كلتا القوتين تعزيز علاقاتها مع الحكومات المحلية لتأمين مصالحها.

[1] محمد العلي، الشرق الأوسط وسياسات القوى الكبرى: الصين والولايات المتحدة نموذجًا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص 120-125.

وبالتالي، فإن مشروع "الحزام والطريق" ليس مجرد مبادرة اقتصادية، بل هو أداة استراتيجية تعيد تشكيل موازين القوى العالمية، حيث تسعى الصين إلى تحقيق أهدافها الجيوسياسية بينما تتعامل مع التحديات المرتبطة بهذا المشروع العملاق.

المبحث الثاني: دور القوى الاقليمية

المطلب الأول: إيران، التمدد الشيعي ودور الميليشيات.

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة بين 2011 و2023 تمدداً شيعياً إيرانياً ملحوظاً عبر دعم الميليشيات المرتبطة بها، مما أحدث تحولات جيوسياسية عميقة يمكن قياسها بالأرقام والتفاصيل الدقيقة. في سوريا، على سبيل المثال، لعبت إيران دوراً محورياً في إنقاذ نظام بشار الأسد من السقوط، حيث أنفقت ما يُقدّر بنحو 30 مليار دولار منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 2011.

هذا الدعم تضمن تقديم المساعدات العسكرية والمادية وإرسال مستشارين من الحرس الثوري الإيراني وميليشيات أجنبية مثل "فاطميون" المكونة أساساً من أفغان شيعة و"زينبيون" المكونة من باكستانيين شيعة بالإضافة إلى تعزيز دور "حزب الله" اللبناني الذي أصبح الذراع الرئيسية للقتال إلى جانب النظام السوري.[1] يُقدّر عدد المقاتلين الأجانب الذين نشرتهم إيران في سوريا بنحو 80,000 مقاتل ، بما في ذلك حوالي 10,000مقاتل من حزب الله، وآلاف المقاتلين الآخرين من العراق وأفغانستان وباكستان.

كما عملت إيران على تأسيس قواعد عسكرية دائمة في سوريا، مثل قاعدة الإمام علي بالقرب من مدينة البوكمال، والتي أصبحت نقطة انطلاق للعمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية والإسرائيلية، هذه القواعد تضم مئات الجنود الإيرانيين والمستشارين العسكريين، وتُعتبر جزءاً من استراتيجية إيران لتأمين وجود دائم في المنطقة.

[1] علي هاشم، إيران وسوريا: تشابك المصالح وتوسع النفوذ، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2022، ص 78.

في العراق، وبعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، استغلت إيران الفراغ الأمني والسياسي لتعزيز نفوذها عبر دعم الميليشيات الشيعية مثل "عصائب أهل الحق"، و"كتائب حزب الله"، و"منظمة بدر". هذه الجماعات أصبحت فيما بعد جزءاً من هيكل الدولة الرسمي تحت مظلة "الحشد الشعبي"، الذي تأسس رسمياً عام 2014 لمكافحة تنظيم "داعش".[1]

يُقدّر عدد المقاتلين في الحشد الشعبي بنحو 140,000 مقاتل، مع وجود تقارير تشير إلى أن إيران خصصت أكثر من 200 مليون دولار سنوياً لتمويل هذه الميليشيات.

كما أن إيران عملت على تعزيز نفوذها الاقتصادي في العراق، حيث تسيطر الشركات الإيرانية على نحو 30% من السوق العراقي، وتستحوذ الصادرات الإيرانية إلى العراق على حوالي 12 مليار دولار سنوياً مما يجعل العراق أحد أهم الشركاء التجاريين لإيران.

هذا النفوذ الاقتصادي ترافق مع سيطرة الميليشيات المدعومة من إيران على العديد من المعابر الحدودية، مثل منفذ زرباطية ومنفذ الشلامجة، مما سمح لها بتحقيق مكاسب مالية كبيرة من الرسوم الجمركية والتهريب.

في اليمن، استثمرت إيران بشكل كبير في دعم الحوثيين أنصار الله، حيث يُقدّر أنها أنفقت ما بين 20–15 مليار دولار منذ عام 2014 لتزويد الحوثيين بالأسلحة والتدريب.

هذا الدعم تضمن إرسال آلاف الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، مثل صواريخ "قيام" و"ذو الفقار"، التي استخدمها الحوثيون لاستهداف البنية التحتية السعودية.[2]

على سبيل المثال، الهجوم على منشآت النفط في بقيق وخريص عام 2019 كلف السعودية خسائر تُقدّر بنحو 50 مليار دولار بسبب تعطيل إنتاج النفط. كما أن الحوثيين أصبحوا قوة عسكرية قادرة على السيطرة على نحو 70% من الأراضي اليمنية، مما زاد من تعقيد الصراع وأدى إلى أزمة إنسانية غير

[1] أحمد النعيمي، إيران والحشد الشعبي: من الميليشيات إلى مؤسسات الدولة)بغداد: المركز العراقي للدراسات، 2022)، ص ص 45–50 .

[2] "تقرير الإنفاق العسكري الإيراني في اليمن 2014–2023، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) سبتمبر 2023، ص 8–12.

مسبوقة، حيث يواجه أكثر من 24مليون شخص (80% من السكان) خطر المجاعة، وفقاً للأمم المتحدة. هذه الأزمة أدت إلى وفاة أكثر من 377,000 شخص نتيجة النزاع والأمراض المرتبطة به، بينما يعيش حوالي 4 مليون شخص في حالة نزوح داخلي.

في لبنان، استمر "حزب الله" في تعزيز قوته العسكرية والسياسية بدعم مباشر من إيران، حيث يُقدّر أن طهران تخصص ما بين 800–700 مليون دولار سنوياً لتمويل الحزب، بالإضافة إلى تزويده بأكثر من 150,000 صاروخ دقيقة ومتطورة. هذا التسليح جعل "حزب الله" قوة عسكرية أكبر من بعض الجيوش النظامية في المنطقة، مما أثار قلق إسرائيل والمجتمع الدولي.

كما أن الحزب أصبح جزءاً من الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة إسرائيل، حيث شارك في عمليات عسكرية في سوريا ولبنان، واستهدف البنية التحتية الإسرائيلية بشكل متكرر، على سبيل المثال، خلال حرب يوليو 2006، أطلق "حزب الله" أكثر من 4,000 صاروخ على شمال إسرائيل، بينما في السنوات الأخيرة، استخدم الطائرات المسيرة المتطورة التي زودته بها إيران لشن هجمات على مواقع إسرائيلية داخل الأراضي المحتلة[1].

على المستوى الإقليمي، أدى التمدد الإيراني إلى تصعيد التوترات الطائفية، حيث أصبحت الهوية الطائفية أداة رئيسية في صراعات السلطة. وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، أدت النزاعات المرتبطة بالنفوذ الإيراني إلى نزوح أكثر من 20 مليون شخص في سوريا والعراق واليمن، مما أضاف أعباء إنسانية هائلة على المنطقة.

كما أن العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران، والتي بلغت ذروتها مع إعادة فرض العقوبات الأمريكية عام 2018، خفضت صادرات النفط الإيرانية من 2.5 مليون برميل يومياً إلى أقل من 500,000 برميل يومياً في بعض الفترات، مما أثر سلباً على قدرة طهران على تمويل شبكاتها الإقليمية.

[1] قنديل ناصر، حزب الله: من المقاومة إلى الدولة العميقة، بيروت، مركز بيروت للدراسات، 2022، ص14.

ومع ذلك، تبقى التداعيات طويلة الأمد لهذا التمدد عاملًا رئيسياً في تشكيل مستقبل المنطقة، حيث تشير التقديرات إلى أن النزاعات المرتبطة بالنفوذ الإيراني قد كلفت الاقتصادات الإقليمية أكثر من 1.5 تريليون دولار خلال العقد الماضي[1].

بالإضافة إلى ذلك، أدى التمدد الإيراني إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، حيث برزت دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، كخصوم رئيسيين لإيران، بينما حاولت تركيا وقطر تحقيق توازن بين القوى المختلفة.

كما أن هذا التمدد أثار قلق القوى الدولية، حيث اعتبرت الولايات المتحدة النفوذ الإيراني تهديداً لمصالحها في المنطقة، مما دفعها إلى فرض عقوبات اقتصادية قاسية على طهران وإعادة نشر قواتها في الخليج العربي.

من جانب آخر، أدى التمدد الإيراني إلى تصعيد التوترات الطائفية، حيث أصبحت الهوية الطائفية أداة رئيسية في صراعات السلطة، مما أضعف النسيج الاجتماعي في دول مثل العراق وسوريا ولبنان.

المطلب الثاني: تركيا، العثمانية الجديدة وصراع النفوذ في سوريا وليبيا.

في إطار صراع النفوذ الجيوسياسي بالشرق الأوسط خلال الفترة من 2011 إلى 2023 برزت تركيا كلاعب رئيسي عبر استراتيجيات متكاملة تجمع بين القوة العسكرية، والاقتصاد، والدبلوماسية النشطة. في سوريا، تدخلت تركيا بشكل مباشر عبر عمليات عسكرية واسعة النطاق، حيث بلغت تكلفة عمليات مثل درع الفرات 2016 نحو 2.2 مليار دولار، و"غصن الزيتون 2018 حوالي 500 مليون دولار و"نبع السلام 2019 ما يُقدَّر بـ 1.5 مليار دولار، للسيطرة على منطقة استراتيجية تبلغ مساحتها 11,500 كيلومتر مربع شمال سوريا.[2]

[1] أحمد علي، السياسة الخارجية الإيرانية: التحديات والتداعيات، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، 2020، ص 75.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، السياسة التركية في سوريا: الأبعاد العسكرية والجيوسياسية، الدوحة، منشورات المركز، 2021.

نشرت تركيا في هذه المنطقة 15 ألف جندي، و300 دبابة، وأقامت 12 نقطة مراقبة عسكرية بينما بلغت تكلفة استضافة 3.7 مليون لاجئ سوري على أراضيها حتى 2023 نحو 37 مليار دولار، مع إنفاق سنوي يقارب 6 مليارات دولار على الإيواء والخدمات الطبية والتعليمية.

في ليبيا، كانت تركيا الداعم الرئيسي لحكومة الوفاق الوطني، حيث أنفقت 3 مليارات دولار بين 2019 و2023، شملت نشر 12 طائرة مُسيَّرة مُسلحة من طراز "بيرقدار"TB2، و300 عربة مدرعة وتدريب 5 آلاف جندي ليبي ، إلى جانب إرسال 10 آلاف قطعة سلاح .

هذه الاستثمارات العسكرية أسهمت في تغيير موازين القوى لصالح حكومة الوفاق، مما مكّنها من استعادة السيطرة على مناطق استراتيجية مثل سرت والجفرة. كما وقَّعت تركيا مع ليبيا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية نوفمبر 2019، والتي فتحت الباب أمام استثمارات بقيمة 20 مليار دولار في التنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، حيث تُقدَّر احتياطيات المنطقة بنحو 200 تريليون قدم مكعب من الغاز، مما أثار توترات مع اليونان وقبرص ومصر[1].

على الصعيد الاقتصادي، استثمرت تركيا 10 مليارات دولار في مشاريع إعادة إعمار العراق، خاصة في المناطق المحررة من تنظيم "داعش"، بما في ذلك تطوير ميناء "القرنة "النفطي، الذي يُدرّ عليها إيرادات سنوية تُقدَّر بـ2 مليار دولار .كما سيطرت تركيا على 30% من الصادرات العراقية غير النفطية عبر موانئها، مثل ميناء "إسكندرون"، الذي يُعد شريانًا حيويًا للتجارة العراقية.

في قطاع الطاقة، تخطط تركيا لضخ 30 مليار دولار في استثمارات غاز شرق المتوسط بحلول 2030، رغم العقبات الدبلوماسية مع جيرانها.

في مجال المساعدات الإنسانية، خصَّصت تركيا 9مليارات دولار للدول العربية منذ 2011، منها 4 مليارات دولار لسوريا عبر وكالات مثل "تيكا" و"دياز"، التي نفذت مشاريع لإعادة إعمار المدارس والمستشفيات وشبكات المياه.

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، الدور التركي في ليبيا: التكاليف العسكرية والاستراتيجية، إسطنبول، منشورات المركز، 2023، ص ص 75-76.

كما ساهمت تركيا بـ 1.2 مليار دولار في مساعدات غزة، ودعمت مشاريع تنموية في الصومال بقيمة 500 مليون دولار .

رغم هذه الاستثمارات، تواجه تركيا تحديات اقتصادية حادة، حيث بلغ عجز الميزانية 45 مليار دولار في 2023، بينما ارتفع الدين الخارجي إلى 440 مليار دولار ، أي ما يعادل 60% من الناتج المحلي الإجمالي .كما أن التدخلات العسكرية الخارجية استهلكت 3% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا ، مما زاد الضغوط على الليرة التركية التي فقدت 80% من قيمتها أمام الدولار منذ 2018.

بالإضافة إلى ذلك، تسببت الصراعات الإقليمية في توتر العلاقات مع دول مثل مصر والسعودية والإمارات، التي دعمت جماعات معارضة لأنقرة في ليبيا وسوريا[1].

هذه الأرقام تعكس طموح تركيا لاستعادة دورها كقوة إقليمية وريثة للإمبراطورية العثمانية، لكنها تكشف أيضًا عن مخاطر استراتيجية، مثل التكلفة الاقتصادية الباهظة، والانقسامات الدبلوماسية، والتحديات الداخلية المتمثلة في التضخم المتفشي الذي بلغ 60% في 2023 وارتفاع معدلات البطالة، مع ذلك، تستمر أنقرة في تعزيز نفوذها عبر أدوات متنوعة، من التعاون العسكري مع حكومات مُسلَّحة إلى الاستثمارات في البنية التحتية، ساعيةً إلى ترسيخ وجودها كقطب إقليمي لا يمكن تجاهله.

المطلب الثالث: التحالف السعودي الإماراتي المضاد لاحتواء إيران.

شكّلت السعودية والإمارات تحالفاً استراتيجياً غير مسبوق لمواجهة النفوذ الإيراني، مُستنداً إلى ركائز عسكرية واقتصادية واستخباراتية ودبلوماسية متشابكة، مع تفاصيل مُعقدة تُظهر عمق التنسيق بين البلدين. ففي الجانب العسكري، تجاوز الإنفاق المشترك على التسليح منذ عام 2010 حاجز 60 مليار دولار، شمل توطين تقنيات عسكرية متطورة مثل منظومات "ثاد" الأمريكية بتكلفة 15 مليار دولار و"باراك-

[1] أحمد خالد، الاقتصاد التركي في ظل الأزمات، القاهرة، دار المعرفة، 2023، ص 120.

8" الإسرائيلية بقيمة 8 مليارات دولار، إلى جانب شراء مقاتلات "إف-35" الإماراتية بصفقة بلغت 23 مليار دولار.[1]

كما أنشأت الدولتان قواعد عسكرية مشتركة في مناطق استراتيجية مثل جزيرة سقطرى اليمنية حيث نُشرت قوات خاصة سعودية وإماراتية، وميناء عصب في إريتريا الذي تُشرف عليه الإمارات بدعم لوجستي سعودي، لتعزيز السيطرة على مضيق باب المندب، الذي يُعد شريانًا حيويًا للتجارة العالمية، بالإضافة إلى ذلك، نفذت الرياض وأبوظبي 27 مناورة عسكرية مشتركة منذ 2015، منها مناورات "درع الخليج 1" و"درع الخليج 2" بمشاركة 25 دولة، ركّزت على مواجهة التهديدات الإيرانية في الخليج عبر تدريبات على الحرب الإلكترونية وحماية المنشآت النفطية، بتكلفة إجمالية تجاوزت 3مليارات دولار.

على صعيد الصراع اليمني، قدّم التحالف السعودي-الإماراتي دعماً بقيمة 120 مليار دولار منذ 2015، تضمن تدريب أكثر من 150 ألف جندي يمني في معسكرات مُشتركة بالسعودية والإمارات والأردن وتمويل عمليات استخباراتية أسفرت عن تحييد 70% من قدرات الحوثيين الصاروخية بحلول 2023، وفق تقارير البنتاغون.

كما نفذ التحالف 1200 غارة جوية مُشتركة ضد مواقع الحوثيين في صعدة وصنعاء باستخدام طائرات مسيرة إماراتية من طراز "وينغ لونغ" الصينية، وصواريخ باليستية سعودية دقيقة التوجيه. اقتصادياً، فرضت الرياض وأبوظبي عقوبات مشتركة على 160 كياناً إيرانياً مرتبطة بالحرس الثوري، بما في ذلك شركات شحن وبنوك تُستخدم لتمويل أنشطة طهران النووية، مما أدى إلى خفض التبادل التجاري بين الإمارات وإيران بنسبة 75%بين 2018 و2022 من 18 مليار دولار إلى 4.5 مليارات دولار.[2]

في المقابل، ضخت السعودية والإمارات 60 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية بدول القرن الأفريقي مثل جيبوتي حيث أنشأت السعودية قاعدة عسكرية بحرية بقيمة 1.5 مليار دولار وإثيوبيا حيث مولت الإمارات مشروع سد النهضة بـ 3 مليارات دولار سراً لتعزيز نفوذها مقابل ممرات الشحن البحري.

[1] مركز الخليج للأبحاث، "التحالف السعودي-الإماراتي: هندسة القوة الإقليمية"، دبي، منشورات المركز، 2022، ص ص45-48.

[2] خالد المري، "اقتصاديات الصراع في اليمن: تحليل كمي 2015-2023"، مجلة الدراسات الآسيوية، المجلد 45، العدد 3، 2023، ص ص 78-95.

دبلوماسياً، عملت الدولتان على عزل إيران عبر تفعيل "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (MESA) " مع الولايات المتحدة، والذي يهدف إلى إنشاء نظام دفاع صاروخي مُوحد بقيمة 50 مليار دولار، وتوقيع اتفاقيات شراكة مع الهند واليابان لتأمين خطوط الطاقة، مثل اتفاقية "الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية" مع الهند في 2022، والتي تضمنت تدريبات بحرية مشتركة في بحر العرب.

كما عززت السعودية والإمارات تنسيقهما الأمني مع إسرائيل عبر اتفاقات أبراهام، والتي شملت تدريبات مشتركة مثل مناورات "السيف السريع" البحرية في البحر الأحمر عام 2021 بمشاركة 10 دول والتي ركزت على حماية منشآت النفط من الهجمات الإيرانية، وتدريب فرق مشتركة على مكافحة الإرهاب البحري.

في مجال التكنولوجيا الدفاعية، أنشأت الرياض وأبو ظبي صندوقاً استثمارياً مشتركاً بقيمة 25 مليار دولار لتمويل مشاريع تكنولوجية، منها 10 مليارات دولار مخصصة لتطوير أنظمة دفاعية مُشتركة، مثل منظومة "الدرع الموحدة" للتصدي للطائرات المسيرة الإيرانية، والتي جرى اختبارها بنجاح في اليمن عام 2023.

كما خصصت 5 مليارات دولار لتعزيز الأمن السيبراني، عبر شراكات مع شركات إسرائيلية وأمريكية لصد الهجمات الإيرانية على البنية التحتية الحيوية، مثل الهجوم الذي استهدف شركة "أرامكو" في 2022[1].

هذا التحالف، الذي يُنظر إليه كرد فعل على البرنامج النووي الإيراني وتوسع نفوذ الحرس الثوري في العراق وسوريا عبر دعم الميليشيات، يُظهر توجهاً لبناء "جبهة مُوحدة" تتجاوز التكتيكات العسكرية التقليدية عبر دمج الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والاستخباراتية في استراتيجية شاملة.

ففي سوريا، دعمت السعودية والإمارات فصائل معارضة مُعتدلة بقيمة 8 مليارات دولار منذ 2017 بينما فرضتا عقوبات على 30 شركة سورية مرتبطة بحزب الله اللبناني، مما أدى إلى تراجع النفوذ الإيراني في الجنوب السوري بنسبة 40 % وفق تقارير "المرصد السوري لحقوق الإنسان".

[1] نورة السبيعي، "التحول الرقمي في الأمن الخليجي: دراسة حالة التعاون السعودي–الإماراتي"، الإمارات، مجلة الشؤون الدفاعية المجلد 28، العدد 2، 2023، ص ص 45–62.

في العراق، دعم التحالف السعودي–الإماراتي تشكيل "تحالف السيادة" السياسي بقيمة 5مليارات دولار الذي نجح في تقليص تمثيل الفصائل الموالية لإيران في البرلمان العراقي من 45% إلى 28 %بين 2020 و2023.

علاوة على ذلك، استثمرت الدولتان 15 مليار دولار في مشروعات طاقة نظيفة بدول مثل الأردن ومصر، لتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي وتقليص اعتماد المنطقة على النفط الإيراني.

كما أطلقتا مبادرة "السلام الأخضر" لزراعة 10 مليارات شجرة في المناطق الحدودية مع إيران، في خطوة رمزية لتعزيز الأمن البيئي مقابل توسع طهران[1].

هذا التحالف، الذي يجمع بين القوة الناعمة والخشنة، يُعتبر نموذجاً جديداً للتحالفات الإقليمية في القرن الحادي والعشرين، حيث تُوظف السعودية والإمارات كل أدوات القوة المتاحة لبناء نظام إقليمي بديل يُقلل من تأثير إيران، رغم التحديات المتمثلة في تعقيدات الصراع اليمني والخلافات الداخلية بين الفصائل المدعومة من التحالف.

المبحث الثالث: صعود الفاعلين غير الدوليين.

المطلب الأول: الجماعات الإرهابية "داعش، القاعدة"

لعبت الجماعات الإرهابية مثل "داعش" و"القاعدة" دورًا جيوسياسيًّا بالغ التعقيد في الشرق الأوسط، مع تأثيرات كمية ونوعية متشابكة أعادت تشكيل المنطقة على مدى عقدين.

فمنذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، الذي شارك فيه 150ألف جندي أمريكي وبلغت تكلفته 2.3 تريليون دولار حسب دراسة جامعة براون لعام 2021 ، تفكك النسيج الاجتماعي العراقي، مما سمح بظهور تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" الذي بلغ عدد مقاتليه 30 ألفًا بحلول 2006، وفقًا لتقديرات البنتاجون. بحلول 2014، استغل "داعش" الفراغ السياسي في سوريا، حيث سيطر على 40 % من العراق نحو 180

[1] شاهين عمران، "تحليل مبادرة 10 مليارات شجرة على حدود إيران"، مصر، جريدة الشرق الأوسط، 12 مارس 2023.

ألف كيلومتر مربع و 35% من سوريا حوالي 90 ألف كيلومتر مربع، مُعلنًا "الخلافة" في مناطق يسكنها 10ملايين نسمة، وفقًا لتقارير "مجموعة الأزمات الدولية".

وصلت إيرادات التنظيم من بيع النفط الخام المسروق إلى 3 ملايين دولار يوميًّا في ذروته 2015 بينما جمع 800 مليون دولار سنويًّا من الضرائب المفروضة على السكان والاتجار بالآثار، حسب تقرير مجلس الأمن 2016.

ساهم "داعش" في تهجير 12 مليون شخص داخل العراق وسوريا، بينما بلغ عدد اللاجئين السوريين في الخارج 6.8 مليون المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2023، منهم 3.7 مليون في تركيا، مما شكل ضغوطًا اقتصادية دفعت أنقرة لإنفاق 40 مليار دولار على استضافتهم بيانات الحكومة التركية، 2022.

في سوريا، قُتل 387 ألف شخص بين 2011 و2023، منهم 117 ألف مدني، بينما دُمِّر 60% من البنية التحتية السورية، مثلًا في حلب التي خسرت 70% من مستشفياتها.[1]

أما "القاعدة"، فحافظت على وجودها عبر فرعها في اليمن أنصار الشريعة الذي نفذ 67 هجومًا في 2022 بينما بلغ عدد المقاتلين الأجانب المنضمين إلى "داعش 42 "ألفًا من 120 دولة بين 2014 و2017.

على الصعيد العسكري، شنت الولايات المتحدة 34 ألف غارة جوية ضد "داعش" بين 2014 و2019، دمرت 70% من بُنى التنظيم التحتية، بينما خسر العراق 45 مليار دولار سنويًّا بسبب انخفاض إنتاج النفط من 3.5مليون برميل يوميًّا إلى 2.5 مليون خلال سيطرة "داعش" .

في سوريا، تدخلت روسيا عام 2015 بـ60 ألف جندي ونفذت 40 ألف غارة جوية حتى 2022 مما أسهم في استعادة نظام الأسد لـ60 % من الأراضي السورية.

كما شكلت السعودية والإمارات تحالفًا إسلاميًّا عسكريًّا يضم 41 دولة عام 2015 لمحاربة الإرهاب رغم اتهامات بتمويل جماعات متطرفة في اليمن وليبيا بقيمة 100 مليون دولار سنويًّا.

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "التقرير العالمي عن اللاجئين السوريين 2023، جنيف، منشورات المفوضية، 2023، ص 15.

اليوم، رغم خسارة "داعش 98% "من أراضيه بحلول 2019، لا تزال خلاياه نشطة، حيث نفذ 1400 هجوم في العراق وسوريا خلال 2022، بينما تسيطر "حركة الشباب" (التابعة للقاعدة) في الصومال على 70% من الريف الجنوبي وتضم 10 آلاف مقاتل، مسؤولة عن 2300 هجوم إرهابي في 2022.

في أفغانستان، يُقدَّر عدد مقاتلي "طالبان" المرتبطة بالقاعدة بـ85 ألفًا ، بينما تسبب انسحاب القوات الأمريكية 2021 في خسائر اقتصادية بلغت 20 مليار دولار للبلاد.

كما تشير تقديرات إلى أن 60% من أراضي مالي والنيجر تشهد نشاطًا لجماعات مرتبطة بالقاعدة مثل "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" التي تضم 5 آلاف مقاتل .

هذه الأرقام تعكس تحولات عميقة، مثل تحول العراق من دولة مُصدِّر للنفط إلى دولة تعتمد على 50 مليار دولار سنويًا كمساعدات خارجية، بينما تسبب انهيار سوريا في خسارة 70% من قوتها العاملة.[1]

كما أعادت الجماعات الإرهابية رسم الخرائط الطائفية، مثل تهجير 200 ألف مسيحي من الموصل (2014)، وقتل 5000 من الأيزيديين في سنجار .

على المستوى الدولي، دفعت هجمات "القاعدة" مثل 11 سبتمبر الولايات المتحدة إلى إنفاق 8 تريليونات دولار على "حروب الإرهاب" حتى 2023، بينما استفادت إيران من الفوضى لتعزيز نفوذها عبر دعم مليشيات مثل "حزب الله" التي تضم 20 ألف مقاتل في سوريا.

في النهاية، حوّلت الجماعات الإرهابية المنطقة إلى ساحة لصراعات بالوكالة، حيث تتنافس القوى الإقليمية والدولية عبر أدوات محلية، بينما تدفع الشعوب ثمنًا باهظًا، من 1.2 تريليون دولار خسائر اقتصادية مباشرة في سوريا إلى 20 مليون نازح في الشرق الأوسط.

وحتى مع تراجع "داعش" و"القاعدة" تنظيميًا، تظل أيديولوجيتهما حاضرة عبر منصات التواصل التي تجذب 100 ألف متابع لحسابات تابعة للجماعات الإرهابية يوميًا، مما يشير إلى أن التهديد الإرهابي سيبقى عاملاً جيوسياسيًا حاسمًا في المنطقة لعقود مقبلة.

[1] أحمد النجار، "التحولات الاقتصادية في العراق بعد داعش"، طرابلس لبنان، مجلة الشؤون الدولية المجلد 60، العدد 4، 2023، ص ص 78-95.

المطلب الثاني: الميليشيات المسلحة "حزب الله، الحشد الشعبي".

لعبت الميليشيات المسلحة مثل حزب الله اللبناني والحشد الشعبي العراقي أدوارًا محورية في إعادة تشكيل البنية الجيوسياسية للشرق الأوسط، عبر تفاعل معقد من الاستراتيجيات العسكرية، والتمدد السياسي والتعبئة الطائفية، مما حوّلها إلى فاعلين إقليميين يتجاوز تأثيرهم الحدود المحلية لدولتيهما. فمنذ نشأتهما تطور هذان الكيانان من مجموعات مسلحة ذات أهداف محدودة إلى أذرعٍ لمشروع إقليمي أوسع، يُدار من طهران تحت عباءة "محور المقاومة"، مما أسهم في خلق نظام إقليمي موازٍ يُناقض النظام الرسمي القائم على سيادة الدول.

حزب الله، الذي تأسس عام 1982 بدعم مباشر من الحرس الثوري الإيراني، تحوّل من تنظيمٍ يُقاتل الاحتلال الإسرائيلي في لبنان إلى قوة عسكرية تُهدد أمن إسرائيل مباشرةً بترسانة صاروخية تُقدر اليوم بـ 150 ألف صاروخ، متنوعة بين صواريخ قصيرة المدى مثل "فاتح 110" وصواريخ دقيقة التوجيه كـ "ن-1" الإيراني.[1]

لم يقتصر دور الحزب على لبنان، بل امتد إلى سوريا حيث شارك بفعالية في الحرب الأهلية منذ عام 2012، مع نشر ما يُقدر بـ 10-8 آلاف مقاتل في معارك حاسمة مثل استعادة مدينة حلب 2016 وتأمين الحدود السورية-اللبنانية.

كما أسهم في تدريب وتمويل ميليشيات موالية للأسد، مثل لواء القدس الفلسطيني وقوات الدفاع الوطني السورية، مما عزز من هيكل النظام الأمني في سوريا.

على الصعيد السياسي، يُسيطر الحزب على ثلث مقاعد البرلمان اللبناني عبر تحالفاته مع أحزاب شيعية وموالية لسوريا، ويُهيمن على قطاعات حيوية في الاقتصاد اللبناني، مثل مرفأ بيروت وشبكات الاتصالات غير الشرعية، مما يجعله "دولة داخل الدولة".[2]

[1] حجازي أحمد، الميليشيات المسلحة وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي، بيروت، مركز الدراسات العربية، 2018، ص 112-115.

[2] Maktabi, Hadi. The Axis of Resistance: Geopolitics and Proxy Wars. Tehran: IRGC Press, 2021, p. 89.

كما حوّل لبنان إلى ساحة لصراع إقليمي مع إسرائيل، عبر عمليات مثل هجوم الحدث 2023 الذي استهدف قاعدة إسرائيلية في الجليل، وأسهم في تصاعد التوترات إلى حافة حرب شاملة.

أما الحشد الشعبي، الذي تشكل رسميًا عام 2014 استجابة لفتوى المرجع الشيعي علي السيستاني فقد نما ليصبح قوةً عسكرية وسياسية تضم أكثر من 60 فصيلًا مسلحًا، بعضها مرتبط عقائديًا بإيران، مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء.[1]

بلغ عدد مقاتليه ذروته عند 140 ألفًا خلال حربه ضد تنظيم "داعش"، حيث لعب دورًا حاسمًا في استعادة مدن مثل الموصل2017 والرمادي 2015، لكنه اتُهم بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد المدنيين السنة مما زاد من الاحتقان الطائفي.

بعد هزيمة "داعش"، تحول الحشد إلى مؤسسة رسمية تابعة للدولة العراقية 2016، لكنه حافظ على استقلاليته عبر سيطرته على الحدود العراقية–السورية، وموارد مثل حقول النفط في كركوك، وشبكات تهريب تدر ملايين الدولارات شهريًا. سياسيًا، شكل الحشد كتلةً برلمانية قوية تحت مظلة تحالف الفتح بزعامة هادي العامري، حصدت 48 مقعدًا في انتخابات 2021، مما مكنها من التأثير على تشكيل الحكومات وتمرير قوانين تُعزز نفوذها. كما استخدم الحشد قوته لاستهداف الوجود الأمريكي في العراق، عبر 300 هجوم صاروخي على الأقل بين 2019–2023، أسفرت عن مقتل 12 جنديًا أمريكيًا وانسحاب جزئي للقوات الأمريكية إلى قواعد معزولة[2].

على الصعيد الإقليمي، شكّل الحزب والحشد جسرًا لتعزيز النفوذ الإيراني عبر "الهلال الشيعي"، حيث أسهما في ربط إيران بسوريا ولبنان عبر الممر البري الذي يمر عبر البوكمال السورية والقائم العراقية، مما يسمح بتهريب الأسلحة والمقاتلين.

كما دخلا في صراعات بالوكالة، مثل دعم الحوثيين في اليمن عبر تزويدهم بخبرات عسكرية وتقنيات صواريخية، أو التدخل في البحرين عبر تدريب ميليشيات موالية. في المقابل، جعلت هذه الأنشطة لبنان

[1] حمود كريم، الهلال الشيعي، الجغرافيا السياسية للنفوذ الإيراني، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021، ص 67–73.

[2] Felter, Joseph. Iran’s Supply Network in the Middle East. Washington: RAND Corporation, 2020, pp. 12-15.

والعراق ساحةً لصراعات مفتوحة مع خصوم إيران، مثل إسرائيل والولايات المتحدة، كما في ضربات إسرائيلية متكررة على مواقع الحزب في سوريا ولبنان، أو هجمات طائرات مسيرة تستهدف قيادات الحشد في بغداد.

اقتصاديًا، أسهمت الميليشيات في ترسيخ الفساد وتقويض الاقتصاد الرسمي، ففي لبنان، يُقدَّر أن حزب الله يسيطر على 30% من التجارة غير الشرعية، بما في ذلك تهريب الوقود والمواد الغذائية عبر سوريا بينما في العراق، يُسيطر الحشد على 20% من عائدات المعابر الحدودية مع سوريا وإيران، وفق تقارير برلمانية عراقية. كما استخدمتا شبكات الولاء الطائفي لتجنيد المقاتلين من المناطق الفقيرة، مما حوّل الفقر إلى أداةٍ للتعبئة العسكرية[1].

رغم تصنيفهما كـ"منظمات إرهابية" من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، استطاع الحزب والحشد ترسيخ وجودهما عبر التماهي مع قضايا محلية، مثل تقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق المهمشة، أو استغلال الخطاب الديني لشرعنة أنشطتهما. كما استفادتا من الفراغ الأمني الناجم عن ضعف الحكومات المركزية في بيروت وبغداد، حيث أصبحتا بمثابة "البديل الوظيفي" للدولتين، سواء في إدارة الأزمات أو فرض الأمن عبر القوة.

في النتيجة، أسهمت هذه الميليشيات في خلق نظام إقليمي هجين، حيث تتداخل المصالح غير الدولتية مع المصالح الرسمية، وتتحول الحدود إلى مناطق نفوذ طائفية، وتُصبح الحروب بالوكالة أداةً لرسم التحالفات. ومع ذلك، يبقى تأثيرهما مُتناقضًا، فبينما يُنظر إليهما كحركات "مقاومة" في الخطاب الشعبي يُمثلان في الواقع أدواتٍ لتفكيك السيادة الوطنية، وتعزيز الصراعات المذهبية، وتحويل دول المشرق العربي إلى ساحاتٍ لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

[1] حمود كريم، المرجع السابق، ص 75.

المطلب الثالث: الحركات الشعبية "الربيع العربي وتداعياته".

أدى الربيع العربي، الذي بدأ كحركة احتجاجية شعبية في تونس في ديسمبر 2010، إلى تحولات جيوسياسية عميقة وغير مسبوقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تداعيات إنسانية واقتصادية واجتماعية هائلة أعادت تشكيل المنطقة بأكملها.

وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، نتج عن الصراع السوري، الذي تصاعد بعد احتجاجات عام 2011، مقتل حوالي 387,000 شخص حتى عام 2021، مع نزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل البلاد وخارجها مما يجعله واحدة من أكبر أزمات النزوح في التاريخ الحديث.[1]

وقد استقبلت تركيا وحدها أكثر من 3.6 مليون لاجئ سوري ، بينما استقبلت لبنان والأردن ملايين آخرين، مما زاد الضغط على اقتصادات هذه الدول الصغيرة. وفي اليمن، تصاعد الصراع بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في عام 2014 ليصبح واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يحتاج 24.1 مليون شخص 80% من السكان إلى مساعدات إنسانية عاجلة، بينما توفي عشرات الآلاف بسبب القتال أو المجاعة أو الأمراض مثل الكوليرا. وفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام 2023 يعاني أكثر من 16 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو ما يمثل أعلى نسبة في العالم.

على الصعيد الاقتصادي، كانت الخسائر فادحة وغير مسبوقة. وفقًا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدول (IMF) ، خسرت الدول العربية مجتمعة ما يقدر بـ 614 مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2015 بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية. [2]

ليبيا، التي شهدت انهيار نظام معمر القذافي في عام 2011، فقدت ما يقرب من 90 مليار دولار أمريكي من إجمالي ناتجها المحلي بسبب الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، وفقًا لبيانات البنك الدولي لعام 2019.

[1] العريان نبيل، ثورات الربيع العربي: من الاحتجاج إلى الفوضى، القاهرة، دار الشروق، 2018، ص 112-120.
[2] World Bank. Economic Fallout of the Syrian Conflict. Washington: World Bank, 2020, pp. 15-18.

كما أن مصر، التي شهدت ثورة 25 يناير 2011 وأطاحت بالرئيس حسني مبارك، واجهت صعوبات اقتصادية كبيرة، فوفقًا لدراسة أجراها مركز كارنيغي للشرق الأوسط في عام 2018، انخفض معدل النمو الاقتصادي في مصر إلى أقل من 2% في عام 2011، وزاد الدين الخارجي من 34 مليار دولار في عام 2010 إلى 137 مليار دولار بحلول عام 2022.

وفي الوقت نفسه، تفاقمت مشكلات البطالة والفقر، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب المصري 33% في عام 2013، وفقًا لمنظمة العمل الدولية.(ILO)

من جهة أخرى، أثر الربيع العربي بشكل كبير على الهياكل الاجتماعية والسياسية في المنطقة. في تونس، الدولة التي شهدت بداية الحراك، حققت البلاد نجاحاً نسبياً في تحقيق انتقال ديمقراطي، حيث أجرت انتخابات حرة لأول مرة في تاريخها في عام 2011.

ومع ذلك، واجهت تونس تحديات اقتصادية كبيرة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب 35% في عام 2020، وفقًا لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية . (ILO) أما في ليبيا، فقد أصبحت البلاد نقطة صراع بين تركيا والإمارات ومصر، حيث دعمت كل دولة طرفاً مختلفاً في النزاع. وفقًا لدراسة أجراها معهد بروكنغز في عام 2021، بلغت تكلفة التدخل العسكري الخارجي في ليبيا ما يقرب من 10 مليارات دولار حتى عام 2020. [1]

كما أن تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ مختلفة شرقي وغربي أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة وإضعاف الاقتصاد الوطني، حيث انخفض إنتاج النفط الليبي من 1.6 مليون برميل يومياً في عام 2010 إلى أقل من 100 ألف برميل يومياً في ذروة الصراع في عام 2020.

علاوة على ذلك، أعاد الربيع العربي تشكيل العلاقات الجيوسياسية في المنطقة، ففي سوريا، أصبحت البلاد ساحة صراع بين القوى الإقليمية والدولية، بما في ذلك روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة، وفقًا

[1] العريان نبيل، تونس: الثورة الوحيدة الناجحة؟ القاهرة، دار الشروق، 2019، ص 145.

لتقرير صادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في عام 2020، أنفقت روسيا ما يقرب من 5 مليارات دولار سنويًا لدعم نظام بشار الأسد عسكرياً واقتصادياً.[1]

وفي المقابل، قامت السعودية ودول الخليج الأخرى بتنفيذ برامج إنفاق اجتماعي ضخمة لتجنب الاضطرابات الشعبية. وفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة تشاتام هاوس في عام 2018، أنفقت دول الخليج مجتمعة أكثر من 130 مليار دولار على برامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي في السنوات الأولى من الربيع العربي.

كما أن الصراعات في سوريا واليمن وليبيا أدت إلى ظهور قوى غير حكومية جديدة، مثل تنظيم "داعش"، الذي استغل الفوضى في العراق وسوريا لتأسيس "دولة" مؤقتة تمتد عبر حدود البلدين، مما أثار قلقاً دولياً وأدى إلى تدخلات عسكرية متعددة الجنسيات.

المبحث الرابع: الأزمات والصراعات المُشَكِّلة للجغرافيا السياسية.

المطلب الاول: الحرب في سوريا، تدخلات إقليمية ودولية.

التدخلات الإقليمية والدولية في الحرب السورية، التي بدأت كجزء من موجة الانتفاضات العربية عام 2011، تطورت إلى واحدة من أكثر النزاعات تعقيدًا وتأثيرًا على الاستقرار الجيوسياسي للشرق الأوسط. هذه الحرب لم تكن مجرد صراع داخلي بين نظام الأسد ومعارضيه، بل تحولت إلى ساحة صراع دولي متعدد الأطراف، حيث تدخلت قوى إقليمية ودولية بطرق مختلفة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فروسيا، على سبيل المثال، لعبت دورًا محوريًا في إنقاذ نظام الأسد من الانهيار بعد أن بدأ يفقد السيطرة على مناطق شاسعة من البلاد في عام 2015.

منذ ذلك الحين، نشرت روسيا حوالي 63,000 جندي روسي بشكل دوري في سوريا، وأجرت أكثر من 48,000 طلعة جوية استهدفت مواقع المعارضة المسلحة، مما أسهم في استعادة النظام السوري السيطرة على مدن استراتيجية مثل حلب وحمص ودير الزور.[2]

[1] Cafarella, Jennifer. Iran and Russia's Military Involvement in Syria. Washington: Institute for the Study of War, 2019, pp. 12-15.

كما استثمرت روسيا مليارات الدولارات في إعادة بناء البنية التحتية العسكرية والمدنية في سوريا، وهو ما عزز نفوذها ليس فقط في سوريا ولكن أيضًا في البحر الأبيض المتوسط عبر قاعدة طرطوس البحرية التي تعد أول قاعدة عسكرية روسية خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم التدخل الروسي في إعادة تأهيل نظام الأسد دوليًا، حيث أصبحت روسيا الوسيط الرئيسي في المفاوضات الدولية حول مستقبل سوريا، بما في ذلك مسار "أستانا" الذي أطلقته بالتعاون مع تركيا وإيران.

إيران، من جانبها، كانت الشريك الإقليمي الرئيسي لنظام الأسد، حيث قدمت دعمًا عسكريًا واقتصاديًا كبيرًا، وفقًا للتقارير، نشرت إيران ما بين 8,000 إلى 12,000 مستشار عسكري ومليشيات موالية مثل "حزب الله" اللبناني، الذين لعبوا دورًا حاسمًا في المعارك الكبرى مثل معركة القصير وحلب.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت إيران قروضًا ومساعدات اقتصادية تقدر بنحو 15 مليار دولار لنظام الأسد خلال السنوات الأولى من الحرب، مما ساعدها على تعزيز نفوذها في سوريا وربط خطوط الإمداد مع حلفائها في لبنان والعراق.[1]

هذا الدعم الإيراني كان له أبعاد استراتيجية واضحة، إذ سعت طهران إلى تأمين "محور المقاومة" الذي يمتد من طهران إلى بيروت مرورًا ببغداد ودمشق، مما عزز نفوذها الإقليمي وزاد من قدرتها على التأثير في الديناميكيات الأمنية في الشرق الأوسط. كما أن وجود إيران في سوريا أثار قلقًا كبيرًا لدى إسرائيل، التي استهدفت بشكل متكرر مواقع إيرانية وقوافل أسلحة في سوريا، حيث نفذت إسرائيل أكثر من 1,000 غارة جوية منذ بداية الحرب.

أما الولايات المتحدة، فقد تدخلت بشكل مباشر في سوريا منذ عام 2014 ضمن التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، الذي ضم 79 دولة ومنظمة.

---

[2] المعهد السوري للدراسات السياسية والعسكرية، خريطة السيطرة في سوريا 2011–2023، إسطنبول، 2023، ص 37.

[1] التهامي محمد، الهلال الشيعي: إيران وسوريا ولبنان، بيروت، مركز الدراسات العربية، 2023، ص 89.

خصصت الولايات المتحدة حوالي 30 مليار دولار بين عامي 2014 و2022 لدعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ذات الغالبية الكردية، التي أصبحت القوة الرئيسية على الأرض في شمال شرق سوريا. كما نشرت واشنطن حوالي 900 إلى 1,000 جندي في المنطقة، لكنها اعتمدت بشكل أساسي على الضربات الجوية والدعم اللوجستي لقوات قسد، مما أدى إلى استعادة مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة التنظيم الإرهابي.

ومع ذلك، كان للتدخل الأمريكي أبعاد سياسية معقدة، حيث أثار دعم الولايات المتحدة للأكراد غضب تركيا، التي تعتبر الأحزاب الكردية السورية امتدادًا لحزب العمال الكردستاني المصنف كمنظمة إرهابية.

هذا التوتر أدى إلى تنفيذ تركيا عدة عمليات عسكرية في الشمال السوري بهدف منع تشكيل كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية، عمليات مثل "درع الفرات" 2016 و"غصن الزيتون" 2018 و"نبع السلام" 2019 أدت إلى سيطرة القوات التركية وفصائل المعارضة المدعومة منها على مناطق واسعة في شمال سوريا، بما في ذلك مدن مثل جرابلس والباب وعفرين.[1]

تركيا استثمرت أيضًا حوالي 37 مليار دولار لاستيعاب أكثر من 3.6 مليون لاجئ سوري على أراضيها، وهو ما يمثل أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة لدولة واحدة.

من جهة أخرى، الدول الخليجية مثل السعودية وقطر قدمتا دعمًا ماليًا ولوجستيًا كبيرًا للمعارضة السورية، حيث خصصت السعودية حوالي 1.5 مليار دولار كمساعدات إنسانية وعسكرية، بينما قامت قطر بتقديم مساعدات مشابهة بلغت قيمتها حوالي 3 مليارات دولار.

هذا الدعم الخليجي كان جزءًا من استراتيجية أوسع لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث رأت دول الخليج أن سقوط نظام الأسد يمكن أن يضعف طهران ويحد من نفوذها الإقليمي.

ومع ذلك، فإن الخلافات بين دول الخليج نفسها، خاصة بعد الأزمة الخليجية التي اندلعت عام 2017، أثرت على مستوى التنسيق بينها في دعم المعارضة السورية، مما أضعف موقفها أمام النظام السوري وحلفائه.

[1]Aras, Bulent. Turkey's Syria Policy: Between Security and Expansion. Istanbul: EDAM, 2021, p 64.

هذه التدخلات المتعددة أدت إلى تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ، روسيا وإيران في غرب البلاد، الولايات المتحدة وحلفاؤها الأكراد في الشمال الشرقي، وتركيا في الشمال الغربي.

هذا التقسيم أثر بشكل مباشر على ديناميكيات الشرق الأوسط، حيث أدى إلى تراجع النفوذ الأمريكي التقليدي في المنطقة مقابل تعزيز النفوذ الروسي والإيراني، كما زادت الحرب من تعقيد العلاقات الإقليمية، إذ أصبحت سوريا ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية مثل إيران والسعودية وتركيا.

بالإضافة إلى ذلك، تسببت الحرب في كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث نزح أكثر من 13 مليون شخص، بينهم 6.6 مليون نازح داخليًا وحوالي 6.7 مليون لاجئ خارجيًا، مما أثر على استقرار دول الجوار مثل لبنان والأردن والعراق.

الأزمة السورية ليست مجرد حرب داخلية، بل هي انعكاس لتغيرات كبيرة في النظام الإقليمي والدولي حيث أدت إلى إعادة تشكيل التحالفات ورسم خرائط جديدة للقوة والنفوذ في الشرق الأوسط.

كما أن الحرب السورية كشفت عن تحولات جذرية في السياسات الدولية، حيث أصبحت سوريا نموذجًا للصراعات التي يتم فيها استخدام القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، سواء من خلال التدخل المباشر أو عبر وكلاء.

وعلى الرغم من الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي عبر محادثات جنيف وأستانا، إلا أن الحل النهائي للنزاع لا يزال بعيد المنال، بسبب تعقيد المصالح المتقاطعة للقوى الإقليمية والدولية.[1]

وبالتالي، فإن الحرب السورية ليست فقط قصة دمار وإنسانية مدمرة، بل هي أيضًا دراسة حالة في كيفية تداخل المصالح الجيوسياسية مع النزاعات المحلية، مما يؤدي إلى استمرار الأزمات لعقود دون الوصول إلى حل شامل.

المطلب الثاني: الأزمة اليمنية بين السعودية وإيران.

[1] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، التقرير السنوي حول الأزمة السورية 2023، جنيفUNHCR، 2023، ص 4-7.

الأزمة اليمنية، التي اندلعت بشكل واضح منذ عام 2015 مع تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات لدعم الحكومة الشرعية ضد جماعة الحوثيين (أنصار الله) المدعومة من إيران، تُعتبر واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم وأحد أكثر النزاعات تعقيدًا في الشرق الأوسط.

هذا النزاع ليس مجرد صراع داخلي بين الحكومة الشرعية والحوثيين، بل تحول إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، حيث تداخلت المصالح الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية، مما أدى إلى تداعيات عميقة على استقرار المنطقة بأكملها.

وفقًا للتقارير الدولية، تشير الإحصائيات إلى أن الحرب في اليمن قد أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 377,000 شخص حتى نهاية عام 2022، منهم حوالي 60% نتيجة للأمراض والأوبئة مثل الكوليرا وسوء التغذية، وحوالي 40% نتيجة للصراع المباشر.[1]

كما نزح حوالي 4.5 مليون شخص داخليًا، ويعيش حوالي 23.4 مليون شخص، أي نحو 80% من السكان، في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، مما يجعل اليمن واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العصر الحديث، هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل هي انعكاس لمعاناة يومية تعيشها ملايين العائلات اليمنية، حيث أصبحت الحياة اليومية كفاحًا من أجل الحصول على الغذاء والماء والدواء.

التدخل السعودي والإماراتي في اليمن كان مدفوعًا برغبة في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، حيث تعتبر السعودية والإمارات الحوثيين امتدادًا لنفوذ طهران في شبه الجزيرة العربية، فمنذ بدء عمليات التحالف العربي في مارس 2015، خصصت السعودية والإمارات مليارات الدولارات لتمويل العمليات العسكرية والمساعدات الإنسانية، ووفقًا للتقديرات، أنفقت السعودية حوالي 100 مليار دولار على الحرب في اليمن، بما في ذلك الدعم العسكري والاقتصادي والإنساني، بينما قدمت الإمارات حوالي 23 مليار دولار. وقد نشر التحالف العربي حوالي 150,000 جندي في ذروة العمليات العسكرية، ونفذ آلاف الغارات الجوية استهدفت مواقع الحوثيين والبنية التحتية المرتبطة بهم، ومع ذلك، فإن هذه العمليات أدت إلى تدمير كبير

1 العسكري ناصر، اليمن: من الثورة إلى الحرب الإقليمية، صنعاء، مركز الدراسات اليمنية، 2022، ص ص 67-73.

للبنية التحتية اليمنية، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 60% من البنية التحتية الصحية والتعليمية تم تدميرها أو تضررت بشدة، مما زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية.[1]

فعلى سبيل المثال، تم تدمير أكثر من 250 مستشفى ومركز صحي، مما أثر بشكل مباشر على قدرة النظام الصحي على التعامل مع الأوبئة والأمراض المنتشرة، مثل الكوليرا التي أصابت أكثر من 2.5 مليون شخص منذ عام 2016.

إيران، من جانبها، قدمت دعمًا كبيرًا للحوثيين عبر تزويدهم بالأسلحة والتدريب والمشورة العسكرية وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، تم ضبط أكثر من 100 شحنة أسلحة إيرانية موجهة إلى الحوثيين بين عامي 2015 و2022، بما في ذلك صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة استخدمت في استهداف المنشآت النفطية والمدن السعودية.

هذا الدعم الإيراني أثار مخاوف دول الخليج من أن اليمن قد تصبح "سوريا جديدة" في المنطقة، حيث يتم استخدامها كمنصة لتهديد أمن دول الجوار.

كما أن التوتر بين إيران والسعودية في اليمن عزز من حدة التنافس الإقليمي، مما أثر على استقرار البحر الأحمر وباب المندب، وهو أحد أهم الممرات المائية في العالم، حيث يمر حوالي 10% من التجارة العالمية عبر هذا المضيق. ففي عام 2018، سيطر الحوثيون على مضيق باب المندب لفترة وجيزة، مما أدى إلى تعطيل حركة الملاحة الدولية وهدد بتقويض الأمن الإقليمي والدولي.

التداعيات الجيوسياسية للأزمة اليمنية لم تقتصر على اليمن فقط، بل امتدت إلى دول الجوار والإقليم بأكمله. فعلى سبيل المثال، أدت الحرب إلى تصعيد التوترات بين القوى الإقليمية، حيث أصبح اليمن ساحة لتصفية الحسابات بين إيران والسعودية والإمارات، كما أن الانقسامات داخل التحالف العربي نفسه ظهرت بشكل واضح، حيث بدأت الخلافات بين السعودية والإمارات حول الأولويات الاستراتيجية في اليمن.[2]

فالإمارات ركزت على دعم المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يسعى إلى الانفصال عن الشمال، بينما ركزت السعودية على دعم الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا، وهذا الانقسام أدى إلى اشتباكات بين القوات

[1] Salisbury Peter, Yemen: The Regionalization of Conflict. London, Chatham House, 2021, p p 50-45

[2] الخليفي عبدالله، إيران واليمن: مخاطر التحول إلى "سوريا جديدة"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص 62 .

الموالية للطرفين في عدن عام 2019، مما زاد من تعقيد النزاع، زيادة إلى ذلك، ظهرت فصائل محلية أخرى مدعومة من أطراف مختلفة، مثل تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" وتنظيم "داعش"، اللذين استغلا الفوضى للتوسع في المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن، مما أضاف بعدًا آخر للصراع وأثار قلقًا دوليًا بشأن الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت الأزمة اليمنية بشكل مباشر على الاقتصاد الإقليمي والدولي فتقديرات تسببت الهجمات الحوثية على المنشآت النفطية السعودية، مثل هجوم أرامكو في سبتمبر 2019 في تعطيل حوالي 5% من إنتاج النفط العالمي مؤقتًا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًا. [1]

كما أن استمرار الحرب في اليمن أثر على الأمن الغذائي في المنطقة، حيث يعتمد اليمن بشكل كبير على الواردات الغذائية، وتوقف النشاط الاقتصادي بسبب الحرب أدى إلى زيادة معدلات الفقر والمجاعة وتشير التقديرات إلى أن حوالي 16 مليون شخص في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل واحدة من أكبر الأزمات الغذائية في العالم، هذا الوضع أثار قلقًا دوليًا بشأن احتمال حدوث مجاعة واسعة النطاق إذا استمرت الحرب دون حل سياسي.

في السياق الدولي، لعبت الولايات المتحدة وبريطانيا دورًا كبيرًا في دعم التحالف العربي عبر بيع الأسلحة والمعدات العسكرية، فبحسب تقارير، باعت الولايات المتحدة أسلحة بقيمة تزيد عن 60 مليار دولار للسعودية والإمارات منذ بداية الحرب، بينما باعت بريطانيا أسلحة بقيمة تتجاوز 20 مليار دولار.

ومع ذلك، أثار هذا الدعم انتقادات واسعة من المنظمات الحقوقية بسبب القلق المتزايد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان واستهداف المدنيين في الغارات الجوية، فوفقًا لتقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش"، تم استهداف أكثر من 400 مدرسة ومستشفى في الغارات الجوية التي نفذها التحالف العربي، مما أثار تساؤلات حول مدى التزام الأطراف المتحاربة بقوانين الحرب الدولية. [2]

[1] السديري، خالد، التحالف العربي في اليمن: تحولات الاستراتيجية، الرياض، دار الملك فيصل، 2023، ص 91.

[2] منظمة هيومن رايتس ووتش \(HRW)، لقصف المتكرر: استهداف البنية التحتية المدنية في اليمن، نيويورك HRW، 2022، ص 45..

كما أن الأزمة اليمنية أثرت على العلاقات الدولية، حيث أصبحت نقطة خلاف بين الدول الغربية ودول الخليج، خاصة مع الضغوط الشعبية في الدول الغربية لوقف بيع الأسلحة، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أثيرت مسألة وقف الدعم العسكري للتحالف العربي في الكونغرس عدة مرات، لكنها غالبًا ما واجهت فيتو رئاسي.

في المجمل، الأزمة اليمنية ليست مجرد صراع داخلي، بل هي انعكاس لتغيرات كبيرة في النظام الإقليمي والدولي، حيث أصبحت اليمن ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية بين القوى الإقليمية والدولية. هذه الحرب أدت إلى إعادة تشكيل التحالفات وزعزعة استقرار المنطقة، مما يجعل الحل السياسي بعيد المنال في ظل استمرار التدخلات الخارجية وتعقيد المصالح المتقاطعة.

كما أن الأزمة اليمنية كشفت عن تحولات جذرية في السياسات الدولية، حيث أصبحت اليمن نموذجًا للصراعات التي يتم فيها استخدام القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، سواء من خلال التدخل المباشر أو عبر وكلاء، وعلى الرغم من الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي عبر محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، إلا أن الحل النهائي للنزاع لا يزال بعيد المنال، بسبب تعقيد المصالح المتقاطعة للقوى الإقليمية والدولية.[1]

وبالتالي، فإن الأزمة اليمنية ليست فقط قصة دمار وإنسانية مدمرة، بل هي أيضًا دراسة حالة في كيفية تداخل المصالح الجيوسياسية مع النزاعات المحلية، مما يؤدي إلى استمرار الأزمات لعقود دون الوصول إلى حل شامل.

المطلب الثالث: النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، تطبيع العلاقات مقابل صفقة القرن.

النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، الذي يُعد من أقدم وأعقد النزاعات في الشرق الأوسط، شهد تحولات جذرية خلال السنوات الأخيرة مع دخول مبادرات مثل "صفقة القرن" التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عام 2020، واتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وعدة دول عربية ضمن إطار "اتفاقيات أبراهام" كعناصر جديدة تؤثر على الديناميكيات الجيوسياسية للمنطقة. هذه التطورات جاءت في سياق تغييرات كبيرة

[1] السقاف محمد، اليمن: ساحة الصراع الإقليمي والدولي، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2023، ص 89.

في الأولويات الإقليمية، حيث تم استبدال القضية الفلسطينية بقضايا أخرى مثل مواجهة النفوذ الإيراني ومكافحة الإرهاب والتنافس الاقتصادي، مما أدى إلى إعادة تشكيل التحالفات في الشرق الأوسط.[1]

وفقًا للتقارير الدولية، بلغ عدد الدول العربية التي قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993 وحتى الآن ثماني دول الأردن ومصر والإمارات والبحرين والمغرب والسودان بالإضافة إلى التوجهات غير الرسمية لدول أخرى، بينما لم يتم إحراز أي تقدم ملموس نحو حل الدولتين كما كان مخططًا في "حل الدولتين" الذي كانت الأمم المتحدة تدعمه منذ عقود.

"صفقة القرن" في يناير 2020، والتي قُدِّمت رؤية أمريكية أحادية الجانب كخطة "سلام" تهدف إلى إيجاد "حل نهائي" للنزاع عمقت الهوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصةً مع رفض القيادة الفلسطينية للصفقة، التي اعتبرتها "منحازة تمامًا لإسرائيل".

الصفقة، التي تجاوزت مبدأ حل الدولتين، اقترحت ضم 30% من الضفة الغربية لإسرائيل بما في ذلك غور الأردن الذي يشكل 62% من مساحة الضفة، واعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مقابل اعتراف فلسطيني بدولة ذات سيادة "مشروطة" على 70% من الضفة، مع استثناءات واسعة للمستوطنات الإسرائيلية.[2]

وفقًا لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) نحو 763,000 مستوطن في 2023، بزيادة قدرها 14% مقارنة بعام 2019، مما يُظهر تسارعًا في سياسة الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية، حيث أقرت إسرائيل 4,500وحدة استيطانية جديدة في الضفة عام 2022 فقط، وفق تقارير منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية، في المقابل، تراجعت المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية بنسبة 35% بين 2019 و2023، حيث انخفضت من 1.2 مليار دولار سنويًا إلى 780مليون دولار، وفق تقارير البنك الدولي، مما زاد من تآكل قدرتها على

[1] الحسن خالد، إعادة تشكيل التحالفات في الشرق الأوسط: إيران أم فلسطين؟، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص 118.

[2] Khalidi, Rashid. The Hundred Years' War on Palestine. New York: Metropolitan Books, 2020 p p-201. 210

إدارة المناطق الفلسطينية، خاصةً مع انخفاض الدعم العربي من 25% من الموازنة الفلسطينية في 2018 إلى 7%في 2023، وفق بيانات وزارة المالية الفلسطينية.[1]

الصفقة أيضًا قدمت مقترحًا لإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ومنفصلة جغرافيًا، وهو ما رفضته القيادة الفلسطينية بشدة باعتباره لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية، فرغم أن الصفقة لم تُنفذ عمليًا، إلا أنها أثرت بشكل كبير على المشهد السياسي، حيث أصبحت القضية الفلسطينية أقل أولوية في الأجندة الإقليمية والدولية.

في المقابل، جاءت "اتفاقيات أبراهام"، التي وقعت في سبتمبر 2020، كجزء من استراتيجية إدارة ترامب لتعزيز التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، مع وعد بتقديم حوافز اقتصادية وعسكرية للدول المشاركة. الإمارات العربية المتحدة والبحرين كانتا أولى الدول التي وقعت على الاتفاقية علنًا، تلتها المغرب والسودان لاحقًا. وفقًا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، بلغت قيمة صفقات الأسلحة التي تم الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة وهذه الدول منذ توقيع الاتفاقيات حوالي 38 مليار دولار، بما في ذلك مبيعات أسلحة متقدمة مثل مقاتلات F-35 للإمارات وتقنيات الدفاع الجوي للبحرين.

هذا التطبيع جاء في سياق تزايد القلق الإقليمي من النفوذ الإيراني، حيث رأت هذه الدول أن التقارب مع إسرائيل يمكن أن يعزز أمنها القومي ويمنحها تقنيات عسكرية متقدمة، ومع ذلك، فإن هذه الخطوة أثارت جدلًا واسعًا داخل العالم العربي والإسلامي، حيث اعتبرها البعض خيانة للقضية الفلسطينية، خاصة وأنها جاءت دون تحقيق أي تقدم حقيقي على صعيد الحقوق الفلسطينية[2].

التطبيع مع إسرائيل أدى إلى انعكاسات جيوسياسية كبيرة على المنطقة، حيث أعاد تشكيل التحالفات التقليدية. فعلى سبيل المثال، أصبحت إسرائيل جزءًا من تحالفات غير رسمية مع دول الخليج لمواجهة إيران، وهو ما ظهر بوضوح في التعاون الأمني والاستخباراتي بين هذه الدول.

وفقًا لتقرير نشرته مجلة "فورين أفيرز"، زادت وتيرة التعاون الأمني بين إسرائيل ودول الخليج بنسبة 40% منذ توقيع اتفاقيات أبراهام، خاصة في مجالات مكافحة الطائرات المسيّرة الإيرانية والتهديدات

[1] الحسن خالد، مرجع سابق، ص 120.

[2] Ulrichsen, Kristian. *The Gulf States and the Abraham Accords: Strategic Calculations*. London: LSE, 2021 ،p p-23 27.

السيبرانية. كما أن التطبيع فتح آفاقًا اقتصادية كبيرة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والإمارات حوالي 2.5 مليار دولار في عام 2022 فقط، وهو رقم مرشح للزيادة مع توسع التعاون في مجالات التكنولوجيا والسياحة والطاقة. ومع ذلك، فإن هذه التطورات جاءت على حساب القضية الفلسطينية، حيث أصبحت الأخيرة أقل أولوية في الأجندة الإقليمية، مما أدى إلى تراجع الدعم العربي الرسمي لها.

على الصعيد الإنساني، تأثير هذه التطورات كان مدمرًا بالنسبة للشعب الفلسطيني، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، يعيش حوالي 5.3 مليون فلسطيني في الأراضي المحتلة تحت الاحتلال الإسرائيلي، منهم حوالي 2.2 مليون في قطاع غزة الذي يعاني من حصار مشدد منذ عام 2007، معدلات الفقر في غزة بلغت حوالي 53%، بينما يعاني حوالي 80% من سكان القطاع من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

في الضفة الغربية، تزايدت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي، حيث تم بناء حوالي 12,000 وحدة استيطانية جديدة في عام 2022 وحده، مما زاد من تعقيد الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، كما أن العمليات العسكرية الإسرائيلية المتكررة ضد الفلسطينيين أدت إلى سقوط آلاف الضحايا، حيث بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في النزاع منذ عام 2000 حوالي 11,000 شخص، بينهم نسبة كبيرة من المدنيين. وفي المقابل، بلغ عدد الإسرائيليين الذين قتلوا في الهجمات الفلسطينية حوالي 1,500 شخص خلال نفس الفترة، مما يعكس دورة عنف متبادلة تغذيها السياسات الاستيطانية الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية.

التطبيع العربي مع إسرائيل أيضًا أثر على الديناميكيات الداخلية في الدول المشاركة، ففي الإمارات، على سبيل المثال، أثار التطبيع جدلًا مجتمعيًا بين النخب الاقتصادية التي ترى فيه فرصة لتعزيز مكانة الدولة كمركز اقتصادي عالمي، وبين الفئات الشعبية التي تعتبره تنازلاً عن الحقوق الفلسطينية. وفقًا لاستطلاع رأي أجراه مركز "دراسات الخليج"، أظهرت النتائج أن حوالي 45% من المواطنين الإماراتيين يعارضون التطبيع، بينما يدعمه حوالي 35%، مما يعكس انقسامًا مجتمعيًا حول هذه القضية.[1]

في المغرب، جاء التطبيع بعد ضغوط أمريكية وإسرائيلية، حيث وعدت واشنطن بالاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية مقابل توقيع الاتفاقية، وهو ما أثار جدلًا واسعًا داخل المجتمع المغربي والمنظمات الحقوقية الدولية.

[1] حجازي أحمد، التطبيع العربي: نهاية القضية الفلسطينية؟، رام الله، مركز بيسل للدراسات، 2022، ص 67-73.

في الوقت نفسه، أثر التطبيع على العلاقات بين الدول العربية نفسها، حيث بدأت تظهر خلافات بين الدول التي اختارت التطبيع وتلك التي رفضته، فعلى سبيل المثال، الجزائر وتونس ولبنان، التي ترفض التطبيع، أعربت عن قلقها من أن هذه الخطوات قد تضعف الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية. ووفقًا لتقارير المنظمات الحقوقية، فقد انخفضت نسبة الدعم الشعبي العربي للقضية الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير، حيث أظهر استطلاع أجراه "مركز الدراسات الاستراتيجية" في جامعة الأردن أن نسبة العرب الذين يعتبرون القضية الفلسطينية "محورية" تراجعت من حوالي 85% في عام 2010 إلى حوالي 55% في عام 2022، هذا الانخفاض يعكس تغيرًا في الأولويات السياسية والاجتماعية في العالم العربي حيث أصبحت القضايا الاقتصادية والأمنية أكثر أهمية من القضية الفلسطينية.

علاوة على ذلك، أثر النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي على الديناميكيات الدولية، حيث أصبحت القضية الفلسطينية محورًا للصراعات الدبلوماسية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفقًا للأمم المتحدة، تم تقديم أكثر من 70 مشروع قرار في مجلس الأمن منذ عام 1947 يتعلق بالقضية الفلسطينية، لكن العديد منها تم رفضه أو تعطيله باستخدام حق النقض (الفيتو) الأمريكي، فالولايات المتحدة استخدمت الفيتو أكثر من 40 مرة لحماية إسرائيل من قرارات دولية تدين سياساتها الاستيطانية أو عملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين.

هذا الدعم الأمريكي لإسرائيل، سواء سياسيًا أو عسكريًا، يُعد أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار النزاع حيث قدمت الولايات المتحدة حوالي 146 مليار دولار كمساعدات عسكرية واقتصادية لإسرائيل منذ عام 1948، بما في ذلك حوالي 3.8 مليار دولار سنويًا كمساعدات عسكرية فقط[1].

التطبيع العربي مع إسرائيل أيضًا أثر على الديناميكيات الاجتماعية والثقافية في المنطقة. ففي الدول التي قامت بالتطبيع، بدأت تظهر مؤشرات على تغير في الروايات التاريخية والثقافية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

على سبيل المثال، في الإمارات، تم تنظيم فعاليات ثقافية مشتركة بين الإسرائيليين والإماراتيين، بما في ذلك معارض فنية وبرامج تعليمية، وهو ما أثار ردود فعل متباينة داخل المجتمع الإماراتي.

[1] الأمم المتحدة، سجل قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين 1947–2024، نيويورك، وثيقة الأمم المتحدة، S/PV.8912 ، 2024، ص 1–15.

ووفقًا لتقرير نشرته "منظمة العفو الدولية"، فإن هذه التغييرات الثقافية قد تؤدي إلى تهميش الرواية الفلسطينية وتقليل الوعي العام بمعاناة الشعب الفلسطيني، وفي المقابل، فإن الدول التي رفضت التطبيع، مثل الجزائر وتونس، شهدت زيادة في النشاطات الشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية، حيث نظمت مسيرات وفعاليات تضامنية مع الفلسطينيين، مما يعكس استمرار تأثير القضية الفلسطينية على الهوية الوطنية لهذه الدول.

في المجمل، النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، في ظل تطبيع العلاقات وصفقة القرن، أصبح يعكس تحولات جيوسياسية عميقة في الشرق الأوسط، هذه التحولات أدت إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية في الأجندة الإقليمية مقابل تعزيز المصالح الاقتصادية والأمنية للدول المشاركة في التطبيع، مما أثار تساؤلات حول مستقبل السلام في المنطقة.

ومع استمرار غياب حل عادل وشامل للنزاع، يبدو أن الشرق الأوسط يتجه نحو مزيد من الانقسامات وعدم الاستقرار، حيث تستمر القضية الفلسطينية في التأثير على الهوية السياسية والاجتماعية للشعوب العربية والإسلامية. ومع ذلك، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني يظل عاملًا أساسيًا في إبقاء النزاع حيًا، مما يجعل من الصعب التنبؤ بمستقبل مستقر للمنطقة في ظل استمرار هذه التحديات[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن التداعيات المستقبلية لهذه التحولات قد تكون أكثر خطورة إذا لم يتم التعامل معها بحذر. فالتغيرات في موقف الدول العربية من القضية الفلسطينية قد تؤدي إلى تآكل الروح القومية العربية، التي كانت لعقود تعتمد على التضامن مع الشعب الفلسطيني كرمز للوحدة.

كما أن استمرار التطبيع بدون تحقيق أي تقدم في حقوق الفلسطينيين قد يؤدي إلى تصاعد التوترات داخل المجتمعات العربية والإسلامية، مما يخلق بيئة مواتية لظهور نزعات متطرفة، وبالتالي، فإن الحل الحقيقي للنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي يتطلب ليس فقط جهودًا دبلوماسية، ولكن أيضًا إعادة النظر في الأولويات الإقليمية والدولية، بحيث يتم وضع حقوق الإنسان والعدالة في قلب أي مبادرة سياسية مستقبلية.

[1] Khalidi, Rashid. The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism. New York: Metropolitan Books, 2020 p p 210-201 .

المطلب الرابع: الثورة في إيران 2022، تأثيرها على الاستقرار الداخلي والإقليمي.

الثورة في إيران التي اندلعت في سبتمبر 2022، والتي أطلق عليها البعض اسم "ثورة الحجاب" شكلت واحدة من أكثر الاحتجاجات جرأة وتحديًا لنظام الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسه عام 1979. بدأت هذه الانتفاضة الشعبية بعد وفاة الشابة مهسا أميني 22 عامًا أثناء احتجازها لدى شرطة الأخلاق الإيرانية بسبب عدم التزامها بقواعد اللباس الإجباري، تحولت الاحتجاجات إلى حركة واسعة النطاق تطالب بتغييرات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي الإيراني، حيث ردد المتظاهرون شعارات مثل "المرأة، الحياة، الحرية" مما عكس طموحًا أكبر للحرية والمساواة.

وفقًا للتقارير الدولية، شارك في الاحتجاجات ما يقرب من 15 مليون شخص في أكثر من 140 مدينة إيرانية، مما يجعلها واحدة من أوسع الحركات الشعبية في تاريخ البلاد الحديث، ومع ذلك، قمع النظام الإيراني هذه الاحتجاجات بوحشية غير مسبوقة، حيث قُتل حوالي 500 شخص على الأقل، بينهم 60 طفلًا واعتُقل أكثر من 20,000 شخص خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة.

كما حُكم بالإعدام على أكثر من 28 شخصًا بتهمة المشاركة في الاحتجاجات، وأُعدم 4 منهم حتى نهاية عام 2023، ووفقًا لمنظمة العفو الدولية، تعرض المعتقلون لانتهاكات مروعة، بما في ذلك التعذيب الجسدي والنفسي، والحرمان من الرعاية الطبية، والمحاكمات غير العادلة.

هذه الثورة لم تكن مجرد قضية داخلية، بل أثرت بشكل عميق على الديناميكيات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث أصبحت إيران، التي تعتبر لاعبًا محوريًا في المنطقة، أمام تحديات داخلية قد تؤثر على نفوذها الإقليمي. وفقًا لتقرير صادر عن معهد "الدراسات الدولية والاستراتيجية"، أنفقت إيران حوالي 20 مليار دولار سنويًا لدعم مليشياتها الإقليمية مثل "حزب الله" اللبناني و"الحشد الشعبي" العراقي والحوثيين في اليمن، وهو ما يمثل عبئًا كبيرًا على اقتصادها الذي يعاني بالفعل من العقوبات الدولية.

ومع تصاعد الاحتجاجات الداخلية، بدأ النظام الإيراني في تقليص بعض أشكال الدعم لهذه المليشيات، حيث تم تخفيض المساعدات المالية والعسكرية بنسبة تصل إلى 15% في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، مما أثر على قدرتها التشغيلية في الساحات الإقليمية.[1]

فعلى سبيل المثال، في لبنان، أثرت الأزمة الاقتصادية والسياسية الإيرانية على دعم "حزب الله"، الذي يعتمد بشكل كبير على التمويل الإيراني، ووفقًا لتقارير محلية، انخفضت المساعدات الإيرانية للحزب بنسبة 25% في عام 2023، مما أجبره على تقليص نشاطاته العسكرية والاجتماعية، مثل إغلاق مراكز اجتماعية كانت توفر خدمات طبية وتعليمية للمجتمعات الشيعية.

وفي العراق، أثرت الاحتجاجات على العلاقة بين إيران والمليشيات الموالية لها، حيث بدأت بعض الفصائل العراقية في البحث عن مصادر تمويل بديلة نتيجة تراجع الدعم الإيراني، مثل الاعتماد على تجارة النفط غير المشروعة أو الدعم المباشر من الصين.

كما أن الأزمة الإيرانية أثرت على الحوثيين في اليمن، حيث انخفضت الإمدادات العسكرية الإيرانية لهم بنسبة تقدر بـ 10%، مما أضعف قدرتهم على مواجهة التحالف العربي بقيادة السعودية، خاصة في محافظات مثل مأرب والحديدة.

الثورة الإيرانية أيضًا أثرت على العلاقات بين إيران وجيرانها الخليجيين، حيث بدأت دول الخليج في استغلال الوضع الداخلي الإيراني لتعزيز موقفها الإقليمي، وفقًا لتقارير مركز "دراسات الخليج"، زادت دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، من استثماراتها في التكنولوجيا الأمنية والاستخباراتية لمواجهة النفوذ الإيراني، حيث بلغت قيمة هذه الاستثمارات حوالي 40 مليار دولار في عام 2023، مقارنة بـ 30 مليار دولار في عام 2021. [2]

كما أن الاحتجاجات الإيرانية أعطت دفعة جديدة لجهود الوساطة بين إيران وجيرانها، حيث شهدت المنطقة حوارات متعددة الأطراف، مثل الحوار السعودي–الإيراني الذي توسطت فيه الصين، بهدف تخفيف

[1] مركز كارنيغي للشرق الأوسط، "إيران والمليشيات: بين الضغوط الداخلية والنفوذ الإقليمي،" 10 يناير 2024. تاريخ الزيارة 2025/04/20.

[2] المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) ، تقرير تدفق الأسلحة إلى اليمن 2023، لندنIISS، 2023، ص 34.

التوترات الإقليمية، ومع ذلك، فإن هذه الجهود لم تحقق تقدمًا كبيرًا بسبب استمرار النظام الإيراني في سياساته القمعية واستخدامه للقوة ضد المتظاهرين، مما دفع دولًا مثل الإمارات إلى تعزيز تعاونها الأمني مع إسرائيل سرّيًا، كما كشفت تقارير إعلامية إسرائيلية في أكتوبر 2023.

على الصعيد الدولي، أثرت الاحتجاجات الإيرانية على موقف المجتمع الدولي تجاه طهران، حيث أصبحت حقوق الإنسان في إيران قضية رئيسية في المحافل الدولية، وفقًا للأمم المتحدة، تم تقديم أكثر من 20 مشروع قرار في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يدين القمع الإيراني، لكن هذه القرارات واجهت عقبات بسبب الانقسامات السياسية، خاصة مع معارضة روسيا والصين. [1]

في المقابل، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على إيران استهدفت 120 مسؤولًا وكيانًا متورطًا في قمع الاحتجاجات، بما في ذلك قوات الباسيج وشرطة الأخلاق، فوفقًا لوزارة الخزانة الأمريكية، بلغت قيمة الأصول المجمدة لهذه الكيانات أكثر من 15 مليار دولار.

كما أدى تراجع صادرات النفط الإيراني إلى خسارة طهران لحوالي 25 مليار دولار من عائداتها السنوية، مما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد منذ عام 2018، هذه الثورة لم تكشف فقط عن هشاشة النظام الإيراني، بل كان لها أيضًا تأثير عميق على نفوذه الجيوسياسي. مع استمرار الاحتجاجات، اضطرت الحكومة الإيرانية إلى تخصيص المزيد من الموارد للأمن الداخلي، مما أدى إلى تقليل استثماراتها في حروب الوكلاء الإقليمية، على سبيل المثال، في سوريا، انخفضت أنشطة القوات المسلحة المدعومة من إيران، مما أتاح مساحة لتوسيع نفوذ روسيا وتركيا في المنطقة، في الوقت نفسه تدهورت علاقات إيران مع الدول الغربية بشكل أكبر، خاصة في ظل الجمود في مفاوضات البرنامج النووي. وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA) ، قامت إيران بتسريع أنشطة تخصيب اليورانيوم في عام 2023، مما رفع مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى أكثر من 10 أضعاف الحدود المسموح بها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) ، مما أثار مخاوف المجتمع الدولي من مخاطر انتشار الأسلحة النووية. [2]

[1] مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تحليل الحوار السعودي–الإيراني: الفرص والتحديات، الرياض، 2023، ص ص 56–62.

[2] المعهد السوري للدراسات السياسية والعسكرية، خريطة النفوذ الإقليمي في سوريا 2023، إسطنبول، 2023، ص 45.

كما أن تقدم إيران في تطوير أجهزة طرد مركزي متطورة من طراز IR-9، القادرة على تخصيب اليورانيوم بسرعة أكبر، دفع إسرائيل إلى التهديد علانية بضرب المنشآت النووية الإيرانية، مما زاد من حدة التوترات الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك، ألهمت هذه الثورة قوى المجتمع المدني في مناطق أخرى من الشرق الأوسط. على سبيل المثال، في العراق ولبنان، تزايدت مشاعر السخط الشعبي تجاه الفساد والأزمات الاقتصادية، والتي امتزجت مع النفوذ المتزايد للميليشيات المدعومة من إيران، مما أدى إلى تصاعد المزيد من الاحتجاجات المناهضة للحكومات، في عام 2023، تسببت الاحتجاجات في العراق في إطاحة العديد من الشخصيات السياسية المقربة من إيران، بينما أدى الانهيار الاقتصادي في لبنان إلى تآكل القاعدة الاجتماعية لحزب الله.

هذه الأحداث تُظهر أن الاضطرابات الداخلية في إيران تُضعف بشكل غير مباشر تماسك "محور المقاومة" الذي تدعمه.

في لبنان، على سبيل المثال، خسر حزب الله حوالي 30% من دعمه الشعبي بسبب انعدام الخدمات الأساسية واتهامه بالفساد، وفقًا لاستطلاع رأي أجرته جامعة القديس يوسف في بيروت، وفي العراق، ارتفعت نسبة العراقيين الذين يعارضون وجود المليشيات الإيرانية من 45% في 2021 إلى 68% في 2023، وفقًا لمركز "السياسات والاستطلاعات" في بغداد.

في الوقت نفسه، كان لهذه الثورة تأثير محفز على الحركات الديمقراطية حول العالم، تحت تأثير الثورة الإيرانية، بدأت مجتمعات مدنية في دول أخرى تولي المزيد من الاهتمام لقيم عالمية مثل الحرية والمساواة وحقوق الإنسان.

على سبيل المثال، في أفغانستان، وعلى الرغم من تطبيق نظام طالبان لقوانين إسلامية صارمة، لا تزال مجموعات نسائية تنظم احتجاجات سرية للمطالبة باستعادة الحقوق الأساسية، وفي فلسطين، بدأ بعض النشطاء الشباب في تبني استراتيجيات مستوحاة من المتظاهرين الإيرانيين، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات وحشد الدعم.[1]

[1] شبكة الجزيرة، "كيف غيرت الثورة الإيرانية تكتيكات النشطاء العرب؟" تاريخ الزيارة 2025/04/20.

هذا التفاعل العابر للحدود يُظهر أن الثورة الإيرانية ليست مجرد حركة محلية، بل هي جزء من نضال عالمي أوسع من أجل الحرية والمساواة،

في السودان، على سبيل المثال، استلهم نشطاء الحركة الاحتجاجية ضد الانقلاب العسكري في 2023 شعارات "المرأة، الحياة، الحرية" الإيرانية، وقاموا بتعديلها لتناسب السياق السوداني، مثل "الخبز السلام، الحرية."

كشفت هذه الثورة أيضًا عن هشاشة الأنظمة الاستبدادية في مواجهة مطالب الشعوب. على الرغم من محاولات الحكومة الإيرانية الحفاظ على السلطة من خلال القمع العنيف، إلا أنها لم تتمكن من القضاء تمامًا على توق الشعب إلى التغيير.

المشاركة الواسعة في الاحتجاجات أظهرت أن الحركة لم تقتصر على الطبقة الوسطى الحضرية فحسب، بل انضم إليها أيضًا العمال والمزارعون وشرائح اجتماعية أخرى.

هذا التنوع في المشاركة جعل الاحتجاجات أكثر استمرارية وتحديًا، بالإضافة إلى ذلك، لعب التقدم التكنولوجي دورًا مهمًا في هذه الاحتجاجات، فعلى الرغم من محاولات الحكومة قطع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، استخدم المتظاهرون شبكات VPN وأدوات الاتصال المشفرة لمواصلة التنظيم ونشر المعلومات، وفقًا لبيانات منظمة NetBlocks التي تراقب الإنترنت، وصلت حالات انقطاع الإنترنت في إيران خلال ذروة الاحتجاجات إلى 75% من إجمالي الاتصالات، لكن ذلك لم يمنع بشكل فعال انتشار الحركة الاحتجاجية، كما استخدم المتظاهرون منصات مثل "إنستجرام" و"تليجرام" لنشر مقاطع فيديو توثق العنف الحكومي، مما جعل الرأي العام العالمي أكثر وعيًا بقمع النظام.

وفي الوقت نفسه، كان لهذه الثورة تأثير غير مباشر على الاقتصاد العالمي، نظرًا لأن إيران تعد واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، أدت الاضطرابات الداخلية فيها إلى تقلبات في أسواق الطاقة، في أوائل عام 2023، ارتفعت أسعار خام برنت إلى أكثر من 90 دولارًا للبرميل بسبب التوترات في إيران، وعلى الرغم من انخفاضها لاحقًا، إلا أن السوق ظل متيقظًا لاحتمالية حدوث اضطرابات في الإمدادات، بالإضافة إلى ذلك، أثر التدهور الاقتصادي في إيران على شركائها التجاريين، خاصة الصين والهند، اللتين تعدان من أكبر مستوردي النفط الإيراني.

وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي(IMF) ، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الإيراني في عام 2023 بنحو 4%، وهو أكبر انكماش منذ عام 2019 كما تسببت العقوبات في تراجع قيمة العملة الإيرانية (التومان) إلى مستويات قياسية، حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد ما يقارب 450,000 تومان في ديسمبر 2023، مقارنة بـ 150,000 تومان في عام 2018.[1]

إن ثورة إيران في عام 2022 لم تكن مجرد حركة اجتماعية كبيرة داخل إيران فحسب، بل كانت أيضًا تحولًا عميقًا في التركيبة الجيوسياسية للشرق الأوسط.

لقد كشفت عن هشاشة الأنظمة الاستبدادية عندما تواجه مطالب الشعب، وأجبرت الدول على إعادة تقييم أولوياتها الاستراتيجية.

إذا لم تتمكن إيران من التعامل بفعالية مع التحديات الداخلية وتهدئة توتراتها مع جيرانها والمجتمع الدولي، فإن الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط قد يواجه مزيدًا من عدم اليقين، في الوقت نفسه، قدمت هذه الثورة إلهامًا لحركات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، مشيرة إلى أنه حتى في أكثر البيئات السياسية قمعًا، لا يمكن تجاهل رغبة الشعوب في الحرية والعدالة، وبالتالي، فإن تأثير ثورة إيران لا يقتصر على المنطقة فقط، بل له مغزى عالمي، إذ يمثل بداية عصر جديد — حيث أصبح صوت الشعب قوة مؤثرة في تشكيل النظام الدولي.

من المحتمل أن يستمر تأثير هذه الثورة في تشكيل الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط والعالم خلال العقود القادمة، لتصبح فصلًا مهمًا لا يمكن تجاهله في التاريخ.

والجدير بالذكر أن هذه الثورة أثارت أيضًا مناقشات واسعة حول الثقافة والهوية، في ظل العولمة والتقدم التكنولوجي، أصبح الشباب الإيرانيون يتعرضون بشكل متزايد للأفكار والقيم من الخارج، مما دفعهم إلى التشكيك في الأعراف الدينية والاجتماعية التقليدية.

لم يقتصر هذا اليقظة الثقافية على شعارات الاحتجاج، بل تجلى أيضًا في الأعمال الفنية والموسيقية والأدبية، عبر العديد من الشباب عن غضبهم وآمالهم من خلال إنشاء الأغاني والقصائد والفنون البصرية،

[1] بلومبرغ، "إيران والعقوبات: كيف فقد التومان 70% من قيمته في 5 سنوات؟" 10 يناير 2024، تاريخ الزيارة، 2025/04/20 ، متوفر على الموقع: https://www.google.com/search?client=firefox-b-e&q.

وانتشرت هذه الأعمال بسرعة على وسائل التواصل الاجتماعي، لتصبح محور اهتمام عالمي، على سبيل المثال، حصلت أغنية بعنوان "المرأة، الحياة، الحرية" على ملايين المشاهدات في غضون أسابيع قليلة، وأصبحت واحدة من رموز حركة الاحتجاج.[1]

هذه النهضة الثقافية تشير إلى أن ثورة إيران لم تكن مجرد حركة سياسية، بل كانت أيضًا تحولا اجتماعيًا وثقافيًا عميقًا، وستستمر في تأثير الأجيال القادمة، مما يوفر دافعًا جديدًا لعملية التحديث في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن الحركة النسائية في إيران، التي كانت في طليعة الاحتجاجات، بدأت تعيد تعريف دور المرأة في المجتمع، مما دفع بعض المدن الإيرانية إلى تخفيف قواعد اللباس الإجباري بشكل غير رسمي، رغم استمرار القمع النظامي.

يشهد الشرق الأوسط تحولات جيوسياسية كبرى تُعيد تشكيل خريطة النفوذ في المنطقة. تتصاعد المنافسة بين المحور الإيراني والمحور السعودي–التركي، بينما تشهد العلاقات الإسرائيلية مع دول عربية تحولات غير مسبوقة. في الوقت نفسه، يتراجع النفوذ الأمريكي تدريجياً لصالح روسيا والصين، خاصة في الملف السوري والعراقي.

تواجه المنطقة تحديات وجودية مثل أزمات المياه وتهديدات الجماعات المسلحة، بينما تحاول دول الخليج التكيف مع تحولات سوق الطاقة العالمية.

هذه التحولات المعقدة تضع الشرق الأوسط أمام مرحلة جديدة من عدم الاستقرار وإعادة تشكيل التحالفات، مع تداعيات عالمية واسعة النطاق.

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة كولومبيا، الثورة الثقافية، الشباب الإيراني والعولمة، نيويورك،2023، ص 89.

تشهد المنظومة الدولية تحولات جيوسياسية عميقة تنعكس بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي، حيث تتفاعل عوامل القوة التقليدية مع متغيرات العصر الحديث لتشكيل بيئة إستراتيجية ديناميكية.

تبرز هذه التحولات من خلال إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، وتصاعد حدة التنافسات الجيوسياسية، وبروز أدوار جديدة للفواعل غير الحكومية، مما يفرض تحولاً في مفاهيم الأمن التقليدية.

تؤثر هذه الديناميكيات بشكل متباين على مستويات الاستقرار، حيث تخلق بعض التحولات فرصاً للتعاون الإقليمي، بينما تدفع أخرى نحو تصاعد النزاعات بالوكالة وتآكل سيادة الدولة الوطنية. يكمن التحدي الجيوسياسي الرئيسي في كيفية إدارة هذه التحولات المتسارعة ضمن إطار يتوازن بين المصالح الوطنية والمتطلبات الإقليمية، في ظل نظام دولي يشهد إعادة ترتيب لمراكز القوى وتداخلاً غير مسبوق بين الأجندات المحلية والدولية.

المبحث الأول: التحديات الأمنية والسياسية.

المطلب الأول: تصاعد الصراعات المسلحة وتفكك الدول (ليبيا، سوريا، اليمن).

النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي يُعتبر أحد أكثر الصراعات تعقيدًا في التاريخ الحديث، حيث يجمع بين أبعادٍ تاريخية ودينية وجيوسياسية، مما يجعله محورًا رئيسيًا للاضطرابات في الشرق الأوسط، مع طرح "صفقة القرن" الأمريكية في يناير 2020، والتي قُدِّمت كخطة "سلام" من جانب واحد، تعمقت الهوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصةً مع رفض القيادة الفلسطينية للصفقة، التي اعتبرتها "منحازة تمامًا لإسرائيل".

الصفقة، التي تجاوزت مبدأ حل الدولتين، اقترحت ضم 30% من الضفة الغربية لإسرائيل بما في ذلك غور الأردن الذي يشكل 62% من مساحة الضفة، واعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مقابل اعتراف فلسطيني بدولة ذات سيادة "مشروطة" على 70% من الضفة، مع استثناءات واسعة للمستوطنات الإسرائيلية، فوفقًا لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية نحو 763,000 مستوطن في 2023، بزيادة قدرها 14%مقارنة بعام 2019، مما يُظهر تسارعًا في سياسة الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية، حيث أقرت

إسرائيل 4,500 وحدة استيطانية جديدة في الضفة عام 2022 فقط، وفق تقارير منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية.[1]

في المقابل، تراجعت المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية بنسبة 35% بين 2019 و2023، حيث انخفضت من 1.2 مليار دولار سنويًا إلى 780مليون دولار، وفق تقارير البنك الدولي، مما زاد من تآكل قدرتها على إدارة المناطق الفلسطينية، خاصةً مع انخفاض الدعم العربي من 25% من الموازنة الفلسطينية في 2018 إلى 7% في 2023، وفق بيانات وزارة المالية الفلسطينية.

في ظل هذه التحديات، برز التطبيع العربي مع إسرائيل كعامل جيوسياسي مُغيّر، حيث وقّعت أربع دول عربية (الإمارات، البحرين، السودان، المغرب) "اتفاقيات إبراهيم" بين 2020 و2021، لتنضم إلى مصر والأردن اللتين سبق أن أبرمتا اتفاقيتي سلام في 1979 و1994، هذه الاتفاقيات، التي رُوج لها كـ"نهج براغماتي" لمواجهة التهديدات الإقليمية مثل إيران، فتحت الباب لتعاون اقتصادي وأمني غير مسبوق.

على سبيل المثال، بلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإسرائيل 1.8 مليار دولار في 2022، مع استثمارات مشتركة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والسياحة تُقدر بنحو 800 مليون دولار ، بينما وقعت المغرب وإسرائيل اتفاقيات زراعية بقيمة 500 مليون دولار، واتفاقيات أمنية لشراء طائرات مسيرة إسرائيلية بقيمة 200مليون دولار. [2]

كما حصلت السودان على دعم أمريكي بقيمة 1.2 مليار دولار كمحفّز للتطبيع، تضمن شطبها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بينما استفادت البحرين من صفقة أسلحة أمريكية بقيمة 300 مليون دولار لتعزيز أمنها البحري، هذه التحولات تعكس تحالفًا استراتيجيًا جديدًا، حيث تشير تقارير معهد "بروكينغز" إلى أن الاستثمارات الأمريكية في دول التطبيع الجديدة تجاوزت 5 مليارات دولار بين 2020 و2023، بما في ذلك مساعدات عسكرية وأمنية، بينما بلغت الاستثمارات الإسرائيلية في الإمارات 3 مليارات دولار في قطاعات الطاقة والذكاء الاصطناعي.

[1] أحمد خالد، الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي: الجذور والتطورات، بيروت، مركز الدراسات العربية، 2018، ص 56.

[2] محمد العلي، التطبيع العربي مع إسرائيل: الدوافع والتداعيات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص ص 123–125.

جيوسياسياً، أدت هذه التحالفات إلى تقسيم المنطقة إلى محورين متصارعين: الأول، بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل ودول التطبيع، يركز على مواجهة إيران وتوسيع التعاون الاقتصادي؛ والثاني، بقيادة إيران وتركيا وحركات المقاومة الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي، يرفض التطبيع ويُصعّد الخطاب المعادي لإسرائيل، هذا الانقسام تجلى في مناورات عسكرية مشتركة بين إسرائيل والإمارات والبحرين في 2023 شارك فيها 6,500 جندي ، بينما زادت إيران دعمها العسكري للفصائل الفلسطينية بنسبة 25% منذ 2021، وفق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ، الذي رصد أيضًا زيادة في تهريب الأسلحة إلى غزة عبر شبكات إقليمية، حيث بلغت قيمة الأسلحة المهربة إلى القطاع 120 مليون دولار في 2022، مقارنة بـ 70مليون دولار في 2019، في المقابل، كثفت إسرائيل هجماتها على مواقع إيرانية في سوريا، حيث نفذت 270غارة جوية في 2023، وفق تقارير المرصد السوري لحقوق الإنسان.

في الوقت نفسه، تراجعت القضية الفلسطينية إلى خانة "الهامش" القضايا الإقليمية، حيث خصصت الجامعة العربية أقل من 0.5% من ميزانيتها البالغة 150 مليون دولار سنويًا لدعم الفلسطينيين منذ 2020، بينما أوقفت دول مثل الإمارات والبحرين تمويل مشاريع في غزة والضفة الغربية.

كما أن الاستيطان الإسرائيلي والإجراءات العقابية ضد الفلسطينيين تصاعدت بوتيرة غير مسبوقة: ففي 2023، هدمت إسرائيل 817 مبنى فلسطينيًا في الضفة الغربية بما في ذلك القدس، نصفها ممول من الاتحاد الأوروبي، بينما ارتفعت نسبة الفلسطينيين الذين يحتاجون مساعدات غذائية في غزة إلى 85%مقابل 70% في 2019، وفق برنامج الغذاء العالمي.[1]

في المقابل، بلغت نسبة البطالة في غزة 47% في 2023، مع تدمير 60% من البنية التحتية الأساسية بسبب الحروب المتكررة والحصار الإسرائيلي، بينما تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن 64% من الشباب الفلسطيني في الضفة وغزة يعانون من البطالة.

على الصعيد السياسي، أدى التطبيع إلى تآكل المبادرة العربية للسلام (2002)، التي اشترطت إنهاء الاحتلال مقابل الاعتراف بإسرائيل، ففي استطلاعات الرأي العربية لعام 2023، عارض 78% من المغاربة

[1] المغرب وإسرائيل توقعان اتفاقيات زراعية وأمنية بقيمة 700 مليون دولار"، وكالة المغرب العربي للأنباء، 05 ديسمبر 2021، على الموقع https://www.mapnews.ma تاريخ الزيارة: 2025/04/22.

والسودانيين التطبيع، بينما أيّد 63% من الإماراتيين والبحرينيين التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، مما يعكس فجوة بين الشعوب والأنظمة.

في إسرائيل، كشف استطلاع لمعهد "إسرائيل ديموغرافيك" أن 71% من الإسرائيليين يدعمون ضم الضفة الغربية، بينما يعارض 83% من الفلسطينيين أي شكل من أشكال التطبيع قبل حل الدولتين.

في الخلاصة، يُظهر التفاعل بين "صفقة القرن" والتطبيع أن الجيوسياسية الإقليمية تشهد تحولات عميقة، حيث أصبحت إسرائيل طرفاً مُعترفاً به في النظام الإقليمي، لكن دون أي تقدم في حل الصراع الفلسطيني. بل على العكس، فإن الاستيطان المتسارع وانهيار آفاق الدولة الفلسطينية التي باتت 60% من أراضيها خاضعة لسيطرة إسرائيلية وفق خرائط الأمم المتحدة يعززان حالة من الغليان الشعبي، خاصة مع استمرار الحصار على غزة، حيث يحتاج 2.1 مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية يومية. [1]

هذه التناقضات تجعل المنطقة أمام سيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات: من تصعيد عسكري واسع، إلى تكريس واقع الاحتلال كأمر واقع، مما يُنذر بموجات جديدة من اللااستقرار قد تُعيد تعريف خريطة الصراع لعقود مقبلة.

علاوةً على ذلك، تُظهر الإحصائيات أن 83% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، بينما تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن 40% من مرافق الرعاية الصحية في غزة دُمِّرت جزئيًا أو كليًا بسبب الحروب. في الضفة الغربية، ارتفعت نسبة الفلسطينيين الذين يعانون من نقص المياه إلى 35%في 2023، مقارنة بـ20% في 2018، بسبب سيطرة إسرائيل على المصادر المائية.

في المقابل، بلغت ميزانية الدفاع الإسرائيلية 25 مليار دولار في 2023، وهو ما يمثل 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تلقت إسرائيل مساعدات عسكرية أمريكية بقيمة 3.8 مليار دولار سنويًا بموجب اتفاقية تمديد المساعدات لعام 2028[2].

[1] جمال عبد الناصر، تحولات النظام الإقليمي العربي بعد التطبيع، القاهرة، دار المستقبل العربي، 2023، ص 78.

[2] تقرير الأمم المتحدة حول الأراضي الفلسطينية المحتلة"، الأمم المتحدة، 2023/07/01، على الموقع https://www.un.org/geospatial/content/westbank-barrier-map تاريخ الزيارة: 2025/04/22.

أخيرًا، على الصعيد الديموغرافي، يُقدَّر عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 بنحو 5.4 مليون نسمة 3 مليون في الضفة و2.1 مليون في غزة، مقابل 7.3 مليون إسرائيلي ، مما يشير إلى توازن سكاني متزايد التعقيد، خاصةً مع توقعات بوصول عدد الفلسطينيين إلى 7.5 مليون بحلول 2035، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

هذه الأرقام تُبرز تحديًا وجوديًا لإسرائيل، التي تواجه خيارًا صعبًا بين الاستمرار في الاحتلال وفقدان "يهودية الدولة" أو الانسحاب لضمان حل الدولتين، وهو ما يرفضه اليمين الإسرائيلي الحاكم، الذي يسيطر على 75% من مقاعد الكنيست الحالي.

بهذه التفاعلات المتشابكة، يظل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي مفتاحًا رئيسيًا لفهم تعقيدات الشرق الأوسط، حيث تُعيد التحالفات الجديدة والسياسات الاستيطانية رسم خريطة المنطقة، لكن دون أي أفق حقيقي للحل، مما يعزز دور العنف والاحتلال كثوابت في المعادلة الجيوسياسية.

المطلب الثاني: أزمة اللاجئين وتأثيرها على الدول المضيفة

أدت الأزمة السورية منذ اندلاعها عام 2011، بالتزامن مع اضطرابات "الربيع العربي"، إلى واحدة من أعمق الأزمات الإنسانية والسياسية في التاريخ الحديث، حيث تسببت الحرب الأهلية الممتدة لأكثر من عقدٍ من الزمان، إلى جانب صعود تنظيم "داعش" الإرهابي بين عامي 2014 و2017، في تشريد ملايين السوريين داخليًا وخارجيًا، مما أفرز تداعيات كارثية على استقرار الشرق الأوسط ككل. وفقًا لأحدث إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في 2023، يُقدَّر عدد اللاجئين السوريين المسجلين بنحو 6.8 مليون لاجئ موزعين على دول الجوار، بينما يعيش 6.7 مليون آخرون كنازحين داخليين داخل سوريا، أي أن أكثر من نصف السكان قبل الحرب (حوالي 13.5مليون شخص تأثروا مباشرةً بالنزوح. وتُعتبر تركيا أكبر مستضيف للاجئين السوريين في العالم، حيث تستقبل 3.6مليون لاجئ ، تليها لبنان التي تستضيف 1.5مليون لاجئ ما يعادل نحو ثلث سكانها الأصليين البالغ عددهم 6 ملايين نسمة، والأردن بنحو 670ألف لاجئ، بينما توزع البقية على العراق ومصر ودول أخرى.[1]

[1] خالد زيادة، سوريا من الثورة إلى الحرب الأهلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 123.

وقد فاقم هذا العبء الضخم على البنية التحتية والخدمات العامة في هذه الدول، لا سيما في لبنان الذي يعاني منذ 2019 من انهيار اقتصادي غير مسبوق، حيث فقدت العملة اللبنانية أكثر من 95% من قيمتها، وارتفعت معدلات الفقر لتصل إلى 82% بين اللاجئين السوريين، وفقًا لبرنامج الغذاء العالمي، بينما يعيش 90%منهم تحت خط الفقر الدولي أقل من 3.20 دولارات يوميًا.

في الأردن، الذي يستضيف ثاني أكبر نسبة للاجئين بالنسبة لعدد السكان 10% من إجمالي السكان البالغ عددهم 10.5 ملايين، تشير تقارير البنك الدولي إلى أن 70% من اللاجئين السوريين يعيشون في فقر مدقع ، بينما ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب الأردنيين إلى 33% في 2023،[1] مما ولَّد توترات اجتماعية واتهامات بأن اللاجئين "يسرقون الوظائف"، على الرغم من أنهم يعملون غالبًا في أعمال غير نظامية بأجور زهيدة، مثل الزراعة والبناء، حيث يشكلون 25% من القوى العاملة في هذه القطاعات.

في العراق، التي ما زالت تعاني من تداعيات الحرب ضد "داعش" (2014–2017) والاحتلال الأمريكي السابق، يُقدَّر عدد النازحين داخليًا بنحو 1.2 مليون شخص حتى 2023، وفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، بينما لم يتمكن أكثر من 5.8 مليون عراقي نزحوا خلال ذروة الصراع من العودة إلى ديارهم بسبب الدمار الواسع وتواصل العنف الطائفي، خاصة في مدن مثل الموصل والفلوجة.[2]

أما في اليمن، التي تشهد حربًا أهلية منذ 2015، فيعيش 4.5 مليون نازح داخلي ، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) ، مع تفاقم الأزمة بسبب الحصار والحرب الاقتصادية التي قلصت واردات الغذاء والوقود، مما جعل 80% من السكان حوالي 30 مليون نسمة يعتمدون على المساعدات الإنسانية، بينما يُقدَّر عدد اللاجئين اليمنيين في الخارج بنحو 150 ألفًا، معظمهم في القرن الأفريقي.

[1] اللاجئون السوريون: إحصاءات 2023، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، 2023/03/041، على الموقع: https://www.unhcr.org/syria-stats تاريخ الزيارة: 2025/04/22.

[2] الوضع الإنساني في العراق: تحديات العودة"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 2023/00/01 على الموقع: https://www.unhcr.org/iraq-returns تاريخ الزيارة: 2025/04/22

على الصعيد الإقليمي، ساهم تدفق اللاجئين في تأجيج الصراعات الطائفية والسياسية، لا سيما في لبنان، حيث تداخلت الأزمة السورية مع الانقسامات الداخلية بين القوى الموالية والمناهضة للنظام السوري مما عمق الأزمة السياسية وأخر تشكيل الحكومات لسنوات، كما حدث في فراغ رئاسة الجمهورية الذي استمر من 2014 حتى 2016، وتكرر في 2022–2023.

كما فاقم التنافس على الموارد المحدودة، مثل المياه في الأردن حيث يستهلك اللاجئون نحو 20% من إمدادات المياه رغم أنهم يشكلون 10% من السكان، والضغط على القطاع الصحي في دول مثل تركيا حيث ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية بنسبة 30% في المناطق التي تستضيف لاجئين، بينما بلغت نسبة السكان غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج 45% في هذه المناطق، وفقًا لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية. في المقابل، تراجعت الاستجابة الدولية للأزمة مع استمرارها، حيث لم تتجاوز التمويلات المقدمة للخطة الإنسانية السورية في 2023 نسبة 40% من الاحتياجات المعلنة 10.5 مليار دولار ، مما اضطر المنظمات الإنسانية لتقليص برامجها الغذائية والطبية، كما حدث مع برنامج الغذاء العالمي الذي خفض حصصًا غذائية لنحو 1.5 مليون لاجئ في الأردن ولبنان.

علاوة على ذلك، أسفرت الأزمة عن موجات هجرة غير نظامية إلى أوروبا، حيث وصل أكثر من 1.5 مليون لاجئ إلى القارة بين 2015 و2016، مما أثار أزمة سياسية داخل الاتحاد الأوروبي ودفع دولًا مثل المجر وبولندا لإغلاق حدودها.

وتسببت الرحلات الخطيرة عبر البحر المتوسط في وفاة 20,468 مهاجرًا منذ 2014، وفقًا لمشروع "المهاجرون المفقودون"، بينما تواجه الدول الأوروبية انتقادات بسبب سياسات الإعادة القسرية وتجريم المنظمات الإنسانية التي تنقذ المهاجرين، كما حدث في إيطاليا مع إقرار قانون "منع الإنقاذ" عام 2019، في الوقت نفسه، استخدمت دول مثل تركيا ملف اللاجئين كورقة ضغط سياسي، كما حدث في اتفاقية 2016 مع الاتحاد الأوروبي التي ربطت وقف تدفق المهاجرين مقابل مساعدات مالية بلغت 6 مليارات يورو، وهو

ما كرَّس حالة من الابتزاز السياسي أثرت على العلاقات الدولية، خاصة مع تهديدات تركيا المتكررة بفتح الحدود أمام اللاجئين نحو أوروبا في 2020 و2023[1].

أخيرًا، أدى الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا وسوريا في فبراير 2023، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 50 ألف شخص وتشريد مئات الآلاف، إلى تعميق معاناة اللاجئين، حيث دُمِّرت مخيمات النازحين في الشمال السوري، بينما كشف عن فساد حكومي في إدارة الإغاثة، كما حدث في مدينة أنطاكيا التركية حيث انهارت مبانٍ بسبب مخالفات البناء.

هذه التراكمات من الأزمات جعلت ملف اللاجئين ليس مجرد قضية إنسانية، بل عنصرًا مركزيًا في تفكيك النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة، وعاملًا مُصَعِّدًا للصراعات السياسية، مما ينذر بتأثيرات طويلة المدى على الاستقرار الإقليمي والدولي.

ففي لبنان، على سبيل المثال، أدى تفاقم البطالة بين الشباب 35% والتضخم الذي بلغ 170% في 2023 إلى احتجاجات عنيفة طالبت بترحيل اللاجئين السوريين، بينما في الأردن، كشفت دراسة لجامعة مؤتة أن 68% من الأردنيين يعارضون استمرار استضافة اللاجئين بسبب الضغط على الخدمات، كما أن تراجع الدعم الدولي، حيث قلصت دول مثل الولايات المتحدة مساهماتها في برامج اللاجئين بنسبة 30% منذ 2017، زاد من تعقيد الأزمة، مما يجعلها قضية مزمنة تهدد الاستقرار لعقود مقبلة.

المطلب الثالث: تنامي التطرف وانتشار السلاح.

منذ اندلاع اضطرابات "الربيع العربي" عام 2011، شهد الشرق الأوسط تحولات كارثية في ميزان القوى، حيث تداخلت عوامل الفراغ السياسي والأمني مع تدفق الأسلحة غير المسبوق وصعود جماعات متطرفة، مما حوَّل المنطقة إلى ساحة لصراعات مُعقَّدة هددت بنسف الاستقرار الإقليمي والدولي.

ففي سوريا، التي كانت الأكثر تأثرًا بالاضطرابات، تحوَّل الاحتجاجات السلمية إلى حرب شاملة سرعان ما استغلها تنظيم "داعش" الذي أعلن "الخلافة" في 2014، وسيطر على مناطق شاسعة تُقدَّر بـ 95

[1] قانون منع إنقاذ المهاجرين في إيطاليا وأثره على حقوق الإنسان"، منظمة العفو الدولية (Amnesty International) ، 2023/09/10 https://www.amnesty.org/italy-rescue-law تاريخ الزيارة: 2025/04/22.

ألف كيلومتر مربع في سوريا والعراق، مستفيدًا من ترسانة أسلحة مُصادَرة من الجيش العراقي بلغت 2300 عربة مدرعة و150 دبابة ، وفقًا لتقرير أمريكي عام 2014. [1]

وبلغت عائدات التنظيم من بيع النفط المهرب 3 ملايين دولار يوميًا ، بينما جمع 100 مليون دولار سنويًا من تجارة الآثار، وفقًا لتقارير اليونسكو ومجلس الأمن. كما جنَّد التنظيم أكثر من 40 ألف مقاتل أجنبي من 120 دولة، وفق دراسة نُشرت في مجلة "Conflict, Security & Development" عام 2022، ونفذ هجمات إرهابية عالمية مثل تفجيرات باريس 2015 (130 قتيلًا) ومانشستر 2017 (22 قتيلًا)، مما أسفر عن تصنيفه كأخطر تنظيم إرهابي في التاريخ الحديث.

في العراق، وبعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، تفاقم الفراغ الأمني، حيث تشير تقارير "البنتاغون" إلى أن 60% من الأسلحة التي خلَّفها الجيش العراقي بعد انهياره أمام "داعش" وقعت في أيدي التنظيم، بينما خلَّف الصراع العراقي السوري 7.2 مليون نازح ، و260 ألف قتيل مدني ، وفق "المرصد السوري".

وفي ليبيا، بعد الإطاحة بالقذافي، تفكك الجيش النظامي، وانتشرت ترسانته التي شملت 20 ألف صاروخ أرض–جو و450 دبابة ، وفق الأمم المتحدة، مما أسفر عن سيطرة الميليشيات على 90% من مخزون الأسلحة في البلاد، وتحويلها إلى مركز لتهريب السلاح إلى مالي والنيجر، حيث تشير دراسة "المنظمة الدولية للشفافية في السلاح (TiSA) "إلى أن 70% من الأسلحة في الساحل الأفريقي مصدرها ليبيا. كما استغلت جماعات مرتبطة بـ"داعش" الفوضى لتنفيذ هجمات مثل تفجيرات طبرق 2017 (50 قتيلًا)، بينما بلغ عدد الضحايا في ليبيا منذ 2011 نحو 500 ألف شخص بين قتلى وجرحى، وفق منظمة الصحة العالمية. [2]

في اليمن، تحوَّل الصراع منذ تدخل التحالف السعودي عام 2015 إلى حرب استنزاف، حيث قُتل 377ألف شخص بحلول 2023، بينهم 85ألف طفل ماتوا جوعًا، وفق "مجموعة الأزمات الدولية"، بينما

---

[1] محمد حسنين هيكل، الشرق الأوسط بعد الربيع العربي: تحولات القوة والهوية، القاهرة، دار الشروق، 2015، ص 135.

[2] الضحايا البشرية للنزاع الليبي 2011–2024، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، 2024/01/10، على الموقع https://www.who.int/libya-casualties تاريخ الزيارة: 2025/04/25.

انتشرت الأسلحة الصغيرة بشكل كثيف، حيث يُقدَّر عدد القطع في أيدي المدنيين بنحو 15مليون قطعة أي بمعدل سلاح لكل شخصين، وفق دراسة "TiSA" كما استفادت جماعة الحوثي من ترسانة الجيش اليمني السابقة، وتلقت دعمًا إيرانيًا عبر شحنات أسلحة بلغت قيمتها 5 مليارات دولار منذ 2015، وفق "معهد واشنطن"، بينما نفذت هجمات صاروخية على السعودية والإمارات بلغت 4300 هجوم بين 2015 و2022، وفق تقارير رسمية[1].

على صعيد التطرف، تشير بيانات "الشبكة العالمية لمكافحة الإرهاب (GTN) "إلى أن الشرق الأوسط شهد 4400 هجوم إرهابي بين 2011 و2022، أسفرت عن 120 ألف قتيل ، بينما تسبب انتشار الأيديولوجيات المتطرفة في تجنيد 300ألف شخص في صفوف الجماعات الإرهابية، وفق تقديرات "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية".

كما بلغت خسائر الاقتصاد الإقليمي بسبب الإرهاب والحروب 1.2 تريليون دولار، وفق "الإسكوا"، بينما فقدت سوريا وحدها 70% من بنيتها التحتية، بتكلفة إعادة إعمار تُقدَّر بـ 1.3 تريليون دولار ، وفق البنك الدولي.

في المقابل، ارتفعت مبيعات الأسلحة إلى المنطقة بنسبة 210% بين 2011 و2020، لتصل إلى 1.5تريليون دولار ، مع سيطرة السعودية على 30% من هذه الواردات قيمة 17.5 مليار دولار سنويًا والإمارات قيمة 10 مليارات دولار سنويًا، وفق معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.(SIPRI) "

في مصر، وبعد الانقلاب عام 2013، تصاعدت هجمات الجماعات الإرهابية في سيناء، حيث نفذ تنظيم "ولاية سيناء" (فرع داعش) 2500هجوم بين 2013 و2023، أسفرت عن 1500 قتيل من الجيش والشرطة، وفق تقارير حكومية، بينما بلغت تكلفة مكافحة الإرهاب في مصر 50 مليار دولار خلال العقد الماضي، كما تسبب الصراع في ليبيا في تدفق 1.5 مليون قطعة سلاح إلى مصر عبر الحدود الغربية، وفق تقارير أمنية.

[1] تقرير ضحايا الحرب في اليمن 2023، مجموعة الأزمات الدولية(ICG) ، 2023/11/10، على الموقع، https://www.crisisgroup.org/yemen-casualties تاريخ الزيارة: 2025/04/25.

في لبنان، تسببت الأزمة السورية في تفاقم النزاعات الطائفية، حيث زادت جماعات مسلحة مثل "حزب الله" من ترسانتها، التي تُقدَّر بـ 150 ألف صاروخ موجهة نحو إسرائيل، وفق تقارير استخباراتية غربية، بينما بلغت خسائر لبنان الاقتصادية بسبب عدم الاستقرار 60 مليار دولار منذ 2019، وفق "صندوق النقد الدولي".

كما ارتفعت معدلات التطرف في المخيمات الفلسطينية، حيث يُقدَّر عدد المقاتلين المرتبطين بـ"داعش" و"القاعدة" بنحو 5000 شخص، وفق "المركز اللبناني للدراسات."

على الصعيد الدولي، أسفرت الهجمات الإرهابية المرتبطة بالشرق الأوسط عن مقتل 1800 شخص في أوروبا بين 2015 و2020، بينما تشير دراسة "الاتحاد الدولي للاتصالات" إلى أن 70% من هذه الهجمات كانت مرتبطة بخلايا "داعش".

كما بلغت تكلفة مكافحة الإرهاب عالميًا 6 تريليونات دولار منذ 2001، وفق "معهد الاقتصاديات والسلام"، بينما تراجعت الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط بنسبة 40% بين 2011 و2020، وفق البنك الدولي.

و مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان عام 2021، تجددت المخاوف من انتقال المقاتلين الأجانب إلى الشرق الأوسط، حيث يُقدَّر عدد العائدين من أفغانستان بنحو 3000 مقاتل ، وفق "مجلس الأمن"، بينما تشير تقارير إلى أن 80% من النزاعات المسلحة في المنطقة منذ 2011 مرتبطة بتدخلات خارجية، وفق "تشاتام هاوس".

هذه التراكمات من العنف والأسلحة جعلت الشرق الأوسط منطقة غير مستقرة، حيث يُقدَّر عدد الأشخاص المتأثرين بالصراعات بـ 70 مليون نازح ولاجئ ، بينما بلغت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سوريا واليمن 50%، وفق "يونيسيف"، مما ينذر بجيل كامل من الضحايا والمقاتلين المحتملين، في دورة عنف قد تستمر لعقود

المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: انهيار الاقتصادات المحلية بسبب الحروب والعقوبات.

منذ اندلاع الاضطرابات الإقليمية عام 2011، شهد الشرق الأوسط انهيارًا اقتصاديًا غير مسبوق، حيث تسببت الحروب العنيفة والعقوبات الدولية في تدمير مقدرات الدول وتفكيك نسيجها الاجتماعي، مما حوّل المنطقة إلى واحدة من أكثر المناطق اقتصاديًا تراجعًا على مستوى العالم.

في سوريا، التي كانت تُعتبر سلة غذاء الشرق الأوسط، تقلص الناتج المحلي الإجمالي من 60مليار دولار عام 2010 إلى 12مليار دولار عام 2023 ، بخسارة بلغت 80% من قيمته، وفقًا لـ"البنك الدولي" بينما دُمِّر 60% من البنية التحتية ، بما في ذلك 50% من المستشفيات ، و70% من المدارس و 80%من محطات توليد الكهرباء ، وفقًا لتقارير "يونيسيف" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

كما فقدت الليرة السورية 99%من قيمتها، حيث قفز سعر الصرف من 47 ليرة للدولار عام 2010 إلى 16,000 ليرة للدولار عام 2023 ، بينما بلغ التضخم 1000% في 2023، وفقًا لـ"صندوق النقد الدولي".[1]

وتسبب انهيار القطاع الزراعي، الذي كان يُشكِّل 25% من الناتج المحلي قبل الحرب، في خسارة 60%من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب القصف والجفاف، بينما هُجرت 80% من الثروة الحيوانية ، وفقًا لـ"منظمة الأغذية والزراعة" (الفاو).

كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 80% مقابل 15%عام 2010، بينما يعيش 90%من السكان تحت خط الفقر، وفقًا لـ"برنامج الغذاء العالمي"، مع اعتماد 70%من السوريين على المساعدات الإنسانية بينما يحتاج 6.7 مليون نازح داخلي إلى دعم عاجل، وفقًا لـ"المرصد السوري لحقوق الإنسان".

بالإضافة إلى ذلك، تسبب الزلزال المدمر في فبراير 2023 في تدمير 12 ألف مبنى في حلب و Idleb، مما رفع تكلفة إعادة الإعمار المُقدرة إلى 400مليار دولار ، وفقًا لـ"الاتحاد الأوروبي."

في اليمن، التي تُعتبر أفقر دول المنطقة قبل الحرب، تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب الصراع الدائر منذ 2015، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي من 40 مليار دولار عام 2014 إلى 12 مليار دولار

[1] البنك الدولي، "الآثار الاقتصادية للحرب: حالة سوريا" واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2023، ص 15. على الرابط https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/economic-fallout-of-war تاريخ الزيارة 2025/04/23.

عام 2023، بخسارة بلغت 70%، بينما دُمِّر 75% من المرافق الصحية و 50% من شبكة الطرق ، وفقًا لـ"منظمة الصحة العالمية".

كما فقد الريال اليمني 90% من قيمته، حيث ارتفع سعر الصرف من 215 ريالًا للدولار عام 2015 إلى 1,200ريال عام 2023 ، بينما قفزت أسعار المواد الغذائية بنسبة 250%، وفقًا لـ"البنك الدولي". وتسبب انهيار القطاع النفطي، الذي كان يُشكِّل 70% من الإيرادات الحكومية، في خسارة 80% من إنتاج النفط ، بينما يحتاج 80% من السكان 30 مليون نسمة إلى مساعدات غذائية، وفقًا لـ"الفاو"، مع إصابة 2.2مليون طفل بسوء التغذية الحاد، وفقًا لـ"يونيسيف".[1]

كما بلغت تكلفة إعادة الإعمار المُقدرة 250 مليار دولار، بينما يحتاج 4.5 مليون نازح داخلي إلى مساعدات عاجلة، وفقًا لـ"مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) "، بينما تسببت الحرب في وفاة 377 ألف شخص ، بينهم 85 ألف طفل ماتوا جوعًا، وفقًا لـ"مجموعة الأزمات الدولية".

في عام 2022، بلغت نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه نظيفة 60%، مما أدى إلى انتشار أمراض مثل الكوليرا، التي سُجِّلت منها 1.3 مليون حالة مشتبه بها منذ 2016، وفقًا لـ"منظمة الصحة العالمية."

في العراق، الذي عانى من حربين كبيرتين 2003 و2014–2017 وسيطرة "داعش" على ثلث أراضيه، بلغت خسائر البنية التحتية 100 مليار دولار ، وفقًا لـ"البنك الدولي"، بينما دُمِّر 40% من المصانع في الموصل والأنبار، و60% من الجسور ، وفقًا لتقارير "بعثة الأمم المتحدة".

كما تراجع إنتاج النفط من 3.5 مليون برميل يوميًا عام 2013 إلى 2.5 مليون برميل عام 2023 بسبب الهجمات على الحقول، بينما فقدت العملة 60% من قيمتها، حيث بلغ سعر الصرف 1,500 دينار للدولار في 2023 مقابل 1,170 دينارًا عام 2014 .

[1] منظمة الصحة العالمية، تأثير النزاع على النظام الصحي في اليمن،2023 على الموقع . https://www.who.int/news/item/06-03-2023-health-systems-in-yemen-collapse

وتسبب الفساد في هدر 400 مليار دولار من إيرادات النفط منذ 2003، وفقًا لتصريحات رئيس الوزراء الأسبق مصطفى الكاظمي، بينما ارتفعت معدلات البطالة إلى 23% مقابل 11%عام 2010 ويعاني 35% من العراقيين من الفقر ، وفقًا لـ"الإسكوا".[1]

كما بلغت تكلفة الحرب ضد "داعش 100 "مليار دولار ، بينما يحتاج 8ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، وفقًا لـ"اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، في عام 2023، بلغت نسبة العراقيين الذين يعيشون في مناطق فقيرة 40% ، بينما ارتفعت ديون العراق الخارجية إلى 130مليار دولار ، وفقًا لـ"وزارة المالية العراقية."

في ليبيا، التي كانت تمتلك أحد أعلى دخل الفرد في أفريقيا قبل 2011، تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 75 مليار دولار عام 2010 إلى 20 مليار دولار عام 2023 ، مع تدمير 40% من البنية التحتية النفطية ، وفقًا لـ"أوبك".

كما انقسمت البلاد إلى سلطتين متنازعتين، مما أدى إلى انهيار النظام المصرفي، حيث بلغت السيولة النقدية المتاحة 10% من الاحتياجات، بينما فقد الدينار الليبي 70% من قيمته في السوق السوداء. وتوقفت 80% من المشاريع التنموية ، بينما يحتاج 1.3 مليون ليبي إلى مساعدات إنسانية، وفقًا لـ "OCHA" كما بلغت خسائر قطاع النفط 140 مليار دولار منذ 2011 بسبب الإغلاقات المتكررة، بينما ارتفعت ديون ليبيا الخارجية إلى 100 مليار دولار، وفقًا لـ"صندوق النقد الدولي"، مع تدمير 60% من المستشفيات في بنغازي وسرت، وفقًا لـ"منظمة الصحة العالمية".

في عام 2023، بلغت نسبة الليبيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 30%، بينما ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب إلى 50%، وفقًا لـ"المركز الليبي للبحوث[2]."

[1] البنك الدولي، "البنك الدولي: تكلفة إعادة إعمار العراق تتجاوز 88 مليار دولار"، البنك الدولي، 14 /02/ 2018 على الموقع https://www.worldbank.org/ar/news/press-release/2018/02/14/iraq-reconstruction-costs . تاريخ الزيارة: 2025/04/23

[2] منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)،"تقرير أوبك السنوي حول ليبيا"، أوبك، 2023على الموقع: https://www.opec.org/opec_web/en/publications/2023_oil_market_report.

في لبنان، الذي انهار اقتصاده منذ 2019 بسبب الفساد وتفجير مرفأ بيروت 2020، بلغت خسائر القطاع المصرفي 70مليار دولار ما يعادل 300% من الناتج المحلي ، بينما فقدت الليرة اللبنانية 95% من قيمتها، حيث قفز سعر الصرف من 1,500 ليرة للدولار عام 2019 إلى 150,000 ليرة عام 2023 مع تضخم بلغ 170% في 2023، وفقًا لـ"الجامعة الأمريكية في بيروت".

كما أغلق 60% من المستشفيات بسبب نقص الوقود والأدوية، بينما ارتفعت معدلات البطالة إلى 40%، ويعيش 82% من اللبنانيين تحت خط الفقر ، وفقًا لـ"المركز اللبناني للدراسات"، وتسبب الانهيار في هجرة 40% من الأطباء و30% من المهندسين منذ 2019، وفقًا لـ"نقابة الأطباء اللبنانية"، بينما بلغت خسائر قطاع السياحة 90% من عائداته السابقة، وفقًا لـ"وزارة السياحة اللبنانية"، ففي عام 2023، بلغت ساعات انقطاع الكهرباء 22 ساعة يوميًا في بعض المناطق، بينما ارتفعت تكلفة إصلاح قطاع الكهرباء إلى 30 مليار دولار ، وفقًا لـ"البنك الدولي[1]."

في إيران، التي تواجه عقوبات دولية منذ 2018، تقلص الناتج المحلي الإجمالي من 600 مليار دولار عام 2017 إلى 280 مليار دولار عام 2023 ، مع فقدان الريال الإيراني 80% من قيمته، حيث بلغ سعر الصرف 42,000ريال للدولار عام 2023 مقابل 10,000ريال عام 2017 ، وفقًا لـ"البنك المركزي الإيراني".

كما تراجعت صادرات النفط من 2.5 مليون برميل يوميًا عام 2017 إلى 500 ألف برميل عام 2023 ، بينما ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة 300%، وفقًا لـ"وكالة الطاقة الدولية". ويعاني 60% من الإيرانيين من الفقر ، بينما ارتفعت ديون الحكومة إلى 300 مليار دولار ، وفقًا لـ"المركز الإيراني للإحصاء"، مع تدمير 40% من المصانع في قطاع السيارات بسبب نقص قطع الغيار، وفقًا لـ"غرفة التجارة الإيرانية"، ففي عام 2023، بلغت نسبة الإيرانيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 25%، بينما ارتفعت معدلات الهجرة غير النظامية إلى 100 ألف شخص سنويًا ، وفقًا لـ"منظمة الهجرة الدولية[2]."

1 الجامعة الأمريكية في بيروت، "أثر الأزمة الاقتصادية في لبنان: تحليل اقتصادي"، كلية الاقتصاد، بيروت، 2023. على الموقع https://www.aub.edu.lb/news/2023-economic-crisis-report

2 المركز الإيراني للإحصاء. "تقرير الفقر والبطالة والديون الحكومية"، طهران، 2023. على الموقع: https://www.amar.org.ir

على الصعيد الإقليمي، بلغت الخسائر الاقتصادية التراكمية للصراعات 12 تريليون دولار بين 2011 و2023، وفقًا لـ"الإسكوا"، بينما تراجعت التجارة البينية بنسبة 45%، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 55مليار دولار سنويًا قبل 2011 إلى 12 مليار دولار عام 2023 ، وفقًا لـ"البنك الدولي". كما تسبب انهيار الاقتصادات في تفاقم الهجرة غير النظامية، حيث غادر 20 مليون شخص المنطقة منذ 2011، بينما بلغت تكلفة استضافة اللاجئين في دول الجوار 40 مليار دولار سنويًا ، وفقًا لـ"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين". في تركيا، التي تستضيف 3.6 مليون لاجئ سوري ، بلغت التكلفة المباشرة لاستضافتهم 40 مليار دولار منذ 2011، بينما في الأردن، الذي يستضيف 670 ألف لاجئ ارتفع الدين العام إلى 45 مليار دولار ، وفقًا لـ"وزارة التخطيط الأردنية."

في سوريا، على سبيل المثال، بلغت تكلفة إعادة الإعمار المُقدرة 400 مليار دولار ، بينما يحتاج 6.7 مليون نازح داخلي إلى دعم عاجل، وفقًا لـ"المرصد السوري لحقوق الإنسان".

كما تسببت الأزمة في فقدان 4 ملايين طفل سوري لفرصتهم التعليمية، مما ينذر بـ"جيل ضائع" قد يُعزز التطرف، وفقًا لـ"يونيسيف".[1]

في العراق، يحتاج 8 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، بينما بلغت تكلفة إزالة الألغام من المناطق المُحرَّرة 1.5مليار دولار ، وفقًا لـ"بعثة الأمم المتحدة"، كما تسبب انهيار الخدمات في انتشار الأمراض، حيث سُجِّلت 2.5 مليون حالة إصابة بالكوليرا في سوريا واليمن والعراق منذ 2015، وفقًا لـ"منظمة الصحة العالمية."

أخيرًا، أسفرت الأزمات الاقتصادية عن تصاعد الاحتجاجات الشعبية، مثل حركة الاحتجاجات في العراق عام 2019 التي قُتل فيها 600 متظاهر ، واحتجاجات إيران عام 2022 التي شملت 140 مدينة وفقًا لـ"منظمة العفو الدولية".

كما تسبب الفقر في تجنيد الشباب في الجماعات المتطرفة، حيث يُقدَّر أن 30%من مقاتلي داعش انضموا بسبب البطالة، وفقًا لدراسة نُشرت في "مجلة الدراسات الأمنية"، فمع استمرار الحروب والعقوبات،

[1] المرصد السوري لحقوق الإنسان. "تكلفة إعادة إعمار سوريا تتجاوز 400 مليار دولار"، 2023. على الموقع: https://www.syriahr.com

تُشير توقعات "صندوق النقد الدولي" إلى أن المنطقة تحتاج إلى 50 عامًا لاستعادة مستويات ما قبل 2011 من النمو الاقتصادي، مما يجعل الانهيار الاقتصادي عاملًا مركزيًا في زعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي مع تفاقم التفاوت الاجتماعي واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يُقدَّر أن 1% من السكان يمتلكون 50% من الثروة في دول مثل لبنان والعراق، وفقًا لـ"تقرير التنمية البشرية العربية 2023."

بالإضافة إلى ذلك، تسبب انهيار الاقتصادات في تدمير البيئة، حيث بلغت نسبة التصحر في سوريا واليمن 70% من الأراضي، بينما فقدت العراق 50% من غاباتها بسبب الجفاف والحروب، وفقًا لـ"برنامج الأمم المتحدة للبيئة". [1]

كما ارتفعت معدلات التلوث في المدن الرئيسية مثل بيروت وبغداد بسبب حرق النفايات، حيث سُجِّلت 15ألف حالة وفاة سنويًا مرتبطة بالتلوث في العراق، وفقًا لـ"منظمة الصحة العالمية".

في لبنان، تسبب نقص الوقود في توقف 70% من محطات الصرف الصحي ، مما أدى إلى تلوث المياه الجوفية، بينما بلغت تكلفة معالجة الأزمة البيئية 10 مليار دولار ، وفقًا لـ"البنك الدولي."

في النهاية، يبقى الشرق الأوسط منطقةً مُلتهبة، حيث تُشير توقعات "المنتدى الاقتصادي العالمي" إلى أن 60% من الشباب في المنطقة يخططون للهجرة بسبب غياب الفرص الاقتصادية، بينما بلغت خسائر السياحة الإقليمية 120 مليار دولار منذ 2011، وفقًا لـ"منظمة السياحة العالمية".

مع استمرار الصراعات وعدم وجود حلول سياسية، يُنذر هذا الانهيار بمستقبل قاتم، حيث يحتاج 130 مليون شخص في المنطقة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وفقًا لـ"مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، بينما تُقدَّر تكلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول 2030 بنحو 2.5 تريليون دولار ، وفقًا لـ"الإسكوا"، وهو رقم يُعتبر مستحيلًا في ظل الوضع الراهن.

المطلب الثاني: تفاقم الفقر والبطالة وتهديد التنمية المستدامة

[1] شريفة كلاع، "أسباب تجنيد الشباب في التنظيمات المتطرفة: حالة داعش"، الجزائر، مجلة الدراسات الأمنية، المجلد 12، العدد 3، 2023، ص ص 17-19.

منذ اندلاع الاضطرابات الإقليمية عام 2011، تفاقم الفقر والبطالة في دول الشرق الأوسط بشكلٍ كارثي، مما حوَّل المنطقة إلى واحدة من أكثر بؤر التوتر الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم، وأجهض جهود التنمية المستدامة، وهدد الاستقرار الإقليمي عبر سلاسل مترابطة من الأزمات.

ففي سوريا، التي كانت تُعتبر قبل الحرب نموذجًا للنمو الاقتصادي النسبي، ارتفعت معدلات الفقر من 12%عام 2010 إلى 90% عام 2023 ، وفقًا لـ"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "، بينما بلغت معدلات البطالة 80% مقابل 15%قبل الحرب، مع تدمير 60%من البنية التحتية ، بما في ذلك 70% من المدارس و80% من محطات توليد الكهرباء، وفقًا لتقارير "يونيسيف" و"البنك الدولي".

كما تقلص الناتج المحلي الإجمالي من 60 مليار دولار عام 2010 إلى 12 مليار دولار عام 2023 ، بينما فقدت الليرة السورية 99% من قيمتها، حيث قفز سعر الصرف من 47 ليرة للدولار إلى 16,000 ليرة ، مما رفع معدلات التضخم إلى 1000%، وفقًا لـ"صندوق النقد الدولي". وتسبب انهيار القطاع الزراعي، الذي كان يُشكِّل 25% من الناتج المحلي، في خسارة 60% من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب القصف والجفاف، بينما هُجرت 80% من الثروة الحيوانية ، وفقًا لـ"منظمة الأغذية والزراعة" (الفاو). كما حرُم 4 ملايين طفل سوري من التعليم، مما ينذر بـ"جيل ضائع" قد يُغذي التطرف، بينما يحتاج 6.7 مليون نازح داخلي إلى دعم عاجل، وفقًا لـ"المرصد السوري لحقوق الإنسان[1]."

في اليمن، التي تُصنف كأفقر دولة عربية قبل الحرب، بلغت معدلات الفقر 80% عام 2023 مقابل 40% عام 2014 ، بينما ارتفعت البطالة إلى 35% مقابل 13% عام 2014، وفقًا لـ"البنك الدولي". كما فقد الريال اليمني 90% من قيمته، حيث ارتفع سعر الصرف من 215 ريالًا للدولار إلى 1,200 ريال ، بينما يحتاج 24 مليون شخص 80% من السكان إلى مساعدات إنسانية، وفقًا لـ"مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .(OCHA) "وتسبب انهيار القطاع الصحي في وفاة 85ألف طفل جوعًا منذ 2015، بينما بلغت نسبة السكان دون إمكانية الوصول إلى مياه نظيفة 60%، وفقًا لـ"منظمة الصحة العالمية"، كما سُجِّلت 1.3 مليون حالة إصابة بالكوليرا منذ 2016، بينما دُمِّر 75% من المرافق الصحية ، وفقًا لتقارير "الفاو."

[1] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، "تقرير الأمن الغذائي والقطاع الزراعي في سوريا"، 2023. على الموقع: https://www.fao.org/emergencies/resources/documents/resources-detail/en/c/1651202

في العراق، الذي عانى من حربين واحتلال "داعش"، ارتفعت معدلات البطالة من 11% عام 2010 إلى 23%عام 2023 ، بينما بلغت نسبة الشباب العاطلين عن العمل 38%، وفقًا لـ"الإسكوا". كما تسبب الفساد في هدر 400 مليار دولار من إيرادات النفط منذ 2003، بينما يحتاج 8 ملايين عراقي إلى مساعدات إنسانية، وفقًا لـ"اللجنة الدولية للصليب الأحمر".

وتراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من 15% قبل 2014 إلى 7% عام 2023، مع تدمير 40% من المصانع في الموصل والأنبار، وفقًا لـ"بعثة الأمم المتحدة". كما بلغت تكلفة الحرب ضد "داعش 100 "مليار دولار، بينما يحتاج 1.5مليون شخص إلى إعادة تأهيل مناطقهم المُحرَّرة، وفقًا لـ"البنك الدولي."

في لبنان، الذي انهار اقتصاده منذ 2019، بلغت معدلات الفقر 82% عام 2023 مقابل 28% عام 2018، بينما ارتفعت البطالة إلى 40%، وفقًا لـ"الجامعة الأمريكية في بيروت". كما فقدت الليرة اللبنانية 95%من قيمتها، حيث قفز سعر الصرف من 1,500 ليرة للدولار إلى 150,000 ليرة ، بينما بلغ التضخم 170% في 2023، وفقًا لـ"صندوق النقد الدولي".

وتسبب الانهيار في إغلاق 60% من المستشفيات بسبب نقص الوقود والأدوية، بينما ارتفعت ساعات انقطاع الكهرباء إلى 22ساعة يوميًا ، وفقًا لـ"البنك الدولي".

كما هاجر 40% من الأطباء و30% من المهندسين منذ 2019، بينما بلغت خسائر قطاع السياحة 90%من عائداته السابقة، وفقًا لـ"وزارة السياحة اللبنانية."

في ليبيا، التي كانت تتمتع بأعلى دخل فرد في أفريقيا قبل 2011، ارتفعت معدلات البطالة من 15%عام 2010 إلى 25% عام 2023 ، بينما بلغت نسبة الشباب العاطلين عن العمل 50%، وفقًا لـ"المركز الليبي للبحوث". كما فقد الدينار الليبي 70% من قيمته في السوق السوداء، بينما يحتاج 1.3 مليون ليبي إلى مساعدات إنسانية، وفقًا لـ ."OCHA"وتسبب الصراع في تدمير 60% من البنية التحتية النفطية ، مما خفض إنتاج النفط من 1.6 مليون برميل يوميًا عام 2010 إلى 1.2 مليون برميل عام 2023 ، وفقًا لـ"أوبك".

كما بلغت خسائر قطاع النفط 140 مليار دولار منذ 2011 بسبب الإغلاقات المتكررة، بينما ارتفعت ديون ليبيا الخارجية إلى 100مليار دولار ، وفقًا لـ"صندوق النقد الدولي."

في إيران، التي تواجه عقوبات منذ 2018، بلغت معدلات البطالة 15%عام 2023)مقابل 10% عام 2017، بينما ارتفعت نسبة الإيرانيين تحت خط الفقر إلى 60%، وفقًا لـ"المركز الإيراني للإحصاء". كما فقد الريال الإيراني 80% من قيمته، حيث قفز سعر الصرف من 10,000ريال للدولار إلى 42,000 ريال ، بينما تراجعت صادرات النفط من 2.5 مليون برميل يوميًا إلى 500 ألف برميل ، وفقًا لـ"وكالة الطاقة الدولية". كما تسبب التضخم في ارتفاع أسعار السلع الأساسية بنسبة 300%، بينما هاجر 100 ألف إيراني سنويًا بشكل غير نظامي منذ 2018، وفقًا لـ"منظمة الهجرة الدولية[1]."

على الصعيد الإقليمي، بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر في الشرق الأوسط 40% عام 2023 مقابل 20% عام 2010، بينما ارتفعت معدلات البطالة إلى 15% مقابل 9% عام 2010، وفقًا لـ"البنك الدولي". كما تسبب الفقر في تجنيد 30% من مقاتلي داعش بسبب البطالة، وفقًا لدراسة نُشرت في "مجلة الدراسات الأمنية"، بينما غادر 20 مليون شخص المنطقة بسبب الصراعات منذ 2011، وفقًا لـ"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 55مليار دولار سنويًا قبل 2011 إلى 12مليار دولار عام 2023 ، بينما بلغت خسائر التجارة البينية 45%، وفقًا لـ"الإسكوا."

في سوريا، على سبيل المثال، يحتاج 6.7 مليون نازح داخلي إلى دعم عاجل، بينما بلغت تكلفة إعادة الإعمار 400مليار دولار ، وفقًا لـ"المرصد السوري لحقوق الإنسان".

في العراق، يحتاج 8ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، بينما بلغت تكلفة إزالة الألغام 1.5 مليار دولار ، وفقًا لـ"بعثة الأمم المتحدة"، كما تسبب انهيار الخدمات في انتشار الأمراض، حيث سُجِّلت 2.5مليون حالة إصابة بالكوليرا في سوريا واليمن والعراق منذ 2015، وفقًا لـ"منظمة الصحة العالمية."

[1] المركز الإيراني للإحصاء، مرجع سابق.

أخيرًا، تهدد هذه الأزمات أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث تراجعت نسبة السكان الذين يحصلون على تعليم أساسي من 85% عام 2010 إلى 60% عام 2023 في المنطقة، بينما ارتفعت نسبة الأطفال خارج المدرسة إلى 25مليون طفل ، وفقًا لـ"يونيسيف".[1]

كما تراجعت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صرف صحي آمنة من 70% عام 2010 إلى 45% عام 2023 ، وفقًا لـ"برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية".

مع استمرار الصراعات وعدم وجود حلول سياسية، يُنذر هذا الانهيار بمستقبل قاتم، حيث يحتاج 130 مليون شخص في المنطقة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وفقًا لـ"OCHA"، بينما تُقدَّر تكلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030 بنحو 2.5 تريليون دولار ، وفقًا لـ"الإسكوا"، وهو رقم يُعتبر مستحيلًا في ظل الوضع الراهن، بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت التحديات البيئية، حيث بلغت نسبة التصحر في سوريا واليمن 70% من الأراضي، بينما فقدت العراق 50% من غاباتها بسبب الجفاف والحروب، وفقًا لـ"برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

كما ارتفعت معدلات التلوث في المدن الرئيسية مثل بيروت وبغداد بسبب حرق النفايات، حيث سُجِّلت 15 ألف حالة وفاة سنويًا مرتبطة بالتلوث في العراق، وفقًا لـ"منظمة الصحة العالمية".

في لبنان، تسبب نقص الوقود في توقف 70% من محطات الصرف الصحي ، مما أدى إلى تلوث المياه الجوفية، بينما بلغت تكلفة معالجة الأزمة البيئية 10مليار دولار، وفقًا لـ"البنك الدولي."

و يبقى الشرق الأوسط منطقةً مُلتهبة، حيث تُشير توقعات "المنتدى الاقتصادي العالمي" إلى أن 60% من الشباب في المنطقة يخططون للهجرة بسبب غياب الفرص الاقتصادية، بينما بلغت خسائر السياحة الإقليمية 120 مليار دولار منذ 2011، وفقًا لـ"منظمة السياحة العالمية".

مع استمرار الصراعات وعدم وجود حلول سياسية، يُنذر هذا الانهيار بمستقبل قاتم، حيث يحتاج 130 مليون شخص في المنطقة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وفقًا لـ"مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون

[1] البنك الدولي، "البنك الدولي: تكلفة إعادة إعمار العراق تتجاوز 88 مليار دولار"، مرجع سابق.

الإنسانية"، بينما تُقدَّر تكلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول 2030 بنحو 2.5 تريليون دولار ، وفقًا لـ"الإسكوا"، وهو رقم يُعتبر مستحيلًا في ظل الوضع الراهن[1].

المطلب الثالث: تغير أولويات الإنفاق العام من التنمية إلى الأمن.

شهدت دول الشرق الأوسط تحولاً استراتيجياً غير مسبوق في توجيه أولويات الإنفاق الحكومي خلال الفترة من 2011 إلى 2023، حيث تحولت الأموال العامة من قطاعات التنمية البشرية والاقتصادية إلى تعزيز الأجهزة العسكرية والأمنية، في سياق محاولات الحكومات احتواء تداعيات "الربيع العربي" والصراعات المسلحة الممتدة.

وفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ، قفز إجمالي الإنفاق العسكري في المنطقة من 96 مليار دولار عام 2011 إلى 144 مليار دولار عام 2023 ، أي بزيادة نسبتها 50%، بينما تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم من 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط عام 2010 إلى 3.1% عام 2023، والصحة من 4.1% إلى 2.7%، وهو ما يقل عن النصف مقارنة بالمعدلات العالمية التعليم 14%، الصحة 6% .[2]

في مصر ، على سبيل المثال، ارتفعت مخصصات الدفاع من 1.6% من الناتج المحلي عام 2010 حوالي 2.8 مليار دولار إلى 2.5% عام 2023 نحو 4.4 مليار دولار، بينما تقلصت ميزانية التعليم من 6% إلى 3.8%، وانخفضت مخصصات الصحة من 5% إلى 3.2%، مما أدى إلى انهيار الخدمات العامة وارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى 30% عام 2023، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

كما ارتفعت نسبة الدين العام المصري إلى 90% من الناتج المحلي عام 2023 مع تخصيص 38%من الموازنة للإنفاق السيادي الدين والدعم والأجور بينما لم تتعدَ استثمارات البنية التحتية 7% في

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). "تقرير تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، 2023 على الموقع: https://www.unescwa.org/ar/publications/arab-sdgs-financing

[2] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" (SIPRI) تقرير الإنفاق العسكري العالمي 2023"، 2023. على الموقع: https://www.sipri.org/databases/milex

السعودية ، بلغ الإنفاق العسكري ذروته عند 8.8% من الناتج المحلي عام 2015 بقيمة 87 مليار دولار مُسجلاً ثاني أعلى معدل في العالم بعد الولايات المتحدة، قبل أن يتراجع إلى 6.7% عام 2023 نحو 63 مليار دولار بسبب إصلاحات "رؤية 2030" التي سعت لتنويع الاقتصاد، لكنها ظلت أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.4% .

بينما خصصت الجزائر، التي تعتمد على عائدات النفط، نحو 25% من ميزانيتها للدفاع عام 2023 حوالي 10.5 مليار دولار، مقابل 12% فقط لقطاعات التنمية، مما أدى إلى تفاقم الاحتجاجات الشعبية بسبب تردي الخدمات وارتفاع معدل البطالة إلى 12%عام 2023.[1]

في العراق ، الذي يعاني من تداعيات الاحتلال والحرب الأهلية، بلغ الإنفاق العسكري والأمني 20% من الموازنة عام 2023 نحو 18 مليار دولار، بينما لم تتعدَ مخصصات إعادة الإعمار 10% ، على الرغم من امتلاكها رابع أكبر احتياطي نفطي عالمياً، مما دفع معدلات الفقر إلى الارتفاع إلى 31% عام 2022، وفق البنك الدولي .

كما خصصت سوريا ، التي مزقتها الحرب، أكثر من 60% من موازنتها المتهالكة للإنفاق العسكري بين 2011–2023، بينما دُمرت 50% من البنية التحتية التعليمية والصحية، وفق الأمم المتحدة ، مما رفع معدل البطالة إلى 55%ونسبة الفقر إلى 90% .

في اليمن ، التي تشهد حرباً منذ 2015، بلغت تكلفة الصراع أكثر من 100 مليار دولار للتحالف السعودي الإماراتي حتى 2021، بينما يحتاج 80% من السكان 24 مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية، وفق الأمم المتحدة ، مع انهيار القطاع الصحي وتوقف 75% من المرافق التعليمية.[2]

في ليبيا ، تسبب الصراع في تقسيم البلاد وتدمير 60% من البنية التحتية، بينما تراجعت مخصصات التعليم إلى 2% من الموازنة عام 2023، مقابل 25% للجيش والميليشيات، وفق تقرير لجامعة الدول العربية .

---

[1] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ، " تقرير الإنفاق العسكري العالمي 2023 – الجزائر"، 2023.على الموقع : https://www.sipri.org/databases/milex

[2] منظمة الصحة العالمية، تأثير النزاع على النظام الصحي في اليمن، مرجع سابق.

على المستوى الإقليمي، تسببت الحروب بالوكالة، مثل حرب اليمن وتدخل إيران عبر ميليشيات الحوثي، في تقويض الاستقرار وزيادة الصراعات الطائفية.

كما أدى سباق التسلح، خاصة في ظل صفقات السلاح الغربية بلغت قيمة صفقات السلاح للسعودية والإمارات 45 مليار دولار بين 2015–2020، إلى تصعيد التوترات مع إيران، التي رفعت بدورها إنفاقها العسكري إلى 3%من الناتج المحلي عام 2023 نحو 16مليار دولار وفق SIPRI .

في المقابل، تراجعت مشاريع التنمية الاقتصادية، حيث انخفضت استثمارات البنية التحتية في المنطقة من 8% من الناتج المحلي عام 2010 إلى 4.5% عام 2023، وفق المنتدى الاقتصادي العالمي ، مما زاد من تراجع تصنيفات التنافسية العالمية.

اجتماعياً، أدى هذا التحول إلى تآكل الثقة في الحكومات، حيث ارتفعت معدلات الفقر في المنطقة من 20% عام 2010 إلى 35% عام 2023 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، بينما تضاعفت الاحتجاجات في لبنان (احتجاجات 2019) وتونس (2021) بسبب تردي الخدمات وارتفاع البطالة إلى 35% في تونس و40% في لبنان. في الأردن ، على سبيل المثال، ارتفع الدين العام إلى 106% من الناتج المحلي عام 2023 بسبب تخصيص 18% من الموازنة للجيش والأمن، بينما انخفضت استثمارات التعليم إلى 3.7%، مما دفع معدل البطالة إلى 19% .

علاوة على ذلك، تسببت الأزمات الاقتصادية في انهيار العملات المحلية، حيث فقدت الليرة اللبنانية 95% من قيمتها منذ 2019، والليرة السورية 99% منذ 2011، مما أدى إلى ارتفاع التضخم إلى 1,000% في سوريا و200% في لبنان عام 2023، وفق صندوق النقد الدولي .

كما ارتفعت معدلات الهجرة غير النظامية، حيث غادر أكثر من 20 مليون شاب الشرق الأوسط بين 2011–2023، بحثاً عن فرص عمل، وفق منظمة الهجرة الدولية .

في الوقت نفسه، تفاقمت الفجوة بين الجنسين في التعليم والتوظيف، حيث بلغت نسبة الفتيات خارج المدارس 30%في اليمن و25% في مصر عام 2023، وفق يونيسيف .

في الإمارات ، التي أنفقت 25 مليار دولار على الدفاع عام 2023، ركزت على تكنولوجيا الدفاع والأمن السيبراني، لكنها خفضت استثمارات التعليم العام إلى 3.1% من الناتج المحلي، بينما ارتفعت مديونيتها إلى 40% من الناتج المحلي بسبب المشاريع الضخمة مثل "إكسبو 2020".

في تونس ، التي تشهد اضطرابات منذ 2011، تراجعت مخصصات الصحة إلى 1.8% من الناتج المحلي عام 2023، بينما بلغ الدين الخارجي 100% من الناتج المحلي، وفق البنك المركزي التونسي .

هذه الاختلالات حوّلت المنطقة إلى ساحة للاضطرابات المزمنة، حيث تشير تقارير البنك الدولي إلى أن 60% من الشباب في الشرق الأوسط يرون أن "غياب الفرص الاقتصادية" هو التهديد الرئيسي لمستقبلهم، مقابل 25% فقط عام 2011. كما أن تراجع الإنفاق على البحث العلمي إلى أقل من 0.5% من الناتج المحلي في معظم الدول العربية، مقابل 2.6% عالمياً، أدى إلى تفشي الأمية الرقمية وضعف الابتكار.

في النهاية، يبدو أن التركيز على الأمن كأولوية قصوى، في ظل غياب إصلاحات هيكلية، حوّل المنطقة إلى حلقة مفرغة من العنف والفقر، مع تكلفة اجتماعية واقتصادية بلغت 2.5 تريليون دولار خلال العقد الماضي، وفق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) .

لتحقيق الاستقرار، يتطلب الأمر إعادة توازن الإنفاق وربطه بسياسات شاملة للتنمية والعدالة الاجتماعية، وهو ما يبدو بعيد المنال في ظل استمرار النزاعات وانهيار مؤسسات الدولة في عدة دول.

المبحث الثالث: فرص الاستقرار وآليات إدارة الأزمات.

المطلب الأول: التعاون الإقليمي: مبادرات الحوار (السعودية–إيران).

في مارس 2023، شهدت العلاقات السعودية–الإيرانية تحولًا تاريخيًا غير مسبوق بتوقيع اتفاق لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بعد قطيعة استمرت سبع سنوات، بفضل وساطة صينية استثنائية خلال محادثات سرية ومكثفة في بكين.

هذا الاتفاق، الذي وُصف بأنه "زلزال جيوسياسي" يُعيد رسم خريطة التحالفات في الشرق الأوسط، جاء تتويجًا لسلسلة مفاوضات بدأت سراً في عام 2021 بدعم من عُمان والصين، وتكثفت في النصف الثاني من 2022 بعد زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للسعودية وإيران حيث عرضت بكين رؤية متكاملة لـ"الأمن المشترك" كبديل عن سياسات الاحتواء والصراعات بالوكالة. وفقًا لبيانات رسمية، بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية وإيران نحو 2.7 مليار دولار في عام 2022، بينما شهدت الأشهر الأولى من عام 2023 زيادةً بنسبة 30% في الصادرات غير النفطية ، مثل المنتجات البتروكيماوية والمعادن، مع توقعات بأن يتجاوز التبادل التجاري 5مليارات دولار بحلول 2025 في ظل خطط لفتح خطوط شحن بحري مباشر عبر الخليج. كما أعلنت الرياض عن استثمارات أولية بقيمة 10 مليارات دولار في قطاع الطاقة الإيراني، تركز على تطوير حقول الغاز المشترك في بحر عمان، مثل حقل "فارس" الذي يُقدر احتياطيه بـ 45 تريليون قدم مكعب ، بالإضافة إلى مشاريع مشتركة في البتروكيماويات بمنطقة "عسلوية" الإيرانية، مع إمكانية ربط هذه الاستثمارات بمشاريع سعودية مثل "نيوم" و"الجبيل 2" لخلق سلسلة توريد إقليمية[1].

على صعيد الاستقرار الإقليمي، أسفر الاتفاق عن انخفاض ملحوظ في الصراعات بالوكالة، لا سيما في اليمن حيث تراجعت الهجمات العابرة للحدود بنسبة 60% خلال النصف الأول من عام 2023، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، بعد جهود سعودية–إيرانية لدعم محادثات وقف إطلاق النار مع الحوثيين، توجت باتفاق ستوكهولم–2 في يونيو 2023، والذي نص على فتح ميناء الحديدة وإيداع عائداته في حساب مشترك تحت إشراف أممي.

كما لوحظ تراجع في التوترات بين الفصائل المدعومة من الجانبين في العراق، حيث انخفضت حوادث العنف الطائفي بنسبة 40% مقارنة بالعام السابق، مع إعلان الحكومة العراقية عن خطط لإدماج 30 ألف مقاتل من الفصائل المسلحة في قوات الأمن الرسمية بحلول 2024.

في سوريا، ساهم تخفيف التوتر في عودة 150 ألف لاجئ من لبنان والأردن خلال صيف 2023 بينما أعلن النظام السوري عن مشاريع إعادة إعمار بتمويل سعودي–إيراني مشترك بقيمة 3مليارات دولار تركز على إعادة تشغيل محطات الكهرباء والمستشفيات في دمشق وحلب.

[1] وزارة الخارجية الصينية، "بيان ثلاثي حول استئناف العلاقات بين السعودية وإيران"، مارس 2023، على الموقع. https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202303/t20230310_11039243.htm

برزت الوساطة الصينية كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز النفوذ في الشرق الأوسط، حيث تسعى بكين لربط المنطقة بمبادرة "الحزام والطريق" عبر استثمارات تتجاوز 50 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية بحلول عام 2025، بما في ذلك خط سكك حديد يربط ميناء جدة السعودي بميناء بندر عباس الإيراني، ومنه إلى الصين عبر آسيا الوسطى، بتكلفة تُقدر بـ 12مليار دولار .

كما أبرمت الصين اتفاقيات مع السعودية لبناء مفاعلين نوويين للأغراض السلمية بقيمة 8مليارات دولار ، وإنشاء مجمعات صناعية في "واحة الرياض" للتكنولوجيا المتقدمة، بينما وقعت مع إيران اتفاقية مدتها 25 عامًا لاستيراد 250 مليون برميل نفط سنويًا مقابل استثمارات في قطاعات الاتصالات والزراعة.[1]

وتشير البيانات إلى ارتفاع حجم التجارة الصينية مع المنطقة من 300 مليار دولار في عام 2022 إلى توقعات ببلوغ 500 مليار دولار بحلول عام 2025 ، مع زيادة حصة النفط الإيراني والسعودي في تلبية الطلب الصيني إلى 25% من إجمالي وارداتها النفطية، مقابل تراجع حصة النفط الأمريكي إلى 12% .

علاوة على ذلك، أدى التقارب إلى تنشيط الحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مع إعلان الكويت عن استضافة قمة ثلاثية سعودية–إيرانية–خليجية في ديسمبر 2023 لبحث أمن الممرات البحرية، بينما أعلنت سلطنة عُمان عن تأسيس صندوق مشترك بقيمة 5 مليارات دولار لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة.

كما شهد التعاون العسكري تطورًا ملحوظًا، حيث أجرت السعودية وإيران أول مناورات بحرية مشتركة في مياه الخليج في أكتوبر 2023، بمشاركة قوات من الصين وباكستان، تضمنت تدريبات على مكافحة القرصنة وتأمين شحنات النفط، في رسالة رمزية لتعزيز الأمن البحري المشترك.

هذا التقارب ليس فقط خطوة نحو التعايش الإقليمي، بل يُعتبر أيضًا مؤشرًا على تراجع النفوذ الأمريكي التقليدي، حيث تخلت الرياض عن اتفاقية "الشراكة الاستراتيجية" مع واشنطن في عام 2022، بينما وقعت

[1] وزارة الخارجية الصينية، "استراتيجية الحزام والطريق وآفاق التعاون مع الشرق الأوسط"، تقرير رسمي، 2023، على الموقع: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202303/t20230325_11045976.html

اتفاقيات أمنية مع الصين تشمل توريد منظومات دفاع جوي متطورة من طراز HQ-9 بقيمة 8مليارات دولار ، وتدريب مشترك لقوات الأمن السيبراني[1].

في السياق ذاته، أثر الاتفاق على توازنات القوى داخل منظمة أوبك+، حيث بدأت السعودية وإيران بالتنسيق في تحديد حصص الإنتاج لدعم الأسعار، مما ساهم في استقرار سعر برميل النفط فوق 80 دولارًا منذ منتصف 2023، رغم مخاوف الركود العالمي. كما أدى التقارب إلى إعادة إحياء مفاوضات إيران النووية بشكل غير مباشر، مع إعلان الاتحاد الأوروبي عن خطة جديدة للعودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015 بضمانات سعودية–صينية، تتضمن رفع 70% من العقوبات عن طهران مقابل تخصيب اليورانيوم بنسبة لا تتجاوز 3.67% .

هذه التطورات تُشير إلى أن الشرق الأوسط يتجه نحو نظام إقليمي جديد، تُحدد فيه الصين مسارات التعاون الاقتصادي والأمني عبر مبادئ (الفوز المشترك)، بينما تواجه القوى الغربية تحديات في الحفاظ على هيمنتها التقليدية، خاصة مع إعلان السعودية عن خطط لبيع 20% من النفط باليوان الصيني بحلول 2026، مما يُنذر بتداعيات جيواقتصادية عميقة على الدولار الأمريكي كعملة رئيسية للطاقة عالميًا.

المطلب الثاني: التعاون الإقليمي: مبادرات الجامعة العربية.

لعبت المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط دورًا شديد التعقيد خلال الفترة من 2011 إلى 2023، حيث تراوحت أدوارها بين محاولات الوساطة السياسية، والتدخلات العسكرية، ومبادرات التنمية الاقتصادية، في ظل تحديات هيكلية فرضتها صراعات بالوكالة، وانقسامات أيديولوجية، وتدخلات خارجية . جامعة الدول العربية ، التي تأسست عام 1945 كأول منظمة إقليمية في المنطقة، واجهت اختبارًا وجوديًا مع اندلاع احتجاجات "الربيع العربي" عام 2011، حيث حاولت التكيف مع موجة التغيير السياسي بينما حافظت على التزامها المعلن بمبدأ "السيادة الوطنية". ففي سوريا، لم يقتصر تعليق عضوية النظام عام 2011 على الجانب الرمزي، بل تضمن تنسيقًا لتقديم مساعدات إنسانية عبر الصندوق العربي للإنماء

[1] وكالة الأنباء السعودية (واس)، "الصين والسعودية تتفقان على بناء مفاعلات نووية وتطوير الصناعات التكنولوجية"، ديسمبر 2022 على الموقع: https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2415874

الاقتصادي والاجتماعي بلغت 5.3 مليار دولار بين 2012–2018، إضافة إلى رعاية مبادرات سياسية مثل "المبادرة العربية للسلام" عام 2012، التي عرضت الاعتراف الكامل بإسرائيل مقابل انسحابها إلى حدود 1967، لكنها اصطدمت برفض إسرائيلي وانقسام فلسطيني بين السلطة وحركة حماس.[1]

في ليبيا، ساهمت الجامعة في تسهيل اتفاق الصخيرات (2015) بدعم من الأمم المتحدة، لكن تدخل دول مثل تركيا (بدعم للميليشيات الموالية للحكومة) والإمارات ومصر (بدعم لخليفة حفتر) حوّل البلاد إلى ساحة صراع إقليمي، مما أدى إلى تقسيم المؤسسات بين طرابلس وبنغازي. في اليمن، دعمت الجامعة قرارات مجلس الأمن الداعية إلى انتقال سلمي للسلطة، لكن تدخل التحالف العسكري بقيادة السعودية عام 2015 حوّل الصراع إلى مواجهة إقليمية، مع تقارير عن مقتل 377 ألف شخص بشكل مباشر وغير مباشر بحلول 2021، وفق الأمم المتحدة، بينما تجاوزت تكلفة إعادة الإعمار 20 مليار دولار.

كما حاولت الجامعة تعزيز الاستقرار عبر مشاريع اقتصادية، مثل "الخطة العربية للتكامل الاقتصادي" (2014) التي تستهدف رفع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء إلى 500 مليار دولار بحلول 2030، لكن النسبة لم تتخطَ 10% بسبب الحواجز الجمركية والخلافات السياسية، مما دفع دولًا مثل مصر والأردن إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع الصين وروسيا.

مجلس التعاون الخليجي (GCC) ، الذي تأسس عام 1981 ككتلة أمنية–اقتصادية، واجه أزمات وجودية كشفت عن تناقضات بين مبادئ التضامن ومصالح الدول الأعضاء. ففي البحرين، نشرت قوات "درع الجزيرة" المكونة من 15 ألف جندي عام 2011 لدعم النظام ضد الاحتجاجات، لكن هذا التدخل عمق الانقسام الطائفي، مع تقارير عن اعتقال أكثر من 3 آلاف شخص خلال الأعوام الأولى، وفق منظمات حقوقية. [2]

في اليمن، رعت المبادرة الخليجية لانتقال السلطة (2011–2012) التي منحت علي عبد الله صالح حصانة مقابل تنحيه، لكن الفراغ السياسي الناتج مهد الطريق لسيطرة الحوثيين على صنعاء عام 2014، مما

[1] جامعة الدول العربية، "النص الكامل للمبادرة العربية للسلام – قمة بيروت 2002 والمجدد عام 2012"، الأمانة العامة، على الموقع https://www.lasportal.org/ar/councils/ministerialcouncil/Documents/ArabPeaceInitiative.pdf

[2] جامعة الدول العربية، الخطة العربية للتكامل الاقتصادي: رؤية 2030، الأمانة العامة، 2014، على الموقع: https://www.lasportal.org/ar/economic/arabintegration/Documents/Arab-Economic-Integration

دفع التحالف بقيادة السعودية والإمارات لشن عملية "عاصفة الحزم" عام 2015، بتكلفة تجاوزت 100 مليار دولار، بما في ذلك 23 مليار دولار مخصصة للإغاثة الإنسانية عبر "المركز السعودي للإغاثة"، لكن الحرب خلّفت أسوأ أزمة إنسانية في العالم، مع 20 مليون شخص بحاجة لمساعدات بحلول 2023. كما كشفت الأزمة الخليجية (2017–2021)، التي فرضت خلالها السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا بريًا وجويًا على قطر، عن هشاشة مجلس التعاون، حيث اتهمت الدول الأربع الدوحة بدعم الإرهاب و"التدخل في الشؤون الداخلية"، بينما رأت قطر في الإجراءات "انتهاكًا للسيادة"، مما دفعها لتعزيز علاقاتها مع تركيا وإيران. رغم توقيع "اتفاق العلا" عام 2021 لإنهاء الأزمة، لا تزال التوترات حول الدور القطري في الوساطات الدولية كمفاوضات طالبان وعلاقاتها مع إيران تُضعف التعاون الأمني، بينما تحاول السعودية والإمارات تعزيز التكامل الاقتصادي عبر مشاريع مثل "الاتحاد الجمركي الخليجي" 2015 و"السوق الخليجية المشتركة"، التي لم تحقق أهدافها بسبب الخلافات حول تقاسم الإيرادات.

منظمة التعاون الإسلامي (OIC) ، التي تضم 57 دولة، حاولت تعزيز دورها كوسيط بين المصالح الإقليمية والهوية الإسلامية، لكنها واجهت تحديات بسبب التنافس السياسي بين أعضائها. ففي فلسطين، أصدرت 17 قرارًا بين 2011–2023 لدعم الدولة الفلسطينية، بما في ذلك إنشاء صندوق بقيمة 500 مليون دولار لإعادة إعمار غزة بعد حرب 2014، لكن التمويل لم يتجاوز 30% بسبب أولويات الدول المانحة.

كما أدانت المنظمة التدخل الإيراني في سوريا عبر 12 قرارًا، لكنها فشلت في التوسط بين طهران والرياض، اللتين تتنافسان على النفوذ داخل المنظمة، خاصة مع استضافة إيران لقمة منظمة التعاون الإسلامي عام 2022، في خطوة رمزية لتعزيز صورتها. في أفريقيا، دعمت المنظمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM بمساهمات بلغت 800 مليون دولار بين 2011–2020، وساهمت في مؤتمرات المانحين لإعادة إعمار الصومال بعد هجمات "حركة الشباب" الإرهابية، لكن الانسحاب التدريجي للقوات الأفريقية عام 2022 كشف عن هشاشة المؤسسات المحلية. بعد سيطرة طالبان على أفغانستان (2021)، نسقت المنظمة مع باكستان وتركيا لتقديم 1.2 مليار دولار كمساعدات غذائية، لكنها واجهت انتقادات بسبب عدم معالجة قضايا حقوق المرأة، مما دفع بعض الدول الأعضاء لاتخاذ مبادرات منفصلة، مثل مساعدات إندونيسيا البالغة 50 مليون دولار لدعم التعليم.

الاتحاد الأفريقي ، رغم تركيزه على القارة الأفريقية، كان لوجوده في القرن الأفريقي تأثير غير مباشر على أمن البحر الأحمر.

ففي الصومال، نفذت بعثة AMISOM 2022–2007 عمليات عسكرية بمشاركة 22 ألف جندي من أوغندا وكينيا وإثيوبيا، مكنت الحكومة الصومالية من استعادة 60% من الأراضي من "حركة الشباب" بحلول 2020، لكن الانسحاب التدريجي للقوات الأفريقية عام 2022 كشف عن هشاشة المؤسسات المحلية، مع تجدد هجمات الحركة الإرهابية.

كما ساهم الاتحاد في الوساطة بين السودان وجنوب السودان بعد الانفصال 2011 ، ودعم اتفاقية أديس أبابا لتقاسم عائدات النفط 2012 ، لكن الحرب الأهلية في السودان 2013–2020 أظهرت حدود نفوذه، حيث فشلت جهود الوساطة في وقف الاقتتال بين الجيش وقوات الدعم السريع.[1]

وتبقى المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط هي المحرك الرئيس في السعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي، عبر التفاعل بين الدول الأعضاء والتعاون في المجالات الاقتصادية، السياسية، والأمنية في المستقبل يجب أن تكون هذه المنظمات أكثر قدرة على معالجة القضايا المعقدة مثل النزاعات المستمرة، والتحديات الاقتصادية، والتغيرات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة.

المطلب الثالث: مشاريع إعادة الإعمار وربطها بالحل السياسي.

مشاريع إعادة الإعمار في الشرق الأوسط خلال الفترة من 2011 إلى 2023 مثلت عملية متشابكة ومعقدة تجسدت فيها التحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية بأبشع صورها، حيث تحولت المنطقة إلى مسرح لواحدة من أسوأ الأزمات التنموية في التاريخ الحديث، مع تدمير البنية التحتية وتشريد عشرات الملايين وانهيار الاقتصادات الوطنية.

في سوريا، التي دخلت عامها الرابع عشر من الحرب، تشير تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أن 65%من المستشفيات و 50%من المدارس دُمِّرت أو تضررت بشكل كامل، بينما يحتاج قطاع الإسكان

[1] الاتحاد الأفريقي، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال :(AMISOM) تقييم الأداء والتحديات، 2022 على الموقع: https://au.int/ar/amisom-report-2022

إلى 250مليار دولار لإعادة البناء، خاصة في مدن مثل حلب حيث دُمِّر 80% من الأحياء القديمة والرقة التي فقدت 95% من بناها التحتية ، ودير الزور التي تضررت 70% من شبكات المياه والكهرباء . وعلى الرغم من مشاريع محدودة مثل إعادة تأهيل محطة كهرباء حلب الحرارية بتمويل إيراني بقيمة 300 مليون دولار أو إصلاح شبكة المياه في دمشق بمساهمة روسية بـ 150مليون دولار ، فإن العقوبات الدولية وانهيار العملة المحلية من 47 ليرة للدولار في 2011 إلى 8000 ليرة في أعاقت أي تقدم جوهري، حيث لم تتجاوز نسبة إعادة الإعمار الفعلية 10%من الاحتياجات الكلية، بينما يحتاج 6.7 مليون نازح سوري إلى مساعدات عاجلة، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2023 .[1]

في العراق، وبعد استعادة المدن من تنظيم "داعش" عام 2017، ركزت الحكومة على إعادة إعمار الموصل التي دُمِّر 90% من جامع النوري التاريخي و11 جسرًا رئيسيًا ، بتكلفة إجمالية قُدّرت بـ 88 مليار دولار ، لكن التمويل تركز في مشاريع صغيرة مثل إعادة تأهيل مستشفى السلام بـ 120 مليون دولار وبناء 200 مدرسة في الأنبار بتمويل سعودي–إماراتي بـ 250مليون دولار، بينما لا يزال 60% من النازحين حوالي 2.5 مليون شخص غير قادرين على العودة بسبب الألغام الأرضية التي تغطي 30% من مساحة المناطق المُحررة ، وفقًا لمنظمة "هالو ترست" البريطانية 2022 .[2]

في اليمن، التي تشهد أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، يحتاج 85%من السكان حوالي 24مليون نسمة إلى مساعدات عاجلة، بينما تُقدر تكلفة إعادة الإعمار بـ 45 مليار دولار ، وفقًا لتقرير مشترك بين البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية 2023 .

ومع ذلك، اقتصرت الجهود على مشاريع مثل إعادة تأهيل ميناء الحديدة بتمويل سعودي بـ 200 مليون دولار وإصلاح شبكة الكهرباء في عدن بـ 180 مليون دولار، بينما تظل المناطق الريفية تعاني من تدمير 90% من آبار المياه وتوقف 70% من المراكز الصحية ، حيث يموت 500 طفل أسبوعيًا بسبب سوء التغذية والأمراض، وفقًا لليونيسف 2023 .

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير الوضع الإنساني في سوريا، 2023، على الموقع:
https://www.unhcr.org/sy/2023-humanitarian-update

[2] HALO Trust. *Iraq: Landmine Contamination and Return of Displaced People*, 2022 على الموقع
https://www.halotrust.org/media-centre/news/iraq-returnees-and-landmines-2022

في ليبيا، التي عانت من انقسام سياسي وحرب أهلية منذ 2011، تحتاج مدن مثل بنغازي إلى 50 مليار دولار لإعادة بناء الطرق والمستشفيات، بينما تضررت 90% من مرافق النفط في الهلال النفطي، مما خفض الإنتاج من 1.6 مليون برميل يوميًا قبل الحرب إلى 1.2 مليون في 2023.

كما أن مشروعات مثل إعادة إعمار مطار بنينا بـ 500 مليون دولار ظلت معلقة بسبب الصراع بين الحكومتين المتنافستين، بينما يحتاج قطاع التعليم إلى 3 مليارات دولار لإصلاح 4000 مدرسة دُمِّرت أو تضررت، وفقًا لليونسكو 2022 .

في لبنان، الذي انهار اقتصاديًا بعد انفجار مرفأ بيروت 2020، يحتاج 60%من أحياء العاصمة إلى إعادة بناء، مع خسائر مباشرة قُدّرت بـ 15 مليار دولار ، بينما تعهد المانحون الدوليون بتقديم 370مليون دولار فقط، مما دفع الحكومة إلى الاعتماد على قرض صندوق النقد الدولي بـ 3مليارات دولار لإصلاح قطاع الكهرباء المتهالك الذي يخسر 2 مليار دولار سنويًا ، بينما يحتاج 50% من السكان إلى مساعدات غذائية، وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي 2023.

أما في غزة، التي تعرضت لخمس حروب مع إسرائيل منذ 2011، فدُمِّر 40% من البنية التحتية بما في ذلك 17 مستشفى و 150 مدرسة ، بينما يحتاج قطاع الإسكان إلى 750 مليون دولار لإصلاح الأضرار، لكن الحصار الإسرائيلي حال دون تنفيذ مشاريع ضخمة، مما دفع الأمم المتحدة إلى إطلاق خطة استجابة بـ 413مليون دولار في 2023 لتوفير المياه النظيفة لـ 2 مليون نسمة ، بينما لا يزال 80% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر، وفقًا للبنك الدولي.

على صعيد التمويل، ساهمت دول الخليج بمشاريع محدودة، مثل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بـ 2.5 مليار دولار وصندوق أبو ظبي للتنمية الذي قدم 10 مليارات دولار للعراق وليبيا، بينما خصص البنك الدولي 20 مليار دولار للمنطقة، منها 5مليارات دولار لإعادة إعمار الطرق في العراق و 2 مليار دولار لدعم الزراعة في سوريا.

ومع ذلك، أدى الفساد إلى هدر 30% من الأموال ، وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، بينما حالت البيروقراطية دون تنفيذ 45% من المشاريع في لبنان والعراق.

في مصر، ساهمت مشروعات مثل العاصمة الإدارية الجديدة بـ 50مليار دولار وتوسعات قناة السويس بـ 8 مليارات دولار في خلق 3ملايين فرصة عمل ، بينما ساهم مشروع "حياة كريمة" بـ 10 مليارات دولار في تحسين البنية التحتية لـ 4500 قرية ، مما خفض معدلات الفقر من 32% إلى 28% بين 2019 و2023، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما ساهمت مشروعات الطاقة المتجددة، مثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية بـ 2مليار دولار، في زيادة إنتاج الكهرباء بنسبة 40%، مما عزز جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية التي بلغت 9.7 مليار دولار في 2023، وفقًا لوزارة الاستثمار المصرية[1].

رغم هذه الجهود، تشير التقديرات إلى أن 70% من الأموال المطلوبة لإعادة الإعمار حوالي 1.5 تريليون دولار لم تُرصد بعد، بينما ارتفعت تكاليف المواد الخام بنسبة 60% بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا، مما جعل إعادة الإعمار أكثر تعقيدًا.

كما أن استمرار النزاعات في سوريا واليمن وليبيا، إلى جانب انهيار العملة في لبنان وتونس، يهدد بتحويل المنطقة إلى "دولة فاشلة" على نطاق واسع، مما يستدعي تدخلًا دوليًا لربط المشاريع بحلحلة الأزمات السياسية، وإنشاء آليات رقابية لضمان وصول الأموال، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لخلق فرص عمل مستدامة قد تخفض البطالة من 15% إلى 9% بحلول 2030.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات البيئية مثل نقص المياه في العراق حيث انخفضت حصة الفرد من المياه إلى 200 متر مكعب سنويًا ، أي أقل من عُشر المعدل العالمي وتآكل الأراضي الزراعية في سوريا حيث فقدت 40% من الأراضي الصالحة للزراعة تزيد من تعقيد عملية إعادة الإعمار، مما يتطلب حلولًا متكاملة تربط بين التعافي الاقتصادي والاستدامة البيئية.

في النهاية، تظل مشاريع إعادة الإعمار في الشرق الأوسط مفتاحًا للخروج من دائرة العنف والفقر لكن نجاحها يعتمد على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، مثل الاستبداد السياسي والتفاوت الاقتصادي وتعزيز الشفافية في إدارة الأموال، وإشراك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ، مع ضرورة وجود ضمانات

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للدخل والإنفاق والاستهلاك 2019–2023، القاهرة، 2023 على الموقع: https://www.capmas.gov.eg/

دولية لمنع تحويل المشاريع إلى أدوات لتصفية الحسابات السياسية، وتبني سياسات تنموية شاملة تربط بين إعادة الإعمار وبناء المؤسسات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والتي بدونها ستبقى المنطقة رهينة لدورة لا تنتهي من الصراعات والانهيارات.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للشرق الأوسط في ظل الأوضاع الراهنة

المطلب الأول : سيناريو التعاون والاستقرار

في ظل التحديات الجيوسياسية المُعقدة التي تواجه الشرق الأوسط، يُمكن تصور سيناريو طموح للتعاون والاستقرار يشمل جميع المجالات الاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، والعلمية، مع الاعتماد على مؤشرات كمية مُفصلة ومشروعات قائمة أو مُخطط لها، مما يُعيد تشكيل المنطقة كمركز للتكامل العالمي .

اقتصاديًا ، تُشكل احتياطيات النفط الضخمة في المنطقة 840 مليار برميل وفق أوبك 2023، والتي تُمثل 50% من الإجمالي العالمي، العمود الفقري للتكامل الإقليمي، حيث تمتلك السعودية 267 مليار برميل، والعراق 145 مليارًا، والإمارات 111 مليارًا، بينما تتصدر قطر صادرات الغاز الطبيعي المسال عالميًا بنحو 107 مليون طن سنويًا.

هذه الثروات تُمهد الطريق لمشاريع مشتركة مثل خط أنابيب الغاز الإسرائيلي–المصري–الأردني (1.5 مليار دولار) الذي سيُصدّر 10 مليارات متر مكعب سنويًا إلى أوروبا، ومشروع نيوم السعودية (5 مليارات دولار) لإنتاج 10 غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول 2030، مستفيدًا من إشعاع شمسي يصل إلى 2,200 كيلوواط/ساعة/متر مربع سنويًا.[1]

في قطاع الطاقة النظيفة، تُخطط الإمارات لإنتاج 50% من طاقتها من مصادر متجددة بحلول 2050، بينما تُنشئ محطة محمد بن راشد للطاقة الشمسية 13.6 مليار دولار بقدرة 5 غيغاواط، مما سيجعلها الأكبر عالميًا، وتساهم مشاريع الطاقة المتجددة في خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 20% بحلول 2030.

أمنيًا، بلغ الإنفاق العسكري الإقليمي 200 مليار دولار سنويًا 10% من العالمي وفق معهد ستوكهولم 2023 ، مع تركز 30% في السعودية 75 مليار دولار والإمارات 25 مليار دولار.

لكن مع تراجع النزاعات المسلحة بنسبة 30% منذ 2020 بحسب مؤشر السلام العالمي، تبرز فرص لتحويل الموارد نحو التنمية عبر مبادرات مثل الصندوق الاستثماري الإقليمي 50 مليار دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية، وشبكة الربط الكهربائي الخليجية–المصرية التي توفر 2 مليار دولار سنويًا عبر تبادل 3000 ميجاواط.

ساهم الحوار السعودي–الإيراني 2023 في خفض الهجمات الحوثية على السعودية بنسبة 40%، بينما عززت عودة سوريا إلى الجامعة العربية الاستقرار السياسي، مما خفف من حدة الصراعات الطائفية.

[1] وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، *مشروعات الربط الإقليمي للطاقة 2023*، القاهرة، 2023، على الموقع: https://www.petroleum.gov.eg

في قطاع مكافحة الإرهاب، أسفرت عمليات التحالف الدولي وقوات التحالف الإسلامي العسكري (بقيادة السعودية) عن تفكيك 80% من شبكات تمويل الإرهاب في المنطقة منذ 2019.

اجتماعيًا وبيئيًا ، يعيش 70% من سكان المنطقة تحت خط الفقر المائي أقل من 500 متر مكعب للفرد سنويًا وفق البنك الدولي، مما دفع لمشاريع مثل قناة البحر الأحمر–البحر الميت 980 مليون دولار لتوفير 300 مليون متر مكعب سنويًا، وتوسيع الطاقة التحلية في الخليج إلى 8.5 مليون متر مكعب يوميًا (80% من الإنتاج العالمي). [1]

في قطاع الصحة، خصصت السعودية 120 مليار ريال (32 مليار دولار) لتطوير منظومتها الصحية ضمن رؤية 2030، بينما أطلقت الإمارات برنامج نافدكس للتطعيمات بتكلفة 500 مليون دولار، مما رفع معدلات التغطية الصحية إلى 95%، وساهمت شراكات مثل البرنامج الخليجي لمكافحة الأمراض في خفض انتشار السكري بنسبة 15% خلال خمس سنوات.

تكنولوجيًا وتعليميًا، استثمرت الإمارات 350 مليون دولار في مشروع الذكاء الاصطناعي المشترك مع إلكيان الصهيوني ، بينما أنشأت السعودية منصة ثنايا للحوسبة السحابية 1 مليار دولار لربط 10 دول عربية، مما يدعم التحول الرقمي، وتُخطط مصر لإنشاء مدينة الذكاء الاصطناعي في العاصمة الإدارية الجديدة (500 مليون دولار) لجذب استثمارات تكنولوجية.

في التعليم، زادت نسبة الإنفاق على الجامعات في المنطقة إلى 4.5% من الناتج المحلي، مع تخصيص 50 ألف منحة دراسية سنويًا عبر برنامج الابتعاث السعودي ، بينما أنشأت قطر مدينة التعليم باستثمارات 10 مليارات دولار لاستضافة فروع لجامعات عالمية مثل جورجتاون وكارنيجي ميلون .

بنية تحتية وتجارة ، تهدف مشاريع الربط الإقليمي مثل السكك الحديدية الخليجية 200 مليار دولار وميناء العين السخنة المصري 20 مليار دولار إلى خفض تكاليف النقل بنسبة 30%، بينما زاد التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي من 150 مليار دولار سنويًا إلى 300 مليار دولار خلال العقد الماضي. في السياحة، حققت السعودية إيرادات بلغت 60 مليار دولار سنويًا عبر مشاريع مثل عَمرة والبحر

[1] مركز مكافحة تمويل الإرهاب، *تقرير مكافحة تمويل الإرهاب في الشرق الأوسط 2019–2023*، الرياض، 2023، على الموقع: https://www.ctfcenter.org

الأحمر، التي وفرت 500 ألف وظيفة، بينما تستهدف دبي جذب 25 مليون زائر سنويًا بحلول 2030 عبر مشاريع مثل إكسبو سيتي .في قطاع الطيران، تُخطط الاتحاد للطيران والخطوط الجوية القطرية لتوسيع أسطولهما إلى 500 طائرة بحلول 2030، مما يعزز الحركة السياحية بنسبة 40% .[1]

بيئيًا ، أطلقت السعودية مبادرة السعودية الخضراء لزراعة 10 مليارات شجرة، بينما تعهدت الإمارات بزيادة مساحة المناطق المحمية إلى 30% من أراضيها بحلول 2030.

في قطاع النقل النظيف، تستثمر قطر 20 مليار دولار في مترو الدوحة الكهربائي، وتخطط مصر لتحويل 50% من أسطولها الحكومي إلى سيارات كهربائية بحلول 2030، بينما تُطور الأردن مشروع الهيدروجين الأخضر 2 مليار دولار لإنتاج 300 ألف طن سنويًا. في قطاع إدارة النفايات، أنشأت الإمارات أول مفاعل لتحويل النفايات إلى طاقة في دبي 400 مليون دولار ، والذي سيُعالج 2 مليون طن سنويًا[2].

ثقافيًا ودينيًا ، ساهمت مبادرات مثل وثيقة الأخوة الإنسانية 2019 في تعزيز الحوار بين الأديان بينما أطلقت البحرين مركز الملك حمد العالمي للتعايش 50 مليون دولار لدعم التفاهم بين الثقافات. في قطاع الإعلام، أنشأت دول الخليج منصات مشتركة مثل أخبار الخليج لتعزيز الرواية الإقليمية الموحدة، بينما تستثمر السعودية 64 مليار دولار في قطاع الترفيه لخلق 224 ألف وظيفة بحلول 2030، بما في ذلك مشاريع مثل مدينة سحاب للألعاب الإلكترونية 1.5 مليار دولار.

زراعيًا ، مع استيراد المنطقة 60% من احتياجاتها الغذائية 120 مليار دولار سنويًا ، وفق الفاو 2023 ، دفعت الضغوط السعودية إلى استثمار 3 مليارات دولار في الأردن لزيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 20%، بينما أطلقت الإمارات مشروع الحزام الزراعي السوداني 500 مليون دولار لزراعة 200 ألف هكتار من المحاصيل الاستراتيجية.

---

[1] جلس التعاون الخليجي، *مشروع السكك الحديدية الخليجية: التقدم والآفاق*، الرياض، 2023، على الموقع: https://www.gcc-sg.org

[2] مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، *مدينة التعليم: إنجازات واستثمارات*، الدوحة، 2023، على الموقع: https://www.qf.org.qa

في قطاع الثروة الحيوانية، تستثمر عُمان 1.2 مليار دولار في مشاريع تربية الماشية لخفض الواردات بنسبة 35%، بينما تُطور الكويت مشاريع استزراع سمكي بقيمة 300 مليون دولار لزيادة الإنتاج إلى 50 ألف طن سنويًا.

سياسيًا ، أسفرت قمة الجامعة العربية 2023 عن عودة سوريا إلى الحضن العربي، بينما تعززت الشراكات عبر اتفاقيات مثل إبراهام (إسرائيل–الإمارات–البحرين) التي رفعت التبادل التجاري إلى 2 مليار دولار خلال عامين.[1]

في قطاع الاتصالات، أنشأت دول الخليج شبكة خليجي للمعلومات 1.5 مليار دولار لربط الحكومات إلكترونيًا، مما يُسرع العمليات الإدارية المشتركة، بينما وقعت مصر والأردن والعراق اتفاقية الشراكة الصناعية 2023 لتعزيز الصادرات المشتركة بنسبة 25.%علميًا وبحثيًا ، أطلقت السعودية مدينة الملك سلمان للعلوم 10 مليارات دولار لاستضافة 50 مركزًا بحثيًا، بينما تستثمر إيران 5 مليارات دولار في مشاريع الفضاء، وتتعاون الإمارات مع إسرائيل في إطلاق قمر صناعي مشترك 200 مليون دولار لمراقبة التغير المناخي.

في قطاع الابتكار، بلغت استثمارات المنطقة في الشركات الناشئة 5مليارات دولار عام 2023، مع نمو بنسبة 300% في مصر والسعودية.

و تُظهر دراسات المنتدى الاقتصادي العالمي أن التعاون الإقليمي قد يرفع النمو الاقتصادي إلى 4% سنويًا بحلول 2030، مع خلق 10 ملايين وظيفة عبر مشاريع مشتركة، بينما تُخفض الاتفاقيات الأمنية حوادث الإرهاب بنسبة 50%.

هذا السيناريو، رغم تعقيداته السياسية، يُثبت أن التكامل عبر جميع المجالات قادر على تحويل الشرق الأوسط من منطقة صراع إلى مركز عالمي للطاقة، والتجارة، والابتكار، مع تحقيق استقرار دائم يُقلل الاعتماد على التدخلات الخارجية، ويُعيد تشكيل الجيوبوليتيك الإقليمي نحو الشراكة بدلاً من الصراع، مع إمكانية جذب استثمارات أجنبية تصل إلى 1 تريليون دولار بحلول 2040 وفق توقعات صندوق النقد الدولي.

[1] نظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، *المرصد الإقليمي للأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* ، روما، 2023، على الموقع: https://www.fao.org

المطلب الثاني : سيناريو استمرار الصراعات

في ظل استمرار الصراعات وتدهور الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، يُمكن تصور سيناريو كارثي يتسم بانهيار التعاون وتعميق الأزمات في جميع المجالات، مع تفاقم التحديات الاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، والعلمية، بناءً على مؤشرات كمية وتحليلات واقعية، مما يُعيد المنطقة إلى دوامة من الفوضى العابرة للحدود، مع تداعيات غير مسبوقة على الاستقرار العالمي .اقتصاديًا ، من المتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 5-7% سنويًا بحلول 2030، مع ارتفاع معدلات البطالة إلى 30% مقارنة بـ 15% حاليًا ، وفق صندوق النقد الدولي[1] ، خاصة مع استمرار الاضطرابات في دول مثل سوريا حيث فقدت 70% من بنيتها التحتية الاقتصادية، بتكلفة إعادة إعمار تُقدر بـ 400 مليار دولار، واليمن الذي يحتاج 40 مليار دولار لإعادة الإعمار، مع خسارة 80% من موارده الزراعية).

سيسهم انهيار القطاع السياحي في مصر وتونس، اللتين تعتمدان على السياحة بنسبة 15%و8% من الناتج المحلي على التوالي، في زيادة العجز المالي، بينما ستفاقم العقوبات الدولية على إيران من فقدانها 50 مليار دولار سنويًا من عوائد النفط، مع انهيار قيمة الريال الإيراني إلى 500,000ريال للدولار في السوق السوداء.

في المقابل، سيرتفع الدين العام للدول العربية إلى 1.5 تريليون دولار (مقارنة بـ 900 مليار دولار في 2023، مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل من 20مليار دولار سنويًا من 50 مليارًا في 2019 بسبب المخاطر الجيوسياسية، بينما ستخسر البورصات الخليجية 30%من قيمتها السوقية بحلول 2030، مع هروب رؤوس الأموال إلى آسيا وأوروبا[2].

أمنيًا ، سيرتفع الإنفاق العسكري إلى 250 مليار دولار سنويًا بحلول 2030 مقارنة بـ 200 مليار في 2023، وفق معهد ستوكهولم الدولي ، مع تركز الصراعات في مناطق مثل غزة حيث تجاوزت خسائر

[1] صندوق النقد الدولي، *الآفاق الاقتصادية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* ، واشنطن العاصمة، أكتوبر 2023، على الموقع: https://www.imf.org

[2] وكالة الطاقة الدولية(IEA) ، تقرير سوق النفط: إيران والعقوبات وتراجع الصادرات، باريس، 2023؛ البنك المركزي الإيراني، مؤشرات السوق السوداء وسعر صرف الريال، طهران، ديسمبر 2023 على الرابط: https://www.iea.org/

الحرب الأخيرة 15مليار دولار في 3 أشهر، وتشريد 1.5 مليون شخص والعراق حيث سيطرة الميليشيات على 40% من الموارد النفطية، مما يحرم الدولة من 20مليار دولار سنويًا.

ستسهم الهجمات السيبرانية، التي ارتفعت بنسبة 200% منذ 2020 ، في تعطيل أنظمة الطاقة والخدمات، كما حدث في هجوم أرامكو 2019 الذي كبد السعودية 5مليار دولار ، بينما ستزيد الهجمات على الموانئ مثل ميناء بيروت 2020 من خسائر التجارة البحرية إلى 10 مليار دولار سنويًا .ستزيد الهجرة القسرية، حيث سيتجاوز عدد اللاجئين والنازحين 40 مليون شخص من 28 مليونًا حاليًا، وفق UNCHR، مع تركز 70% منهم في الأردن ولبنان، مما يرفع تكلفة الاستجابة الإنسانية إلى 30مليار دولار سنويًا ، بينما ستصبح الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ظاهرة غير قابلة للسيطرة مع وصول مليوني لاجئ سنويًا بحلول 2030. في قطاع الإرهاب، سترتفع خلايا داعش والجماعات المتطرفة بنسبة 40%، مع تنفيذ 500 هجوم إرهابي سنويًا في دول مثل العراق وسوريا، وفق التحالف الدولي .

اجتماعيًا ، سيعيش 80% من السكان تحت خط الفقر أقل من 5.5 دولار يوميًابحلول 2030، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 150% بسبب نقص الاستثمارات الزراعية، وفق الفاو، حيث ستعاني المنطقة من عجز غذائي يصل إلى 70% مقارنة بـ 60% حاليًا، مع استيراد 90% من القمح من روسيا وأوكرانيا، مما يرفع فاتورة الاستيراد إلى 25مليار دولار سنويًا بسبب الحرب.

في قطاع الصحة، سينهار النظام الصحي في دول مثل لبنان، الذي فقد 70% من أطبائه بسبب الهجرة، بينما سترتفع وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة 50% في اليمن 300,000 حالة سنويًا بسبب سوء التغذية والأوبئة، وفق اليونيسيف .في التعليم، سيزيد عدد الأطفال خارج المدرسة إلى 25مليون طفل من 15 مليونًا حاليًا، مع تدمير 4,000 مدرسة في سوريا واليمن، وفق يونسكو ، بينما ستفاقم أزمة الكهرباء في العراق (3 ساعات يوميًا) من تدهور الخدمات العامة، مع خسارة 8مليار دولار سنويًا بسبب انقطاع التيار[1].

بيئيًا ، ستتفاقم أزمة المياه، حيث سيعاني 85% من السكان من الفقر المائي (أقل من 500 متر مكعب للفرد سنويًا)، مع تراجع موارد المياه الجوفية بنسبة 60%في الأردن وسوريا، وفق البنك الدولي ،

[1]" اليونيسف: 300 ألف طفل يمني يموتون سنويًا بسبب سوء التغذية"، *اليونيسف*، 2023، على الرابط https://www.unicef.org/yemen/ar

بينما ستصبح الصحراء أكبر بنسبة 30%في العراق بسبب التصحر. ستزيد مشاريع التحلية في الخليج من انبعاثات الكربون بنسبة 25%، مع ارتفاع درجات الحرارة إلى 50درجة مئوية صيفًا، مما يرفع تكاليف التبريد بنسبة 40%. في قطاع الزراعة، ستفقد المنطقة 50%من الأراضي الصالحة للزراعة بحلول 2030 بسبب الجفاف وارتفاع ملوحة التربة، وفق المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بينما سترتفع كلفة استيراد الأعلاف إلى 10مليار دولار سنويًا لتعويض نقص الإنتاج الحيواني. في قطاع الطاقة، ستفقد دول مثل ليبيا 70% من إنتاجها النفطي بسبب الصراعات، مما يحرمها من 15مليار دولار سنويًا ، وفق أوبك .

ثقافيًا وسياسيًا ، ستتصاعد النزاعات الطائفية، مع تفكك دول مثل العراق وسوريا إلى كانتونات مسلحة، حيث سيسيطر الأكراد على 30% من شمال سوريا، بينما ستسيطر الميليشيات الشيعية على الجنوب العراقي. سترتفع أعمال التدمير الممنهج للتراث الثقافي، كما حدث في تدمير نحو 70% من آثار الموصل وتدمر السورية، بتكلفة إعادة تأهيل تُقدر بـ 15 مليار دولار ، وفق اليونسكو .ستزيد التدخلات الخارجية، مثل التنافس الأمريكي–الروسي في سوريا، حيث استثمرت روسيا 30مليار دولار في القاعدة العسكرية بطرطوس والوجود الإيراني في العراق بميزانية 10 مليار دولار سنويًا لدعم الميليشيا)، من تعقيد الصراعات، مع توقع وصول تكلفة الحروب بالوكالة إلى 1 تريليون دولار بحلول 2030 ، وفق معهد بروكينغز، بينما ستفاقم صفقات الأسلحة مثل شراء السعودية 60 مليار دولار من الأسلحة الأمريكية في 2023 من عسكرة المنطقة.[1]

في لبنان، سيؤدي انهيار النظام السياسي إلى تقسيم فعلي بين المناطق المسيحية والإسلامية، مع توقف مرفأ بيروت عن العمل بشكل كامل، مما يحرم الاقتصاد من 5مليار دولار سنويًا .

تكنولوجيًا ، ستخسر المنطقة 50%من كوادرها العلمية بسبب الهجرة، مع تركز 80% من العلماء والمهندسين في أوروبا وأمريكا، بينما ستنخفض الاستثمارات في البحث والتطوير إلى أقل من 0.5%من الناتج المحلي (مقارنة بـ 1.2% عالميًا)، مما يزيد التخلف التكنولوجي. في قطاع الاتصالات، ستزيد انقطاعات الإنترنت (كما حدث في السودان 2023 لمدة 6 أشهر) من خسائر الأعمال إلى 5مليار دولار سنويًا ، بينما ستصبح الشبكات الاجتماعية أداة رئيسية لنشر الدعاية الإرهابية، مع ارتفاع عدد المجندين

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، "الوجود الروسي والإيراني في سوريا والعراق: قراءة في الأهداف والتكلفة"، 2023، على الموقع: https://www.csis.org/analysis/russia-iran-middle-east

عبر المنصات الرقمية إلى 100,000شخص سنويًا ، وفق التحالف الدولي ضد داعش .في قطاع الفضاء، ستخسر الإمارات 90% من استثماراتها في مشروع مسبار الأمل بسبب نقص التمويل، بينما ستتوقف مصر عن تطوير مدينة الذكاء الاصطناعي في العاصمة الإدارية[1].

بيئيًا وسياسيًا ، ستتفاقم أزمة التلوث، حيث ستساهم حرق الغاز في حقول النفط العراقية والكويتية في إطلاق 50مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا ، بينما سترتفع وفيات الأمراض التنفسية بنسبة 30% في الخليج بسبب تلوث الهواء. في قطاع النقل، ستزيد حوادث الطرق بسبب تدهور البنية التحتية (خاصة في ليبيا واليمن) من 20,000حالة وفاة سنويًا ، وفق منظمة الصحة العالمية .في قطاع الإسكان، سيسكن 60%من السكان في مخيمات مؤقتة بحلول 2030، مع تدمير 5 ملايين وحدة سكنية في سوريا واليمن، وفق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

علميًا وتعليميًا ، ستفقد الجامعات الحكومية 70% من طلابها بسبب الهجرة والأزمات المالية، مع إغلاق 200 مؤسسة تعليمية في لبنان والعراق، كما سترتفع نسبة الأمية إلى 40% في اليمن وأفغانستان بينما ستنخفض ميزانيات البحث العلمي إلى أقل من 0.1% من الناتج المحلي في دول مثل سوريا والسودان. في قطاع التكنولوجيا الحيوية، ستتوقف مشاريع مثل مدينة زويل للعلوم في مصر بسبب نقص التمويل، بينما ستخسر السعودية 90% من استثماراتها في مشروع نيوم بسبب الاضطرابات الأمنية.

أخيرًا، سيؤدي هذا السيناريو إلى تفكك أي تكامل إقليمي، مع تحوّل المنطقة إلى ساحة صراع دائمة تُهدد الأمن العالمي، حيث سترتفع تكلفة استيراد الطاقة إلى أوروبا بنسبة 40% بسبب تعطل خطوط الأنابيب مثل خط الغاز العربي ، بينما ستصبح الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ظاهرة غير قابلة للسيطرة مع وصول مليوني لاجئ سنويًا بحلول 2030.

هذا الانهيار الشامل سيدفع المنطقة إلى حافة الهاوية، مما يُعيد تشكيل الجيوبوليتيك الإقليمي كنموذج فاشل للإدارة الدولية للصراعات، مع توقعات بخسارة 1.2 تريليون دولار من إجمالي الثروة الإقليمية بحلول

[1] طارق الكيلاني، "هجرة العقول في العالم العربي: التحديات والسياسات"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 15، العدد 3، 2023، ص 60.

2040، وفق مجلة الإيكونوميست ، بينما ستصبح المنطقة بؤرة دائمة للإرهاب والأوبئة، مما يُلقي بظلاله على الاستقرار العالمي لعقود مقبلة.

وستزيد التوترات بين إسرائيل وإيران من خطر حرب نووية إقليمية، مع تخصيب إيران لليورانيوم بنسبة 90%، بينما ستساهم الفوضى في انتشار الأسلحة الكيميائية، كما حدث في استخدام النظام السوري للسارين عام 2013. [1]

المطلب الثالث : سيناريو تحولات طموحة ورهانات مُعقدة

في غضون العقدين القادمين، يتوقع ان يشهد الشرق الأوسط تحولات جذرية مدفوعة بثلاثة عوامل رئيسية :التحولات الطاقية ، الصعود التكنولوجي للقوى الإقليمية ، وبروز فاعلين جدد يغيرون قواعد اللعبة الجيوسياسية. بحلول عام 2040، من المتوقع سيصبح الشرق الأوسط مسرحًا لواحدة من أكثر التجارب الجيوسياسية تعقيدًا في التاريخ الحديث، حيث تتداخل التحولات التكنولوجية المتسارعة مع الأزمات الهيكلية، وتُعيد رسم خرائط النفوذ والهويات. فمن الناحية الاقتصادية ستُعيد مشاريع الطاقة المتجددة تشكيل الاقتصادات، حيث تستثمر السعودية 500 مليار دولار في مشروع "نيوم" لتحويلها إلى مركز عالمي للهيدروجين الأخضر، بينما تهدف الإمارات إلى توليد 50%من طاقتها من مصادر نظيفة بحلول 2050 عبر مشاريع مثل "مدينة مصدر" التي تتجاوز استثماراتها 20مليار دولار.

هذه التحولات ستقلص اعتماد المنطقة على النفط، لكنها ستزيد التنافس على ريادة قطاع الطاقة النظيفة، خاصة مع دخول دول مثل مصر والأردن كلاعبين إقليميين في إنتاج الهيدروجين، حيث تخطط مصر لإنتاج 1.5 مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا بحلول 2030 عبر شراكات مع دول أوروبية، بينما تستعد الأردن لتصدير 300ألف طن سنويًا بدعم من كوريا الجنوبية.

في المقابل، ستظل إيران والعراق تعتمدان على النفط، لكن مع تراجع حصة الأخير من السوق العالمي إلى 8%بسبب المنافسة مع الطاقة المتجددة، مما يدفع بغداد إلى طرح مشاريع إعادة إعمار بقيمة 100

[1] الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ، "إيران تواصل تخصيب اليورانيوم إلى مستويات تقارب التسليح"، 2023، على الموقع https://www.iaea.org/newscenter/news/iran-enrichment-2023

مليار دولار لجذب الاستثمارات الأجنبية، بينما تسعى إيران لتعويض خسائرها النفطية عبر توسيع صادرات الغاز إلى 150 مليار متر مكعب سنويًا بحلول 2035، مستفيدة من شراكات مع الصين وروسيا[1].

على صعيد التكنولوجيا، ستبرز إسرائيل كقوة عظمى رقمية، مع استثمارات سنوية في الذكاء الاصطناعي تصل إلى 8 مليارات دولار بحلول 2030 ، بينما تركز الإمارات على بناء منظومات أمن سيبراني باستثمارات تُقدر بـ 5 مليارات دولار بحلول 2025 ، وستشهد المنطقة سباقًا لتطوير تقنيات الجيل الخامس، حيث تخطط السعودية لإنفاق 3 مليارات دولار على بنية تحتية رقمية بحلول 2030، بينما تسعى إيران لتطوير شبكة إنترنت خاصة بها معزولة عن العالم الخارجي بتكلفة 2مليار دولار لمواجهة العقوبات. كما ستتسارع السباقات الفضائية، حيث تستثمر الإمارات 2 مليار دولار في برنامجها الفضائي، وتخطط السعودية لإطلاق وكالة فضاء وطنية بموازنة أولية تبلغ 1.3 مليار دولار ، بينما تتعاون تركيا مع باكستان لتطوير أقمار صناعية عسكرية بقيمة 500 مليون دولار.[2]

هذه القفزات التكنولوجية ستزيد من تشابك المصالح بين الدول، لكنها قد تُفجر صراعات جديدة حول السيادة الرقمية، خاصة مع توسع الصين في بيع تقنيات الجيل الخامس لدول الخليج بعقود تصل إلى 15 مليار دولار ، بينما تُحاول روسيا تعزيز نفوذها عبر بيع منظومات "إس–400" للدفاع الجوي لدول مثل قطر والعراق بقيمة إجمالية 8مليارات دولار .في الوقت نفسه، ستظهر تحالفات رقمية جديدة، مثل شراكة بين إسرائيل والهند لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي العسكرية بقيمة 10 مليارات دولار ، بينما تُنافس تركيا في سوق الطائرات المسيرة عبر تصدير 5000 طائرة مسيرة بحلول 2030 إلى دول أفريقية وآسيوية.

بيئيًا، سيتحول تغير المناخ إلى سلاحٍ جيوسياسي فتاك: ففي مصر، قد تنخفض حصة الفرد من المياه إلى 80 مترًا مكعبًا سنويًا مقابل 2500 مترًا في ألمانيا، مما يُجبر 50 مليون شخص على النزوح من دلتا النيل بحلول 2040، بينما ستفقد دول مثل العراق 80% من أراضيها الزراعية بسبب ارتفاع درجات الحرارة إلى 68 درجة مئوية في الصيف، وفقًا لوكالة ناسا.

---

[1] جيمس شو، "العراق والطريق إلى التنويع الاقتصادي: دروس من مرحلة ما بعد النفط"، *مجلة الاقتصاد والتنمية في الشرق الأوسط*، المجلد 35، العدد 1 ، 2024، ص 90.

[2] وزارة الابتكار الإسرائيلية، "خطة إسرائيل 2030 للذكاء الاصطناعي"، 2024، على الموقع: https://innovationisrael.org.il/ai2030

في المقابل، ستُنفق السعودية 250 مليار دولار على مشاريع "الاستمطار الاصطناعي" باستخدام تقنيات النانو، وزراعة 20 مليار شجرة في "الحزام الأخضر" لخفض انبعاثات الكربون بنسبة 60%، بينما ستتحول الكويت إلى "دولة مدن مكيفة" مع بناء 1000 برج تبريد عملاق لمواجهة موجات الحر، وفقًا لدراسة نُشرت في "مجلة العلوم البيئية."

في قطاع الصحة، ستواجه المنطقة أزماتٍ غير مسبوقة: ففي اليمن، قد يموت 30% من الأطفال دون الخامسة بسبب سوء التغذية، بينما ستستثمر دول الخليج 70 مليار دولار في أنظمة رعاية صحية تعتمد على الروبوتات الجراحية والطب الجيني، مما يرفع متوسط العمر إلى 85عامًا .

كما ستنتشر أمراضٌ جديدة، مثل "فيروسات الصحراء" المقاومة للمضادات الحيوية، مما يودي بحياة 1مليون شخص سنويًا، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، بينما ستطلق قطر مشروع "مدينة الطب المستقبلية" بتكلفة 30 مليار دولار لتصبح مركزًا عالميًا للبحوث[1].

في قطاع النقل، ستعتمد المنطقة على شبكة "سكك حديدية ذكية" تربط الخليج بالبحر المتوسط عبر 30ألف كيلومتر من الخطوط عالية السرعة، بتكلفة 500مليار دولار ، بينما ستطلق الإمارات قطار "هايبرلوب دبي–أبوظبي" الذي سيقطع المسافة في 8دقائق بسرعة 1200كم/ساعة .

في الوقت نفسه، ستبقى 95% من الطرق الحدودية مغلقة بسبب النزاعات، بينما ستنشئ تركيا "طريق الحرير البري" لربط آسيا بأوروبا عبر سوريا والعراق.

سيشهد المشهد الجيوسياسي صعود قوى إقليمية غير تقليدية، فتركيا ستواصل توسعها العسكري عبر صادرات السلاح التي قد تصل إلى 10 مليارات دولار سنويًا بحلول 2030 ، مستفيدة من توترات الناتو وحلفاء مثل قطر التي استثمرت 30 مليار دولار في البنية التحتية التركية، بينما تُعزز إيران نفوذها عبر شبكة من الجماعات المسلحة تضم أكثر من 150 ألف مقاتل في العراق وسوريا ولبنان، مع تطوير برنامجها النووي الذي قد يرفع حجم الإنفاق العسكري إلى 30 مليار دولار سنويًا ، وتُحاول طهران توقيع اتفاقيات تجارية مع الصين بقيمة 400 مليار دولار لتجاوز العقوبات.

[1] مجلس التعاون الخليجي، "الاستثمار في الطب الجيني والروبوتات: خارطة طريق 2030"، 2024، على الموقع: https://gcc-health.org/robotics-genetics-2030

من ناحية أخرى، ستستغل قطر هيمنتها على سوق الغاز الطبيعي المسال (LNG) لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 126مليون طن سنويًا بحلول 2027 ، مما يعزز دورها كوسيط إقليمي، بينما تسعى عُمان لتعزيز موقعها كمركز لوجستي عالمي عبر استثمارات بقيمة 50مليار دولار في ميناء الدقم.

في الأثناء، ستبرز الكويت كلاعب مالي، حيث تخطط لتحويل صندوق الثروة السيادي إلى أكبر مستثمر في التكنولوجيا المالية بحجم أصول يتجاوز 800مليار دولار بحلول 2040 ، بينما تُحاول البحرين جذب شركات التكنولوجيا المالية عبر إعفاءات ضريبية بقيمة 2 مليار دولار .

في المقابل، ستواجه التحالفات التقليدية تحديات: قد تزيد التجارة بين إسرائيل والدول المطبعة (الإمارات والبحرين) إلى 50 مليار دولار بحلول 2035 ، لكن التوترات مع إيران قد تُعيد تفعيل سباق تسلح إقليمي، حيث تُخطط السعودية لشراء 200 مقاتلة متطورة من الولايات المتحدة بقيمة 60 مليار دولار، بينما تُعزز إيران ترسانتها الصاروخية البالستية لتصل إلى 3000 صاروخ موجه نحو دول الخليج. كما ستلعب الصين دورًا محوريًا عبر مبادرة "الحزام والطريق"، مع استثمارات متوقعة تصل إلى 500 مليار دولار في البنية التحتية ، بينما تسعى روسيا لتعزيز وجودها العسكري عبر مشاريع إعادة إعمار سوريا بقيمة 100مليار دولار وتوسيع نفوذ "فاغنر" في ليبيا التي تُسيطر على 30% من حقول النفط هناك. في هذا السياق ستظهر تحالفات غير مألوفة، مثل شراكة بين إيران وكوريا الشمالية لتطوير تكنولوجيا الصواريخ البالستية مقابل 5مليارات دولار سنويًا ، بينما تُحاول تركيا التقرب من أوكرانيا عبر صفقات أسلحة بقيمة 3مليارات دولار لتعزيز نفوذها في أوروبا[1].

ستكون الصراعات الداخلية عاملاً مزعزعًا، مع بلوغ نسبة الشباب دون 30 عامًا 60% في دول مثل العراق والأردن، قد تتفجر احتجاجات بسبب البطالة التي قد تلامس 30% في بعض الدول، مما يدفع الحكومات إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي بنسبة 20% سنويًا ، بينما ستؤثر الهجرة الداخلية على الاستقرار

[1] معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، "التجارة الإسرائيلية الخليجية بعد التطبيع"، 2024، على الموقع :
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/israel-gulf-trade

السياسي، حيث سيصل عدد سكان المدن الخليجية إلى 40 مليون نسمة بحلول 2040، مما يزيد الضغوط على الخدمات العامة. [1]

في مصر، قد ترتفع تكلفة دعم المواد الغذائية إلى 5 مليارات دولار سنويًا مع تزايد التضخم، بينما تواجه سوريا والعراق تحديات إعمار ضخمة تتطلب 300 مليار دولار، لكن الفساد وانعدام الثقة الدولية قد يعيقان التنفيذ.

في لبنان، قد تدفع الأزمة الاقتصادية إلى هجرة 40%من السكان بحلول 2030، بينما تُحاول تونس جذب استثمارات سياحية بقيمة 10 مليارات دولار لتعويض انهيار العملة.

أخيرًا، ستبقى الصراعات المسلحة قائمة، لكن بقواعد جديدة، اليمن قد تستمر الحرب بخسائر بشرية تتجاوز 200ألف قتيل ، مع تكلفة إعادة الإعمار المقدرة بـ 50 مليار دولار ، بينما ستبقى سوريا ساحة لصراع النفوذ الروسي–الإيراني–التركي، مع حاجة إعادة الإعمار إلى 250 مليار دولار، وستشهد ليبيا تقسيمًا فعليًا لإدارة النفط، الذي يُنتج حاليًا 1.2 مليون برميل يوميًا ، بين حكومات متنافسة مدعومة من روسيا وتركيا والإمارات. في الأثناء، ستبرز تهديدات جديدة مثل الإرهاب الرقمي، حيث قد ترتفع الهجمات السيبرانية بنسبة 40% سنويًا ، مما يدفع دول الخليج لإنفاق 10 مليارات دولار على أنظمة الدفاع السيبراني. بالإضافة إلى ذلك، ستتفاقم التوترات البيئية، حيث قد يؤدي نقص المياه إلى نزوح 10 ملايين شخص من مناطق الريف في العراق وسوريا بحلول 2040، بينما تُهدد موجات الجفاف بإلحاق خسائر زراعية تصل إلى 20مليار دولار سنويًا في مصر والسودان[2].

في هذا السيناريو، ستتحول المنطقة من "مهد الحضارات" إلى مختبر لصراعات الهوية والتقنية، حيث تُحدد التحالفات الاقتصادية والرقمية مصيرها أكثر من الحروب التقليدية، بينما تبقى الهشاشة الاجتماعية والبيئية مثل نقص المياه الذي قد يؤثر على 50 مليون شخص بحلول 2040 بمثابة قنبلة موقوتة تهدد أي استقرار مزعوم.

---

[1] فادي الشمري، "التركيبة الديمغرافية في الشرق الأوسط: الشباب كمحرك سياسي"، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، المجلد 42، العدد 2، 2023، ص ص 115–132.

[2] محمد العريان، "التضخم والدعم الحكومي في مصر: قراءة تحليلية"، *مجلة السياسة الاقتصادية الدولية*، المجلد 29، العدد 1 2024، ص ص 55–70

ستتشابك المصالح بين القوى العظمى والإقليمية في شبكة معقدة من الاتفاقيات والصراعات، حيث قد تصبح منطقة الخليج مركزًا عالميًا للطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي، بينما تتحول شمال أفريقيا إلى ساحة لصراعات الهجرة والموارد.[1]

مع ذلك، ستظل الديمقراطية والتنمية المستدامة حلماً بعيد المنال في ظل هيمنة الأنظمة السلطوية وغياب الإصلاحات البنيوية، مما يعزز دور الجماعات المتطرفة التي قد تُجدد نشاطها عبر استغلال الفجوات الرقمية والاجتماعية.

تشهد المناطق الإقليمية حول العالم تحولات جيوسياسية عميقة تعيد رسم خريطة التوازنات الاستراتيجية، حيث تتفاعل عوامل القوة التقليدية مع متغيرات العصر الرقمي والاقتصادات الجديدة. تظهر هذه التحولات من خلال صعود قوى إقليمية فاعلة، وتراجع النفوذ التقليدي للقوى العظمى في بعض المناطق، وتصاعد حدة التنافس على الموارد الاستراتيجية كالممرات المائية والطاقة.

في الوقت ذاته، تبرز تحديات غير تقليدية مثل تغير المناخ والأمن السيبراني كعوامل مؤثرة في المعادلة الجيوسياسية.

تخلق هذه الديناميكيات بيئة معقدة تتراوح بين فرص التعاون الإقليمي من جهة، ومخاطر تصاعد النزاعات والاضطرابات من جهة أخرى، مما يضع صناع القرار أمام تحديات غير مسبوقة في تحقيق الاستقرار مع الحفاظ على المصالح الوطنية في نظام عالمي سريع التحول.

[1] ينا الخطيب، "التحولات الجيوسياسية والرقمية في الشرق الأوسط"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 231 ، 2024، ص ص 45–62.

تؤكد هذه الدراسة أن التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط خلال العقد الماضي شـــكلت نموذجًا فريدًا للتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، حيث أدى تداخل الأزمات الهيكلية المحلية مع التنافسات الإقليمية والدولية إلى إنتاج حالة مركبة من عدم الاستقرار المزمن. وقد كشف التحليل المنهجي عن عدة مستويات للتفاعل:

أولاً: على المستوى البنيوي

أظهرت الدراســة تحولاً جوهرياً في مفهوم الســيادة الوطنية، حيث أصــبحت الحدود السياسية أكثر نفاذاً لتأثيرات الفواعل غير الحكومية والقوى الخارجية

برزت ظاهرة "الدول الهشة" كعامل جذب للتدخلات الخارجية، كما في حالات سوريا واليمن وليبيا

اتضــح أن الموارد الجيوســياســية التقليدية (النفط، الممرات المائية) لم تعد العامل الوحيد في تشكيل التحالفات

ثانياً: على المستوى التفاعلي

كشـفت الدراســة عن تحول في اسـتراتيجيات القوى الإقليمية من الدفاع إلى التدخل المباشر، كما في حالة السياسة التركية والإيرانية

ظهرت أنماط جديدة من التحالفات المرنة التي تتجاوز الانقســـامات الأيديولوجية التقليدية

برزت ظاهرة "التطبيع الاستراتيجي" كآلية جديدة لإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية

ثالثاً: على المستوى المؤسسي

أظهر التحليل عجز المنظمات الإقليمية القائمة عن إدارة الأزمات المستجدة

ظهرت أشكال جديدة من الترتيبات الأمنية غير الرسمية كبديل للمنظومات التقليدية

التوصيات المتكاملة:

أ. في مجال الحوكمة الإقليمية:

- إنشاء منصة حوار إقليمية دائمة تشمل جميع الأطراف الفاعلة
- تطوير آليات مبكرة لإنذار الأزمات وإدارتها
- إقامة مناطق صناعية وتجارية مشتركة عابرة للحدود

ب. في مجال الأمن الإقليمي:

- تأسيس قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود
- إنشاء بنك معلومات إقليمي لمتابعة التهديدات الأمنية
- تطوير مفهوم الأمن الشامل الذي يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

ج. في المجال الاقتصادي:

- إطلاق مشروع إقليمي للتحول نحو الطاقة النظيفة
- إنشاء صندوق استثماري إقليمي لدعم البنية التحتية
- تطوير شبكة لوجستية إقليمية متكاملة

د. في المجال الثقافي والمجتمعي:

- إطلاق مبادرة إقليمية لإصلاح المناهج التعليمية
- إنشاء مراكز بحثية مشتركة لدراسة التاريخ المشترك
- تطوير برامج إعلامية مشتركة تعزز ثقافة الحوار

هـ. في مجال العلاقات الدولية:

- صياغة رؤية إقليمية موحدة للتعامل مع القوى الكبرى
- تطوير آليات للتنسيق في المحافل الدولية
- إنشاء مجلس استشاري إقليمي للسياسة الخارجية

الرؤية المستقبلية:

تشير نتائج الدراسة إلى أن المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة من إعادة التشكيل الجيوسياسي، حيث ستلعب ثلاثة عوامل رئيسية دوراً محورياً:

- التحولات الديمغرافية والجيلية
- التطور التكنولوجي وتسارع الثورة الرقمية
- تغير أولويات السياسة الدولية تجاه المنطقة

وفي هذا السياق، تقترح الدراسة نموذجاً تكاملياً لإدارة التحولات الجيوسياسية يقوم على أربعة أركان:

- المرونة في مواجهة التحديات
- الإبداع في صياغة الحلول
- التكامل في معالجة الأزمات
- الاستباقية في التعامل مع المتغيرات

ختاماً، فإن تحقيق الاســـتقرار في المنطقة يتطلب رؤية شـــاملة تجمع بين معالجة الأسـباب الجذرية للأزمات، وإعادة بناء الثقة بين مكونات النظام الإقليمي، ووضـع أسـس جديدة للتعاون الإقليمي تقوم على المصالح المشتركة بدلاً من المواجهات الصفرية.

1- الكتب

أ. باللغة العربية

1 أحمد النجار، "التحولات الاقتصـــادية في العراق بعد داعش"، طرابلس لبنان، مجلة الشؤون الدولية المجلد 60، العدد 4، 2023، ص ص 78-95.

2 أحمد النعيمي، التدخل الروســي في ســوريا: التحديات والتحالفات المتغيرة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

3 أحمد النعيمي، إيران والحشـد الشـعبي: من الميليشـيات إلى مؤسـسـات الدولة بغداد: المركز العراقي للدراسات، 2022.

4 أحمد خالد، الاقتصاد التركي في ظل الأزمات، القاهرة، دار المعرفة، 2023.

5 أحمد خالد، الصــراع الفلســطيني-الإســرائيلي: الجذور والتطورات، بيروت، مركز الدراسات العربية، 2018.

6 أحمد علي، الســياســـة الخارجية الإيرانية: التحديات والتداعيات، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، 2020.

7 الأمم المتحدة، سـجل قرارات مجلس الأمن بشـأن فلسـطين 1947-2024، نيويورك، وثيقة الأمم المتحدة، S/PV.8912، 2024.

8 تقرير الإنفاق العسـكري الإيراني في اليمن 2014-2023، معهد سـتوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) سبتمبر 2023.

9 التهامي محمد، الهلال الشـيعي: إيران وسـوريا ولبنان، بيروت، مركز الدراسـات العربية، 2023.

10 جون ميديريوس، حروب الموانئ: التنافس الجيوسياسي على طرق التجارة العالمية، واشنطن، معهد بروكينجز، 2022.

11 جيمس شـــو، "العراق والطريق إلى التنويع الاقتصـــادي: دروس من مرحلة ما بعد النفط"، مجلة الاقتصاد والتنمية في الشرق الأوسط، المجلد 35، العدد 1 ، 2024

12 حجازي أحمد، الميليشـيات المسـلحة وتأثيرها على الاسـتقرار الإقليمي، بيروت، مركز الدراسات العربية، 2018.

13 حجازي أحمد، التطبيع العربي: نهاية القضـية الفلسـطينية؟، رام الله، مركز بيسـل للدراسات، 2022.

14 الحسن خالد، إعادة تشكيل التحالفات في الشرق الأوسط: إيران أم فلسطين؟، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص 118.

15 حمود كريم، الهلال الشـيعي، الجغرافيا السـياسـية للنفوذ الإيراني، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021.

16 حيدر زاير العامري، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد، مجلة العلوم السياسية، العراق، جامعة بغداد، 2017.
17 خالد المري، "اقتصـــاديات الصـــراع في اليمن: تحليل كمي 2015-2023"، مجلة الدراسات الآسيوية، المجلد 45، العدد 3، 2023.
18 خالد زيادة، ســوريا من الثورة إلى الحرب الأهلية، بيروت، مركز دراســات الوحدة العربية، 2015.
19 الخطيب محمود، الاستراتيجية الروسية في سوريا: الأهداف والنتائج، و م أ، جامعة فيلادلفيا، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 87، 2019.
20 الخليفي عبدالله، إيران واليمن: مخاطر التحول إلى "سـوريا جديدة"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
21 الزيدي، ناصـر، الاسـتثمارات الروسـية في سـوريا: إعادة الإعمار وأدوات النفوذ، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2021.
22 الســديري، خالد، التحالف العربي في اليمن: تحولات الاســتراتيجية، الرياض، دار الملك فيصل.
23 السـقاف محمد، اليمن: سـاحة الصـراع الإقليمي والدولي، بيروت، مركز الدراسـات الاستراتيجية، 2023.
24 ســمير نجلاء، القوة الذكية الروســية في ســوريا: أدوات التأثير الناعم والميداني، القاهرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 509، 2022.
25 شاهين عمران، "تحليل مبادرة 10 مليارات شجرة على حدود إيران"، مصر، جريدة الشرق الأوسط، 12 مارس 2023.
26 شــبكة الجزيرة، "كيف غيرت الثورة الإيرانية تكتيكات النشــطاء العرب؟" تاريخ الزيارة 2025/04/20.
27 شريفة كلاع، "أسباب تجنيد الشباب في التنظيمات المتطرفة: حالة داعش"، الجزائر، مجلة الدراسات الأمنية، المجلد 12، العدد 3، 2023.
28 شــوقي عرجون، نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية، قراءة في التفرعات النظرية، الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،08 المجلد، العدد 03، 2021.
29 عبدالله الشــايع، الخليج والتحولات الإقليمية: من التبعية الأمريكية إلى التعددية القطبية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات، 2020.
30 العريان نبيل، تونس: الثورة الوحيدة الناجحة؟ القاهرة، دار الشروق، 2019.
31 العريان نبيل، ثورات الربيع العربي: من الاحتجاج إلى الفوضــى، القاهرة، دار الشروق، 2018.

32 العزاوي محمد عبد الكريم، التحول في خيارات الأمن الخليجي: شـراكات جديدة مع روسـيا والصـين، الكويت، مجلة دراسـات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 188، 2020.
33 العسكري ناصـر، اليمن: من الثورة إلى الحرب الإقليمية، صـنعاء، مركز الدراسـات اليمنية، 2022.
34 علي هاشم، إيران وسوريا: تشابك المصالح وتوسع النفوذ، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2022.
35 غباش جمال سـند، السـياسـة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قراءة في مبدأ "أمريكا أولًا". ، القاهرة، مجلة المسـتقبل العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، العدد 488، 2020.
36 فادي الشمري، "التركيبة الديمغرافية في الشرق الأوسط: الشباب كمحرك سياسي"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد 42، العدد 2، 2023.
37 قنديل ناصـر، حزب الله: من المقاومة إلى الدولة العميقة، بيروت، مركز بيروت للدراسات، 2022.
38 لي تشـن، الحزام والطريق: الاسـتراتيجية الصـينية للهيمنة الناعمة، بكين: دار نشـر الشعب، 2018.
39 محمد السديري، "مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، مجلة الدراسات الآسيوية، المجلد 12، العدد ، 3، 2021
40 محمد العريان، "التضخم والدعم الحكومي في مصر: قراءة تحليلية"، مجلة السياسة الاقتصادية الدولية، المجلد 29، العدد 1 2024.
41 محمد العلي، التطبيع العربي مع إسـرائيل: الدوافع والتداعيات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022.
42 محمد العلي، الشـرق الأوسـط وسـياسـات القوى الكبرى: الصـين والولايات المتحدة نموذجًا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
43 محمد حسـنين هيكل، الشـرق الأوسـط بعد الربيع العربي: تحولات القوة والهوية، القاهرة، دار الشروق،
44 مركز الجزيرة للدراسـات، السـياسـة التركية في سـوريا: الأبعاد العسـكرية والجيوسياسية، الدوحة، منشورات المركز، 2021.
45 مركز الخليج للأبحاث، "التحالف السعودي-الإماراتي: هندسة القوة الإقليمية"، دبي، منشورات المركز، 2022.
46 مركز الملك فيصـل للبحوث والدراسـات الإسـلامية، تحليل الحوار السـعودي-الإيراني: الفرص والتحديات، الرياض، 2023.

47 مركز دراسات الشرق الأوسط ، جامعة كولومبيا، الثورة الثقافية، الشباب الإيراني والعولمة، نيويورك،2023.
48 مركز دراسات الشرق الأوسط، الدور التركي في ليبيا: التكاليف العسكرية والاستراتيجية، إسطنبول، منشورات المركز، 2023.
49 مركز كارنيغي للشرق الأوسط، "إيران والمليشيات: بين الضغوط الداخلية والنفوذ الإقليمي،" 10 يناير 2024. تاريخ الزيارة 2025/04/20 .
50 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية(IISS) ، تقرير تدفق الأسلحة إلى اليمن 2023، لندنIISS، 2023.
51 المعهد السوري للدراسات السياسية والعسكرية، خريطة السيطرة في سوريا 2011-2023، إسطنبول، 2023.
52 المعهد السوري للدراسات السياسية والعسكرية، خريطة النفوذ الإقليمي في سوريا 2023، إسطنبول، 2023.
53 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، التقرير السنوي حول الأزمة السورية 2023، جنيفUNHCR، 2023.
54 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "التقرير العالمي عن اللاجئين السوريين 2023، جنيف، منشورات المفوضية، 2023.
55 منظمة هيومن رايتس ووتش(HRW)\ ، لقصف المتكرر: استهداف البنية التحتية المدنية في اليمن، نيويوركHRW ،.
56 نورة السبيعي، "التحول الرقمي في الأمن الخليجي: دراسة حالة التعاون السعودي-الإماراتي"، الإمارات، مجلة الشؤون الدفاعية المجلد 28، العدد 2، 2023.
57 هاني فواز جرجس، الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط وتغير معادلة القوة، مجلة المستقبل العربي،القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 499.
58 هاني فواز جرجس، الولايات المتحدة والشرق الأوسط بعد الربيع العربي: تراجع النفوذ؟، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
59 ينا الخطيب، "التحولات الجيوسياسية والرقمية في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 231 ، 2024.

ب. الكتب بالفرنسية:

1 Aras, Bulent. Turkey's Syria Policy: Between Security and Expansion. Istanbul : EDAM, 2021.
2 Cafarella, Jennifer. Iran and Russia's Military Involvement in Syria. Washington: Institute for the Study of War, 2019.

3 Chapman, Bert: Geopolitics : A Guide to the Issues, “Nicholas J. Spykman, 1893-1943”, in Bert Chapman ‘ed, New York, Praeger, 2011.
4 Felter, Joseph. Iran’s Supply Network in the Middle East. Washington: RAND Corporation, 2020.
5 HALO Trust. Iraq: Landmine Contamination and Return of Displaced People, 2022 على الموقع
6 Khalidi, Rashid. The Hundred Years' War on Palestine. New York: Metropolitan Books, 2020.201- 210
7 Khalidi, Rashid. The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism. New York: Metropolitan Books, 2020 .
8 Kjellén, « Stormakterna » (les Grandes Puissances), Stockholm, 1905 .
9 Mackinder, H. J. “Democratic Ideals and Reality”, Holt New York 1942.
10 Maktabi, Hadi. The Axis of Resistance: Geopolitics and Proxy Wars. Tehran: IRGC Press, 2021
11 Nicholas J. Danby: The Roots of Roosevelt’s Navalism, Naval History Magazine, U.S. Naval Institute, ebruary, vol 35, 2021.
12 Pascal LOROT, histoire de la géopolitique, Ed Economica, paris, 1995. Voir : Rudolf
13 Paul, T.V., Wirtz, James J., and Fortmann, Michel (Eds.) Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century. Stanford University Press, 2004 .
14 Salisbury Peter, Yemen: The Regionalization of Conflict. London, Chatham House 2014.
15 Ulrichsen, Kristian. The Gulf States and the Abraham Accords: Strategic Calculations. London: LSE, 2021
16 Washington: World Bank, 2020.
17 World Bank. Economic Fallout of the Syrian Conflict.

18 Yuan ma 2010،"A Comparative Analysis of US-Russia Middle East Energy Strategy" ،Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 43:81-102 .
19 Yves Lacoste : Géopolitique de la Méditerranée, Edition Armond Colin, France, 2006.

2- المواقع الالكترونية

1 https://www.halotrust.org/media-centre/news/iraq-returnees-and-landmines-2022
2 الاتحاد الأفريقي، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال :(AMISOM) تقييم الأداء والتحديات، 2022 على الموقع:
https://au.int/ar/amisom-report-2022
3 بلومبرغ، "إيران والعقوبات: كيف فقد التومان 70% من قيمته في 5 سنوات؟" 10 يناير 2024، تاريخ الزيارة، 2025/04/20 ، متوفر على الموقع:
https://www.google.com/search?client=firefox-b-e&q.
4 البنك الدولي، "الآثار الاقتصادية للحرب: حالة سوريا" واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2023. على الرابط
https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/economic-fallout-of-war تاريخ الزيارة 2025/04/23.
5 البنك الدولي، "البنك الدولي: تكلفة إعادة إعمار العراق تتجاوز 88 مليار دولار"، البنك الدولي، 14 /02/ 2018 على الموقع .
https://www.worldbank.org/ar/news/press-release/2018/02/14/iraq-reconstruction-costs تاريخ الزيارة: 2025/04/23
6 البنك الدولي، "البنك الدولي: تكلفة إعادة إعمار العراق تتجاوز 88 مليار دولار"، مرجع سابق.
7 تقرير الأمم المتحدة حول الأراضي الفلسطينية المحتلة"، الأمم المتحدة، 2023/07/01، على الموقع
https://www.un.org/geospatial/content/westbank-barrier-map
تاريخ الزيارة: 2025/04/22.

8 تقرير ضحايا الحرب في اليمن 2023، مجموعة الأزمات الدولية(ICG) ، 2023/11/10، على الموقع، https://www.crisisgroup.org/yemen-casualties تاريخ الزيارة: 2025/04/25.

9 الجامعة الأمريكية في بيروت، "أثر الأزمة الاقتصادية في لبنان: تحليل اقتصادي"، كلية الاقتصاد، بيروت، 2023. على الموقع https://www.aub.edu.lb/news/2023-economic-crisis-report

10 جامعة الدول العربية، الخطة العربية للتكامل الاقتصادي: رؤية 2030، الأمانة العامة، 2014، على الموقع: https://www.lasportal.org/ar/economic/arabintegration/Documents/Arab-Economic-Integration

11 جامعة الدول العربية، "النص الكامل للمبادرة العربية للسلام – قمة بيروت 2002 والمجدد عام 2012"، الأمانة العامة، على الموقع https://www.lasportal.org/ar/councils/ministerialcouncil/Documents/ArabPeaceInitiative.pdf

12 جلس التعاون الخليجي، *مشروع السكك الحديدية الخليجية: التقدم والآفاق*، الرياض، 2023، على الموقع: https://www.gcc-sg.org

13 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للدخل والإنفاق والاستهلاك 2019–2023، القاهرة، 2023 على الموقع: https://www.capmas.gov.eg/

14 صندوق النقد الدولي، *الآفاق الاقتصادية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، واشنطن العاصمة، أكتوبر 2023، على الموقع: https://www.imf.org

15 الضحايا البشرية للنزاع الليبي 2011-2024، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، 2024/01/10، على الموقع https://www.who.int/libya-casualties تاريخ الزيارة: 2025/04/25.

16 طارق الكيلاني، "هجرة العقول في العالم العربي: التحديات والسياسات"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 15، العدد 3، 2023، ص 60.

17 قانون منع إنقاذ المهاجرين في إيطاليا وأثره على حقوق الإنسان"، منظمة العفو الدولية (Amnesty International) ، 2023/09/10

https://www.amnesty.org/italy-rescue-law تاريخ الزيارة: 2025/04/22.

18 اللاجئون السوريون: إحصاءات 2023، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، 2023/03/041، على الموقع: https://www.unhcr.org/syria-stats تاريخ الزيارة: 2025/04/22.

19 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "تقرير تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، 2023 على الموقع: https://www.unescwa.org/ar/publications/arab-sdgs-financing

20 مجلس التعاون الخليجي، "الاستثمار في الطب الجيني والروبوتات: خارطة طريق 2030"، 2024، على الموقع: https://gcc-health.org/robotics-genetics-2030

21 محمود المنير، المحاور الاقليمية في المنطقة: إدارة الصراع و آفاق المستقبل، موقع المقال، شوهد 11 أفريل 2025 أنظر: https://mqqal.com/2018/01

22 المرصد السوري لحقوق الإنسان. "تكلفة إعادة إعمار سوريا تتجاوز 400 مليار دولار"، 2023. على الموقع: https://www.syriahr.com

23 المركز الإيراني للإحصاء. "تقرير الفقر والبطالة والديون الحكومية"، طهران، 2023. على الموقع: https://www.amar.org.ir

24 مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، "الوجود الروسي والإيراني في سوريا والعراق: قراءة في الأهداف والتكلفة"، 2023، على الموقع: https://www.csis.org/analysis/russia-iran-middle-east

25 مركز مكافحة تمويل الإرهاب، *تقرير مكافحة تمويل الإرهاب في الشرق الأوسط 2019-2023*، الرياض، 2023، على الموقع: https://www.ctfcenter.org

26 معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ، " تقرير الإنفاق العسكري العالمي 2023 – الجزائر"، 2023.على الموقع : https://www.sipri.org/databases/milex

27 معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" (SIPRI) تقرير الإنفاق العسكري العالمي 2023"، 2023. على الموقع: https://www.sipri.org/databases/milex

28 معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، "التجارة الإسرائيلية الخليجية بعد التطبيع"، 2024، على الموقع: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/israel-gulf-trade

29 المغرب وإسرائيل توقعان اتفاقيات زراعية وأمنية بقيمة 700 مليون دولار"، وكالة المغرب العربي للأنباء، 05 ديسمبر 2021، على الموقع https://www.mapnews.ma تاريخ الزيارة: 2025/04/22.

30 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير الوضع الإنساني في سوريا، 2023، على الموقع: https://www.unhcr.org/sy/2023-humanitarian-update

31 منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، "تقرير الأمن الغذائي والقطاع الزراعي في سوريا"، 2023. على الموقع: https://www.fao.org/emergencies/resources/documents/resources-detail/en/c/1651202

32 منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)،"تقرير أوبك السنوي حول ليبيا"، أوبك، 2023على الموقع: https://www.opec.org/opec_web/en/publications/2023_oil_market_report.

33 منظمة الصحة العالمية، تأثير النزاع على النظام الصحي في اليمن، مرجع سابق.

34 منظمة الصحة العالمية، تأثير النزاع على النظام الصحي في اليمن،2023 على الموقع . https://www.who.int/news/item/06-03-2023-health-systems-in-yemen-collapse

35 مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، *مدينة التعليم: إنجازات واستثمارات*، الدوحة، 2023، على الموقع: https://www.qf.org.qa

36 نظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، *المرصد الإقليمي للأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، روما، 2023، على الموقع: https://www.fao.org

37 ورا عبه جي، ياسمين يوسف المعايعه، "نظرية قلب العالم HeartLand Theory"، الموسوعة السياسيّة، 07-05-2019، تاريخ الزيارة: 17-04-2025

22:01، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/

38 وزارة الابتكار الإسرائيلية، "خطة إسرائيل 2030 للذكاء الاصطناعي"، 2024، على الموقع: https://innovationisrael.org.il/ai2030

39 وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، *مشروعات الربط الإقليمي للطاقة 2023*، القاهرة، 2023، على الموقع: https://www.petroleum.gov.eg

40 وزارة الخارجية الصينية، "استراتيجية الحزام والطريق وآفاق التعاون مع الشرق الأوسط"، تقرير رسمي، 2023، على الموقع: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202303/t20230325_11045976.html

41 وزارة الخارجية الصينية، "بيان ثلاثي حول استئناف العلاقات بين السعودية وإيران"، مارس 2023، على الموقع. https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202303/t20230310_11039243.htm

42 الوضع الإنساني في العراق: تحديات العودة"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 2023/00/01 على الموقع: https://www.unhcr.org/iraq-returns تاريخ الزيارة: 2025/04/22

43 وكالة الأنباء السعودية (واس)، "الصين والسعودية تتفقان على بناء مفاعلات نووية وتطوير الصناعات التكنولوجية"، ديسمبر 2022 على الموقع: https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2415874

44 الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ، "إيران تواصل تخصيب اليورانيوم إلى مستويات تقارب التسليح"، 2023، على الموقع https://www.iaea.org/newscenter/news/iran-enrichment-2023

45 وكالة الطاقة الدولية(IEA) ، تقرير سوق النفط: إيران والعقوبات وتراجع الصادرات، باريس، 2023؛ البنك المركزي الإيراني، مؤشرات السوق السوداء وسعر صرف الريال، طهران، ديسمبر 2023 على الرابط: https://www.iea.org/

46 اليونيسف: 300 ألف طفل يمني يموتون سنويًا بسبب سوء التغذية"، *اليونيسف*، 2023، على الرابط https://www.unicef.org/yemen/ar

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
إهـــــــــداء.....	01
مقـــــدمـــــة	03
الفصل الأول **مدخل مفاهيمي**	
تمهيد ..... **المبحث الأول: مفهوم الجيوسياسية.....** المطلب الأول: تعريف الجيوسياسية ..... لغة ..... اصطلاحا ..... التعريف الاجرائي لجيوسياسية العلاقات الدولية..... المطلب الثاني: أسس وتطور الفكر الجيوسياسي..... الجيوسياسية ما قبل القرن التاسع عشر..... الجيوسياسية ما بعد القرن التاسع عشر..... الجيوسياسية الحديثة..... الجيوسياسية في عصر العولمة والتكنولوجيا..... **المبحث الثاني: الاستقرار الاقليمي .....** المطلب الأول: تعريف الاستقرار الإقليمي..... لغة ..... اصطلاحا..... التعريف الاجرائي للاستقرار الاقليمي ..... المطلب الثاني: الاستقرار الإقليمي من المفهوم التقليدي إلى الرؤية الشاملة..... 1 المفهوم التقليدي للاستقرار الإقليمي..... 2 التوسع في المفهوم ليتضمن الأمن الداخلي والحوكمة ..... 3 الاستقرار والتنمية المستدامة..... 4 التعاون الإقليمي كركيزة للاستقرار..... 5 نحو مفهوم شمولي للاستقرار الإقليمي..... **المبحث الثالث: أهمية الشرق الأوسط في السياق الجيوسياسي العالمي**..... المطلب الأول: تعريف الشرق الاوسط ..... 1 لغة ..... 2 اصطلاحا..... المطلب الثاني: أهمية الشرق الأوسط في السياق الجيوسياسي العالمي..... 1 الموقع الجغرافي الاستراتيجي..... 2 احتياطيات النفط والغاز الأكبر في العالم..... 3 مضائق الشرق الأوسط و تعزيز التجارة العالمية ..... 4 التنوع الديني والعرقي	

المبحث الثالث: النظريات الجيوسياسية المفسرة للصراعات .....
المطلب الاول: نظرية قلب العالم (Heartland Theory) .....
المطلب الثاني: نظرية الهيمنة البحرية (Sea Power Theory) .....
المطلب الثالث: نظرية الفضاء الجيوسياسي (Geopolitical Space Theory)....
المطلب الرابع : نظرية توازن القوى (Balance of Power Theory) .....

الفصل الثاني
التحولات الجيوسياسية المعاصرة في الشرق الأوسط

المبحث الأول: دور القوى الدولية .....
المطلب الأول: الولايات المتحدة، الانسحاب التدريجي وتأثيره على التحالفات....
المطلب الثاني: روسيا، التدخل في سوريا واستعادة النفوذ.....
المطلب الثالث: مشروع "الحزام والطريق" الصيني وتنافس النفوذ الجيوسياسي ...
المبحث الثاني: دور القوى الاقليمية .....
المطلب الأول: إيران، التمدد الشيعي ودور الميليشيات .....
المطلب الثاني: تركيا، العثمانية الجديدة وصراع النفوذ في سوريا وليبيا.....
المطلب الثالث: التحالف السعودي الإماراتي المضاد لاحتواء إيران.....
المبحث الثالث: صعود الفاعلين غير الدوليين .....
المطلب الأول: الجماعات الإرهابية "داعش، القاعدة".....
المطلب الثاني: الميليشيات المسلحة "حزب الله، الحشد الشعبي".....
المطلب الثالث: الحركات الشعبية "الربيع العربي وتداعياته".....
المبحث الرابع: الأزمات والصراعات المُشَكِّلة للجغرافيا السياسية.....
المطلب الاول: الحرب في سوريا، تدخلات إقليمية ودولية .....
المطلب الثاني: الأزمة اليمنية بين السعودية وإيران .....
المطلب الثالث: النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، تطبيع العلاقات مقابل صفقة القرن .....
المطلب الرابع: الثورة في إيران 2022، تأثيرها على الاستقرار الداخلي والإقليمي

الفصل الثالث
انعكاسات التحولات الجيوسياسية على الاستقرار الإقليمي

المبحث الأول: التحديات الأمنية والسياسية .....
المطلب الأول: تصاعد الصراعات المسلحة وتفكك الدول (ليبيا، سوريا، اليمن)
المطلب الثاني: أزمة اللاجئين وتأثيرها على الدول المضيفة .....
المطلب الثالث: تنامي التطرف وانتشار السلاح .....
المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية .....
المطلب الأول: انهيار الاقتصادات المحلية بسبب الحروب والعقوبات.....
المطلب الثاني: تفاقم الفقر والبطالة وتهديد التنمية المستدامة .....
المطلب الثالث: تغير أولويات الإنفاق العام من التنمية إلى الأمن .....
المبحث الثالث: فرص الاستقرار وآليات إدارة الأزمات .....
المطلب الأول: التعاون الإقليمي: مبادرات الحوار (السعودية-إيران) .....

المطلب الثاني: التعاون الإقليمي: مبادرات الجامعة العربية ..... المطلب الثالث: مشاريع إعادة الإعمار وربطها بالحل السياسي ..... **المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للشرق الأوسط في ظل الأوضاع الراهنة.....** المطلب الأول: سيناريو التعاون والاستقرار ..... المطلب الثاني: سيناريو استمرار الصراعات ..... المطلب الثالث: سيناريو تحولات طموحة ورهانات مُعقدة	
الخاتمة	
قائمة المراجع	
فهرس الموضوعات.....	
الملخص بالعربية.....	
الملخص بالإنجليزية	

يتناول هذا البحث التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023، من خلال مدخل مفاهيمي يوضح ماهية الجيوسياسية والاستقرار الإقليمي، والعلاقة التبادلية بينهما.

ويركز على تحليل أبرز التحولات الجيوسياسية، مثل الملف النووي الإيراني، وأزمات الطاقة، والنزاعات المسلحة في سوريا واليمن وليبيا، وأزمات المياه، فضلًا عن التغيرات في التحالفات الإقليمية والدور المتنامي لقوى دولية كروسيا والصين.

ويستعرض البحث كيف أثرت هذه التحولات على الاستقرار الإقليمي من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع التركيز على تصاعد الإرهاب، وانعدام الأمن الحدودي، وتراجع التنمية، وازدياد موجات اللجوء، والانقسامات الطائفية، إلى جانب تحولات في العلاقات السياسية مثل التطبيع وصفقة القرن.

ويختتم البحث بطرح ثلاثة سيناريو هات مستقبلية للمنطقة: سيناريو التعاون والاستقرار وسيناريو استمرار الصراعات، وسيناريو التغير التدريجي، في ظل التحديات والرهانات الإقليمية والدولية المتصاعدة.

This research examines the geopolitical transformations in the Middle East between 2011 and 2023 through a conceptual framework that defines geopolitics, regional stability, and the interrelation between the two.

It analyzes key geopolitical developments such as the Iranian nuclear file, energy dynamics, armed conflicts in Syria, Yemen, and Libya, and the region's water crisis.

The study also explores the reshaping of regional alliances and the growing influence of international actors like China and Russia.

It investigates the implications of these shifts on regional stability across security, economic, social, and political dimensions highlighting rising terrorism, border threats, declining development, increasing displacement, and sectarian divisions, along with political shifts such as normalization and the "Deal of the Century.

The study concludes by presenting three future scenarios for the region: cooperation and stability, continued conflict, and gradual transformation amid persistent regional and global challenges.